



ص ۱۰۰ / کتب و نسخه های خطی / خط نستعلیق

الملك لله دخل في حفظه
الحاج بشير اغا دار السعادة
كشيفت سنه
وحشيز وهايت
وكت



قاره حشی

هذه المحفوظة من وقف مولانا صاحب المحرم
حضرة آغا دار السعادة الحاج سید ووقفه
من هو علی کل شیء مدر حدیقه العبد
محمد بن المصطفی وافر من المحرم
عمیر

575



Süleymaniye - U. Kütüphanesi	
Kısmı	Hacı Beşir Ağa
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No	575

قوله الله علينا اه سلك طريقه العمل بالحديث
معنا لان حقيقة الحق عند الحقيقين اظهار الصفات الكما
لنه دون القول المخصوص لا يقال كيف يصح التناء بما هو
مذموم عقلا وشرعا اذ قد قيل المنة تهدم الصفة قال
الله تعالى ولا تبطلوا صدقاتكم بالحق والاذى لانا نقول هذا
القول من العبد اعتراف بانه عرف حق النعم واستحقاق
بانه حقيق ان يمن علينا بهذه النعمة الجليلة لا اخبار بان
من علينا منة على ان المذموم هو من توبيخ لا من تيب
كيف وقد ورد في القرآن بل الله يمن عليكم فلا حاجة الى
يقال انها من العباد فيجب لامر الله تعالى فان افعاله تعالى لا
تتصف بالخلق واما من قال المنة تهدم الصفة عند شرح
هذه المقالة فلم يأت في ذلك المقام كما يقتضيه **قوله**
مزمع عليه المقصود تصوير المعنى لا بيان الاشتقاق
كما يتوهم ولو قال مصدر مزمع عليه لكان العلم كانه لم
يستحسن ذلك مزجفت للنع **قوله** افضل النعم فيه اشعار
بوجه التخصيص من بين سائر النعم التي وهبها الله تعالى
مغير كتب العبد وفي لفظ الواهب اشارة الى **قوله** وذلك
الواهب هو الله تعالى الظاهر ذكر مع وصوح رد اعلى الحكماء

2 اذ واهب العبد عنده هو العقل العاشر المسمى بالعقل العفلا
قوله عليهم الخبة والسلام اه وفيه انه يلزم التسوية بين
البنى عم والذو هذا او استقلال الاله بالكل غير جيد عقلا
وشرعا اللهم الا ان يفرض بين هذا وبين مخرج الصلوة واما
قوله عم اللهم صل على النبي فقد اجب عنه في الكتب ^{الاصول}
الفقيهية الصلوة **قوله** كما في اول الخ قبل النفس الانسانية
منع غلبا في العلائق البدنية والعوائق الصعبة والله
للنفوس تقاوت قدس في غاية القدس والشره فليست
مناسبة والاستفاضة منه انما تحصل بواسطة ذوي جهتين
وحفرة الرسالة عم فالصلوة عليهم واجبة عقلا كما انها
واجبة شرعا فقول اول ليس يا ولي يجب بان هذه ^{الوجوه}
يقتضيه مطلق العمل لا العمل في هذا المقام بخصوصه ولا
العمل لفظا وكتابة بل بكيفية معنوية نعم العمل لفظا وكتابة
اول هناك فكان في قوله اول ايماء الى ذلك **قوله** في ادابر
البحث الى القول اعد التي يتوصل بها الى معرفة كيفية ^{البحث}
عن الحقائق والناظرة واليه اشارة على سبيل العطف التقيي
بقوله وطرف الناظرة هذا وقد قيد البحث في الاصطلاح ^{بشيء}
النسبة الإيجابية او السلبية بالاستدلال نوقش فيه



بأنه لا يصدق على الخ الجرد وأيضا يلزم أن يكون أثبات للعلل
 حكما بالاستدلال من غير ختم بخاتم وسيجز أن لا
 بحث هناك ولا مناظرة اللهم الا ان يلتزم **قوله** التي نحن
 ج البها وفيه ان حذف الموصولة بدون التمسك قلما يصار اليه
 في السعة فلا وجه لتركها مع وجود وجه آخر كما لا يخفى
قوله كل متعلم الظ انه لا دخل للموصوفه هو بمعنى **قوله**
 يظهر لك ما فيه وهو ما قيام الصفة بالذات
 محليين واما حمل الشيء على شيء آخر مع انتفاء مبداء الموصول و
 كلاهما ظاهر البطلان كذا نقل عند رح ويمكن ان يقال بحتم
 ان يكون مراد هذه القائل انهما امر واحد بالذات ولا هيئة لكنه
 يتعدد باعتبار خصوصيات كما ان الحيوانية بل الانسانية
 مثلا امر واحد بالذات ولا هيئة لكنه يتعدد باعتبار انضمام
 للخصوصية فيحصل بهذا الاعتبار في محلا متعددة فالحق
 من هذا هو الجواب من ذلك **قوله** وهي سلوكا طريق اه
 يفهم من سوق العبارة ان الماخر عنده ذلك الا ما قيل
 لما قيل ان من نفا عدم السلوك بوالمرق فاه قد لما يوصل
 وليس بصال والتعريف به بطل والقول بما يشعر بصحة قول
 غير صحيح واما النسبة بين التعريفين فقد قيل ان الثاني اعلم

3 مطلقا لان يصدق على الماد او الم سببك شخص طريقا اصلا
 فقد يناقش فيه بان الاول يصدق على ما اذا سبكت للسند ل
 طريقا غير موصول الى المطامع وجود دليل له موصول والابدية
 الشئ لان لا يقال انه فاقده بل لما يوصل اليه في النسبة بينهما
 العموم من وجه لا العموم مطلقا **قوله** يقال بلها الهداية و
 الاقصد اه يعنى ان مقابل الضلالة حكم الهداية لا زما
 الا عندنا واما الهداية متعديا فهو مقابل الاضلال والكل
 واراد في التزويل وصرح به الجوهرى وغيره ومن هذا الفرق
 اندفع ما قيل من ان تعريف الهداية يوجد ان ما يوصل الى
 المطببط فطعنا لان ذلك الوجدان هو الاقصد اه لا
 الهداية لاحتماله ان التعريف للهداية بمعنى الاقصد **قوله**
 فعلى الاول يكون اه ال يكون معنى الهداية والاقصد **قوله**
 والهداية تطلق اه اولفظ الهداية التعدية لا الهداية الترادف
 للهداية كما يتوهم من المادة المعروفة معرفة **قوله** الدلالة
 على ما يوصل الى المطامع لعله ذكره دون الدلالة الموصلة
 الى البغية لا تنفاضة بقوله تعا واما ثبوت فقد يناقش في
 سخبو العمى على الهدى الية قد يناقش بان ما ذكره
 ايضا يشق ببقوله تعا انك لا تهدي من اجبت الية لوجود
 دلالة قطعانه عم والتاويل ويل ليس هو من التاويل

على انه قد يقال لا يخفى اما ان يقيد ما يوصل بالفعل والنقص
واما بالثاني فنشأ في الوصلة ولا نقض تامل **قوله** والتفهيم
اه او تفهيم مقاصده من التبيين والسكوك او يكون بمعنى
المصدر الموصول على انه قد مضى تامل **قوله** مبالغة وتأكيد اه
فيل افاضة المبالغة والتبيين حاصلة على ما مضى كل حال من
الوجهين فتخصيص التبيين بالاول والمبالغة للثاني من خيق
العقل **قوله** وقد يقال اه نقل عنه في المواضع فاعلم ما ذكره
هذا القائل يكون لجاز في المفرد وعلى ما ذكرناه في النسبة هذا
تصريح بان الحافظ في الحقيقة هو المراعاة لا الاداب انفسها
يتناقض لا يجوز ان يكون الحافظ في الحقيقة هو الاداب
والرعاية شرط وانما يصار الى الجواز عند نعت الحقيقة واما
افادة التبيين والمبالغة فحاصلة من ترك التعرض بالشرط و
غيره **قوله** وان لم يتحقق بدون رعابتهما جمل بين الشرط
وغيره كتم ما نقل عنه في المواضع بعين الاخير واما ما نقل
من ان الحافظ في الحقيقة هو الله تعالى والعقل بمعول عن
هذا فتأمل **قوله** بطريق اطلاق اسم التعلق اه يحتمل
احتمالين لفظا ومعنى اى اطلاق الاداب على ما يتعلق بها
من الرعاية كمن في المفرد واطلاق الحافظ الذي هو الر
عاية على الاداب كمن في ضمن الجملة **قوله** النظم هو الجمع

4 هو حقيقة وجمع التوليف في السلك ومنه نظم الشعر على
نسبة الكلمة بالدر **قوله** بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح في
العبارة حذارة لا يخفى **قوله** وهو ما يطابق الواقع ويمكن
ان يقال اخر عنه تعريف الالهام مع تقديم ذكر الا انصور
لان المضاف من حيث انه مضاف يتوقف على تصور للضاف
اليه قد يناقش فيه بان تصور المضاف من حيث انه مضاف
يتوقف على تصور للمضاف اليه لا من حيث هو هو
التعريف بقيد النصور من حيث هو هو لا من حيث الضاف
فه وكذا المناقشة على ما نقل عنه في المواضع من ان كون
الصواب مفعولا بوجوب نسبة وصفية بالنسبة اليه كما
بين الضرب والمضروب تأمل **قوله** بطريق الفيض قبل
بطريق الفيض دون الاستفاضة ليخرج ما يكون با
بالحدس والكتب والظان الالفاء لا يشاؤله وقيل من
المخير ليخرج الوسوسة وقيل ما يكون بطريق الفيض
فهو حق وخير من غير فخرج الوسوسة لانه شر محض
يرى عليه قوله تعالى فاللهما فجورها ونفورها ويلزم
الاستدراك ايضا في قولهم الهام الحق والهام الخي
والخير والهام الصواب وامثال ذلك يمكن ان يجاب عنق
الاول بان المراد من الالهام ههنا مجرد الافهام كما

صرح به في الكشف وعن الثاني بالجر يد ايضا كلف قبل الملق
 انه ابتداء الله تعالى في الوجود وهو يتناول ابتداء الشر ويستلزم
 كونه الهاما وفيه من الاستبعاد كما لا يخفى واما الولوسوسية
 فخارجة عنه ايضا لانها من الشيطان فلوزيد عليه على ارادة
 الخبيث ونحوه مما يغني عن قوله كما اقرب **قوله** فهو وضع
 كونه الرسالة مرتبة لعله انما تعرض به مع وضوح المراد فعا
 لا يتوهم من ظاهر العبارة كما يفهم وكل واحد في مثل
 قولك ربت لغة ولا يخفى حصوله اصطلاحا ايضا ان
 يصح اطلاق الواحد على ما وقع بهذه الوجود من بين
 الاوضاع الست الممكنة التي كل منها يغني التاليف مطلقا
قوله الفصل الثالث ان كان الترك وجه المص في الفصول
 الثلاثة لانه يتعسف في امثاله لمصر العقل وما ذكر من ان
 المبحوث عنه اما الملق بالذات او الاول او الثاني والثالث
 اما ان يتوقف عليه الملق او الاول او الاول والثاني والثالث
 الثالث لا يخفى ان قسم الاخير من قبل على انه يقتضي ان
 يكون ذكر الثالث عبثا والاولى ان يقال وجه الضبط في
 في الفصول الثلاثة ان المذكور في الكتاب اما مقصود
 بالذات واما ما ينتفع به اذ لا وجود للثالث فالاول والثاني
 الثاني والثالث اما ان يتوقف عليه الملق او الاول او الاول

5
 الاول والثاني والثالث **قوله** الفصل الاول في التعريف اعلم ان
 الباحث يحتاج اولا الى معرفة المفردات اذ هي ابسط من معرفة
 التركيب والثاني الى ترتيب البحث يتوجه المقصود والمعارضة
 وغيرهما والثالث الى معرفة كيفية استعمالها في مسائل شتى
 ليحصل له ملكة الاستحضار من شاء فلذلك رتب الفصل كذلك
 المناظرة قدم تعريفها لان الملق من الرسالة معرفة كيفية
 المناظرة ومعرفة كيفية الشيء يتوقف على معرفة ذلك الشيء
 لا على معرفة اشياء اخرى وان سلم فليس بملكك للثبات وذلك
 تقتضي تقدم تعريفها على سائر التعريفات سخر ما فلا يتر
 عليه ما قبل اذ كان يقتضي تقدمه على الفصل الثاني دون
 التعريفات **قوله** او من النظر بمعنى الابصار لعله ترك النظر
 بالبصرة مع انه المص ذكره في شرح المقدمة اما لانه مأخوذ
 في لغة المصطلح عليه فلم يستحسن ذكره بين معانيه
 اللغوية بناء على ان اللغوي يكون غير الاصطلاح فينا
 فثبت بان اللغاية معرفة حاصلته من باقي القيود بل اختيا
 على الفك مع كونه اخف اشعارا بانها منه فيه والتوجيه
 بانه اظهر ما خفي واخفى ما ظهر تعسف لا يخفى واما لانه
 النظر بهذا المعنى لم يأت نظيره في كتاب الصحاح التداول
 المنكند لتفصيل اللغة حقيقة ومجازا وكذا في مجمل اللغة

فيناقش فيه بانه وارد في كلام اكثر من ان يحصى مثل قوله تعالى
 انظر اما في السموات وقوله فانظر الى اثار رحمة الله الاله حتى
 ان الاله اشوا في وجوب النظر في معرفة الله تعالى بامثاله وقا
 البحث في كتابه النظر يستعمل في ضرب من المعاني كلها
 جمع لا اصل واحد وهو طلب الادراك منها النظر بمعنى الا
 ستظار بمعنى الرحمة كقوله تعالى ولا ينظر اليهم وبمعنى التامل
 كقوله تعالى انظر كيف فضلنا اولم ينظر في ملكوت السموات
 افلا ينظرون الى الابد وبمعنى المقابلة كقولهم رادى تنظر
 لوارفلا لا غير ذلك ومن هذا النقل ظهر وجه اخر
 وهو ان يكون من النظر بمعنى المعاينة وهو اظهر من الكل
قوله هو النظر اه قال المصنف في شرح المقدمة قال المصنف
 شرحه في النظر من الجانبين في النسبة بين الشئ وبين اظهر
 الصواب وفي بحث اذهنا مفارقة المناظرة والصواب
 انها مدافعة الكلام من الجانبين اظهار الصواب وقد
 عرفها هنا بما عرفها به مصنف المقدمة متابعه **قوله**
 بمعنى الشئ النفس اي لا بمعنى الفكرة الذي هو ترتيب امور
 معلومة للشئ او المحيول وسيظهر فائدة **قوله** يدل عليه
 اه لا يخ اما ان يكون المراد انه يدل على النظر بمعنى المذكور لا بمعنى
 الفكرة الذي اه كما هو الاحتمال بالتوضيح على ما سطر عليه فقد

6 يناقش بمنع الدلالة على ذلك الكلام الان يقال الاحتمال اعم استوعبا
 لكن الكلام في التمهيد دليل على علم واما ان المراد يدل على انه بهذه
 المعنى لا بمعنى الا بصار هذا الكلام محتمل وان مسلم انه صارق لكن
 لا حاجة لاحد الى هذا التمهيد ولا فائدة يعتد بها في علمه الا
 بحسب **قوله** تقيده اه يشوب الاستدراك كما قيل واجب بانه
 قيد به ليفهم بالمطابقة وردت بان الاول ايضا بالمطابقة لانه
 بالوضع وقيل هو بمنزلة قولك هي الفكرة في النسبة فلا
 استدراك لك الصريح ليس كغيره **قوله** او جانب المتخيل
 نزل عن في الحواشي وانما لم يقل جانب المعال والسائل كما
 قال غيره يشاؤه التعريف صورة المعارضة بلا تكلف
 سيظهر لقوله المتخيل امين فائدة اخرى **قوله** فان قيد
 اه تعليل يقتضيه ان لا يقيد به اذ لا فائدة من التقييد
 فالاولح ان يجعل كشفا لا قيد او يقال ح بهذا القيد لمحصل
 الاحتراز بالمطابقة كما هو طريق اللوق عن النظر الواقع
 والاطراف وهكذا الكلام في قوله وهكذا تقيده اه **قوله** من تحقيق
 فيود هذا التعريف يندفع عدة سؤالات اوردوها عليه
 عما اه هذا يندفع من قوله ولا يتأتى ايضا كون الشئ اخر
 صامعه توجيهه ان غرضه اظهار الصواب لا ينفي التعليل
 لان المناظرة للمغالطة بحسب الظاهر في صدر ان البحث لاظهار

الصواب نعم بنا فيه عرضية الاصلية اذ بين وبين اظهار الامتياز
 فرق وفيه ان ليس اظهار الصواب عرضيا بحسب الحقيقة البهية
 لعدم نفعه بل بحسب الظاهر والكلام فيها هو عرضي لا بحسب الحقيقة
 من البحث فلها متناهيان وايضا لا يندفع منه ما لا عرض له
 سود التغليب كما يشوب قوله فقط الا انه يتعسف واما
 عدم كونه مناظرة اصطلاحا ثم اذا ذكر المناظرة واللبا حث
 الواقعة بين المناظرين في المغالطة والجدل ليس اظهار الصواب
 ولو سلم فلا يندفع من غقيقه للقبول بل من ظاهره فيد
 الاظهار **قوله** وثانيهاه يندفع من قوله لا يوجب **ب**
 حصول **قوله** وثالثهاه يندفع من قوله بمعنى التفات النفس
 النفس الى لا بمعنى الفكر الذي اه فانه النفس السائل لها اله
 التفات الى اللعان وان لم يكن لها فكر بالعبء المذكور وفيه
 يناقش بان السائل لا بد له من الحركة الفكرية ليعلم ان
 منعه واراد ان لا اذ من المقدمات ما لا يتوجه عليه المنع
 اصلا كما لا يهد بهيان في الضرورة لا ترتيب امور معلقة
 عليه بوردى الى استقلال مجهول وهو مورد به منع
 الا ان يقال لا دخل لذلك في كون البحث مناظرة وانما الد
 خل للفكر الواقع في نفس الحكم المتنازع فيه ثبوت او انتفاء
قوله ورابعهاه هو مركب من ثلث صور يندفع من قوله

7 المتناهيين فيناقش فيه بانه لو ذكر العلة والمانع بدل للتناهي
 كما ذكره غيره يندفع ايضا فلم يكن تخفيفه دخل اللهم الا
 ان يقال في عدم صدق العلة والمانع على الصورة الاجرة
 كلفته لانه لو فرض شخص يعلم بثبوت الحكم كحدث العالم
 مثلا وبرهن عليه في نفسه من غير تلفظ واخر يمنع ونفس
 ولا يسلم بصدق عليها المعلق والمانع لوجود التعليل
 والمنع منها لكن لا يصدق عليها اسم المتناهيين لان
 المقصود يقتضي ان يتكلم كل مع صاحبه وان يعلم حاله
 اليه اشار بقوله بلا كلفة هذا وفيه انه لو فرض مناظران
 بلغ حالهما من التصفية الى حيث يعلم كل ما في ضمير صاحبه
 وبناظر كل في نفسه مع الاخر مناظرة كالمناظرات الواقعة
 فيما تقدم بين لكما الشراقيين المتأهلين لا يصدق
 التعريف على مثل هذه المناظرة اللهم الا ان يكتفى في الخصم
 بمجرد العلم واما منع كونه مناظرة اصطلاحا فيما لا يستقيم
 بمصولة الفحو **قوله** في احد جانبي تكلم فقط وانما قال
 فقط لان المتعلم اذا خالف المعلم انقلب خصما وصار
 البحث مناظرة **قوله** او المتناهيين من غير تكلم قبل كونه
 اظهار الصواب عرضيا عجزا انه هو بدون التكلم غير
 متصور وفيه ان كونه عرضيا لا يوجب للصواب بلا قصد

كاف فيه **قوله** وتلفظ اذ فيه رفع للماعى ان يتوهم من كلام
النفس وان كان بعيدا **قوله** اشارة اه فيه اشارة الى انه غير
بالذات فلا ينافى كونه بالمطابقة على التزام واضح كالمطابقة
والا فكيف يحمد **قوله** والجانبان اه قيل اعتبار الدلالة بالمطابقة
بقية البصرة على العلة الغائية ليس ابعده من اعتبارها
في الجانبين وفيه ما فيه **قوله** وقد يقال اه وما يتوهم من ان
صيغة المضارع المصدرية بعد اشارة الى ما قبل من ان العاقل
قابلة لفاعلة ليس بشئ لانها قابلة للدراك وفاعلة لهم
للتفكر والترتيب بل لا ريب بل هي اشارة الى الخطا مرتبة
من الاول كما سيجي **قوله** وايضا يجب ان يكون اه وفي كونه
الصورة متقدمة عليه بالوجود منع ظ لا مكان للعبة
التي هم الا ان يقال معناه ان وجودها بالذات مقدم
عليه لكن لا يساعد اللفظ **قوله** على ان اطلاق اللفظ
والمادة اه وذلك لان العرض لا مادة له ولا صورة له ونحو
فيه بالمنع **قوله** وح بندفع اي حين اذا كان اطلاق اللفظ
الصورة والمادة اه وفيه ان جعل ذلك علاوة يقتضيه ان
يندفع كل من الاستكسار بما ذكر قبل كلمة العلاوة و
بعدها كما هو طر يقها وليس الامر كذلك كما لا يخفى
على من يختص من التلغات البارة وقد يتوهم انه

8
الندفاع السؤال الاول بما ذكر بعد ها لكنه وهم لان جعل النسبة ما
دة والنظر صورة عما سبيل الشب لا يصح الجمل **قوله** بحسب الحقيقة
او المعرفة بحسب الماهية لا المعرفة بحسب الوجود **قوله** كالمعجون
والبيت عبارة الفاضل البهشي يشعر بانها ماهيات الا
عبارة الا ان يحل على الا بعد **قوله** المحققون اه نقل عنهم
لخواشيه انما وصف للتقدمون بالمحققين اشارة الى ان كلامهم
اقدم من كلام المتأخرين ومع ذلك قد ملهم في الذكر لان
منافاته لكلام المتأخرين اشد من منافات كلام المتقدمين
اباه فتاصيل **قوله** على المثالين اه انما قال ط حالهما لانه
يحمل ان يكون مراده عدم الممولية بحسب الاجزاء كما
صرح به الشارح البهشي **قوله** لما هو المولى ههنا لان المولى
ههنا بيان تعريف بمصدا الماهيات الحقيقية بما لا يحمل
عليها وتعرف المعجون والبيت ليس كذلك كذا نقل عنه
هو يحمل احتماليين فاخترنا ما هو الا وجه والنظر
قوله والدليل قبل عرف الدليل عقب المناظرة اذ هي انما
تتحقق به وفيه انه يدل على عكس المرام الا ان يتكلف في
الكلام **قوله** ولا يحسن اه وانما لم يقل ولا يصح لان التقف
بالعرفان مدفوع بجعل قوله وهو المدلول من تمام
التعريف ولهذا قال يشعر فينا قشر فيه بان يلزم استعمال

للشركة اللهم الا ان يجعل التفرقة **قوله** اما على المعنى
 الثاني وفيه ان اطلاق العلم بمعنى التصديق مطلقا غير
 متعارف لان المتعارف انه مشترك بين الحصول العقلي وبين
 التصديق اليقيني لا غير ومن يدعي غير ذلك فويله اليأس
 ونوسلم فلا فرقة ههنا فلا يصح للمدعي عليه اللهم الا ان
 يقال هو متعارف بحسب هذا الاصطلاح وهو فرقة
قوله مما يؤيده انه لان افراد الدليل الظني بالذكر بعد تعذر
 الدليل المطلق وعدم التعرض بالدليل القطعي مما لا يخ
 عن بعد كذا نقل عنه في المطاوعة ورجا يعال عرفه بغيره
 حاله اسما ورسميا بخصوصه واما البرهان فكيف الشهرة
 في تعريف فرقة **قوله** على وجه النظر والكتساب ظاهره بكل
 بالشكل الاول والقياس الاستثنائي النصل والفضل لا
 نهما لا يستلزمان تناجيهما كسابل بدها لكونه محل اشكال
 تلك الاشكال من تعبيره بقوله وهو ان يحصل المطاوعة
 كما لا يخفى لا يقال المراد من المروم اما يبي او غير يبي او
 اعم منهما فالبيان بر دعليه الاشكال الغير البينة الانتاج
 وايضا البيان من البد يبي ينافي كونه على وجه النظر والا
 كتساب وكذا اعم بالنظر الى القم البيان واما غير البيان
 فيرد عليه الاشكال البينة الانتاج لانه يقال المراد هو الاعم

9 ولا ينافي القم البيان كونه على وجه النظر والكتساب على ما فسر
 نامل **قوله** صاحب هذا التعريف فيه اشعار بان هذا التعريف
 غير مختص بل هو بل منقول من القوم كما نقل عنه في التكملة
قوله او لا يكون عينه وللجزء تفسير لقوله ما يكون وراه
 ذلك ذلك المروم ولا يرد عليه مثلا ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود لكن الشمس طالعة يلزم وجود النهار
 لان اللزم فيه دون الجز ولا يكون عينه **قوله** دليل بل
 اشتباه فيه اشتباه بناء على ان دلالة الكل على الجز واستلزام
 منه اياه ههنا هو على وجه النظر والكتساب المشروط به
 فيما سبق اولافان كان ولا اشتباه **قوله** والدليل عند عدم
 ولا يتوهم ان في كتب المنطق قد يندل بشئون الكل على شئ
 لجز كما يستدل بوجود الكل الطبعي في الخارج بوجود
 هذه الجواهر فيه علمه وجود الجواهر فيه مثلا لا في ترتيب
 اقواله كما لا يخفى **قوله** في يخرج له فانه وان لزم من النظر
 بالمقدمة التصديق بكل واحدة منها الا انه ليس ذلك
 المجموع نوقش فيه بان التصديق بكل منها حاصل قبل
 الترتيب وان معنى المروم فيه كونه الاول عليه الثاني و
 ههنا ليس كذلك **قوله** من حيث الظ نقل عنه حاشيته حا
 صلها انه انما قال ذلك لخروجه مما سبق من ان المراد

باللزوم اللزوم على طريق النظر والكتساب لكن يتناول التعر
يف نظر الا ظاهر الاطلاق **قوله** المراد بالشيء ههنا ما هو المشهور
من معناه اللغوي كانه اشعار بالاختلافات الواقعة فيه كما قر
به ابن فارس وح في جملة حيث قال ولا ههنا العربية فيه كلام
كثير قال صاحب المغرب الشيء في اللغة ما يعلم ويخبر عنه وقالا
طائفة الشيء هو الوجود فقط فلا يطلق على غيره وقاله
الحافظ وطائفة اخرى هو العلوم الى غير ذلك **قوله**
ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه في اشتهاه خطأ لا سيما مع
فيد الامكان على انه يستلزم ان يطلق لفظ الشيء على الجميع
للمتنوع وهو بطلانها لان يلزم ان المتنوع لا يمكن ان
يعلم الا على سبيل التمثيل **قوله** ان العدم لا يشبه
في الذهن او وجوده فيه فيصدق على ما فيه المدلول عند
ومنه ههنا يعلم وجه العدم لعمارة الاليل ما يلزم
من العلم به العلم بوجود المدلول لانه لا يصدق على ما
فيه المدلول عدمي فان قلت للمدلول العدمي وجود
في الذهن قلت هذا مسلم لكن لا يجدى نفعا فان العلم
بالدليل يلزم منه وجود المدلول في الذهن لا العلم بوجوده
فيه وايضا لا يصدق ذلك التعريف على ما فيه المدلول نفس
الحقيقة كما في قولنا السواد العدمي سوادا لا على ان

10 المدلول هو وجوده ج لاهو كما مر ج به المصنف في شرح المقدمة
قوله وايد به بقوله تعاوذا المراد شيئا وجه التايد ان المراد
والله اعلم انا اراد ايجاد شيء او معدوم كالمثل في علم القديم
اذا ايجاد الموجودات ومنه هذا ظاهر فالمدلة قوله او في العلم
قوله واعلم ان في هذا المقام نظرا ويمكن ان يقال ان اراد
انه اللزوم عبارة عن ضرورة تحقق احدهما عند تحقق
الاخر بحيث يلزم من العلم باحدهما العلم بالاخر من غير
توقف على شيء فهو من اذ من اللزوم ما هو بين ذلك ومنه
ما هو غير بين ايكن لك وان اراد ذلك مع التوقف او
مطلقا مع ان العبارة لا تساعد فهو لا يجدى نفعا كما
لا يخفى وههنا بحث دقيق افادنا استاذنا المدقق اعلي
الله درجته في اعلي عليين وهو انهم قالوا المراد باللزوم
اعم من البين وغيره يشمل التعريف جميع اقسام الدليل
بين الاشباح وغيره فيقال عليه ان غير البين ما يحتاج
في العلم باللزوم بين اللزوم واللزوم الى وسط مع
تحققها وتحقق اللزوم بينهما في نفس الامر سواء علم
اولم يعلم ولا يصدق ذلك المعنى ههنا لان اللزوم هو العلم
وهو غير تحقق جزما ولو قلت العلم بالنتيجة عند ملا

خطه الوسط محقق في نفس الامر يقال في كونه العلم بها لازما
بينما لا يحتاج اذا الى الوسط في العلم بالذوم بينهما فلا
وجه للتعميم فتأمل **قوله** هو الذوم بين الشياطين عبارة آه
تقل عند سؤل وجواب اما السؤل في اصله ان الذوم هو
الموصول لا ما ذكرته فعني يلزم يحصل فلا يلزم ح عدم
الانعكاس واما الجواب فهو انه اذا اردت به حصول العلم
بالدليل كافي في حصول العلم بالمدلول فالمحذور واربعه
وان اردت به بعينه ان للعلم دخلا في ذلك الموصول فيلزم ان
يكونه اجزا للدليل دلالة بالنسبة الى المدلول على ان حمل الذوم
على ذلك بعيد فيناقش فيه باننا زيدا ان للعلم دخلا مقبدا
اهم من ان يكون كافي او يحتاج الى وسط فجزء الدليل ليس
كالدليل نعم حمل الذوم على ذلك بعيد كما قال بديكار
ان يكون خطا **قوله** ان لا ينفعك آه تقل عنه انه اغالم يقل
يلزم ان يمنع اقتضارا على قدر الكيفية واشعارا بان دوام
عدم الانعكاس ايضا لازم كالاتناع والظواهر الصورة
هي نفس الامتناع الانعكاس فينبغي ان يجعل الغير لازما **قوله**
الاظهارة لا بعده وجه الظهور انه الذكر يقتضيه ظاهر
ان يكون من تمتع التعريف وايضا لو لم يكن منه الانتقص

11
بالمعرفات مظهر اما وجه الاظهار فهو انه غير محتاج
اليه لانه دفاع النقص بما مر مع لزوم الدور الظاهر على تقدير
كونه منه وان استكثرت فيه بوجهين وعدوله للصحة
الى لفظ الشيء وعدم وجوده في بعض النسخ واعتراض
المصر على التعريف للشهور في شرح المقدمة بان الدليل و
المدلول متضايعان فلا يجوز اخذ احدهما في تعريف
للاخر **قوله** الظن بوجود المدلول قيد عليه الامارة لا
اما ان يكون دليله ام لا فان كان الاول يلزم من العلم به العلم
بالمدلول لا الظن وان كان الثاني كيف يصح ذكر المدلول في
تعريف لانه العلوم لا المظنون على ما تقر ايضا لا يكون
الا باظهار الدليل كما يفهم فيما سبق من وهو المدلول
اجيب بانه دليل ولا نسلم استلزام العلم وكيف يستلزم
وهو دليل ظني وفيه نظر بالنظر الى مقتضى التعريف الدليل
على ما تقر واطلاق الدليل عليها بمعنى اخر معزول عنه
قالا لو في الجواب اننا نختار الشق الثاني ولا محذور لان
اطلاق المدلول هي هنا بحسب اللغة او على تقدير دليل
اخر مثل ان يلاحظ المدلول الواحد مع دليل واما
فالدليل يلزم من العلم به العلم بالمدلول والامارة
يلزم من العلم بها الظن بذلك المدلول لكنه تكلف واما

الاعتراض بلزوم الدور على تقدير كونها دليلا فغير موجب
 لتوقف معرفة المدلول على العام دون الخاص **قوله** هو
 اليقين بدخوله الامارات المظنونة لكن من حيث الظن
 ومن حزم يجوز ان العلم بمعنى الظن صحتها فقد توهم وهما
 لصدق التعريف على الدليل القطعي اذ لا شك انه يلزم من
 الظن بـ العلم بوجود المدلول كما يلزم من العلم بـ العلم
 بوجوده وايضا تناوله الامارة المقطوعة بحديث
 اذ ربما لا يقوم الظن مقام العلم **قوله** على غيره من الاورا
 كانه كالشك والوهم فن قال بصدق علمها تابع الاما
 ومن تابعه في جعلها من اقسام التصديق لكنه غير صا
 دق **قوله** لتحقيق الوجود الذهني هذا يصح على مذهب
 من يقول بالوجود الذهني دون من ينكره **قوله** فلا نم انه
 نقبض الوجود في الجملة بناقش فيه بانه نقبض الوجود
 بالكلية وصدق الاخصر يستلزم صدق الاعم وفيه المظ
 وبندفع بالتأمل فتأمل **قوله** نعم ان في هذا الجواب هه
 اشارة الى قوله واجيب والاصل انه يلزم من العلم بـ
 جود العلم في الذهن لا العلم او الظن بوجوده فيه كما
مر قوله وهو ان ما يلزم من العلم بالدليل الانسب ان يقول
 انه ما يلزم من العلم بالامارة في صورة النقض انما هو

12
 الظن بعدم المدلول لانه ذكر النقض في تعريف الامارة كما
 ذلك اشارة منه بوروده ايضا على تعريف الدليل بانه يلزم
 من العلم بـ العلم بوجود المدلول كما قالوا **قوله** لا العلم
 وذلك لان اللازم هو وجود عدمه في الذهن بناء على
 ان الوجود الذهني للشيء علمه على ما قيل فلا يلزم العلم بوجوده
 فيه ولا العلم بوجوده عدمه فيه بل العلم بعدمه فقط قبل
 فعله هذا يلزم ان يكون ما يلزم من العلم بـ العلم بـ العلم
 المدلول اشارة وليق الامر كذلك **قوله** فالاقرب الى الاقرب
 الى الصواب وليس بصواب لما ينبغي الا انه اصوب كما ينبغي
 بل وعدمه اه ولو قال المص بالمدلول لم يجز التاخر
 الى هذا التأويل البعيد وابعده منه جعل معنى وجود
 المدلول راجعا الى المدلول الموجود على طريق مجرد
 فطيفة وتاويل الوجود بالوجود كما لا يخفى **قوله** لا
 العلم بالدليل عندهم المراد منه اما الدليل القطعي الذي
 حله التعريف عليه فليس الكلام فيه بل في الامارة واما الدليل
 الظني الذي وهو الامارة فقوله انما يؤدي اه مم وكذا
 عدم الاستقامة واما الاعم فليس الكلام فيه ايضا بل في الا
 الاخص على ان قوله انما يؤدي اه مم لان القياس المركب
 من مقدم ما ظنية دليل يؤدي الى الظن عندهم ايضا

قوله لان منه ما يكون ظنه انه يفاقت فيه بان يصدق التعريف
لكن لا من حيث الظن بل من حيث انه لو تعلق العلم ببل
الظن ايضا بلا شك الا ان يقال انه عندهم دليل من حيث الظن
ايضا ولا يصدق التعريف من تلك الحجة ولعل قوله فليتام
اشارة الى ذلك **قوله** يسمى علمه يناقش فيه بان الخارج
ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا ماثرا فيه
وهذا لا يصدق على علة العدم ويندفع بان العدم لا
علة له كما سبق او بانه الكلام في العلة الناقصة للوجود
قوله الخارج هو من قبيل مفعول متعل عليه غير من هو واما
تصورها ومن جعل المقسم والخارج يخرج تصورهما
عن المقسم **قوله** بان قالوا ان العلة المراد من العلة لا يخرج
اما تناوله قوله كل ما يتوقف اه كما هو اللفظ فهي تناوله
التامة ايضا لان قوله كل ما يتوقف اه يصدق على الجملة
ايضا لكن لا يتناولها الاقسام واما العلة الناقصة فكل ما
نقص من الجملة فهي ناقصة بحتمه كانت او منفردة لعدا
الواسطة فالجمعة من الجبوى والصورة ناقصة ح
وهي نفس العلول كما نقل عنه في الحواشي فكيف يصح قوله
لا متناع ان يكون نفسه سيما دعوى البداة على ان الا
قسام لا تتناول الجمعة الا ان يخص المقسم بالمتفردة

13 ويمكن ان يدفع كونه الجمعة من الجبوى والصورة اعني نفسه
العلول علة لعدم صدق تعريف العلة عليها تامل **قوله**
فهو العلة الصورية قيل عليه صورة السيف قد يحصل مع
الخشب ولا سيف اجيب بان الصورية السفية للهيئة
غير حاصلة فيه بل فرد اخر من نوع ونقش بان اذ حصل
فردا نوعا حصل السيف جزما ويقال عليه ايضا انه
يصدق على الجزء الاخر من الصورة ويجاب عنه بان ينبغي
ان يكون بحيث لا مدخل في كونه بالفعل الاخر ويؤيد
تقديم الجار والجور وفيه انه يتكلم صدقه على صورة
الكلم الا ان يفيد المدخلية فالقرب تامل **قوله** فهي
العلة الغائية قد مر جوابا بان العلة الغائية هي الجلوس في
السرب مثلا ويلزم ما ذكره ان يكون هي تصور الجلوس
لان هو الثور دون الجلوس ولو سلم ان الماثر هو
الجلوس فلا يحصل بيان تغاير تصورهما للشرط بل تفا
برهما لها ويمكن ان يقال كون الجلوس مثلا علة باه
عتبار تصورهما والا فالجلوس متأخر فلا يكون علة
الكلام وثبت المرام **قوله** هي الشرط والالات الوجودية
ان كانت واسطة بين العلة والعلول في صوره الاثر
فهو الا لان والا فالشرط كالداعية والوقت والمعاو

والاول ان يجعل الموضوع وامكان العلول وكذا الآلات وارتقا
ع لوانع من الشرائط كما فعل البعض **قوله** وربما فعلوها من
نتم الفاعل ومنهم من جعل وجود الشرط وعدم الموانع من
نتم الفاعل وقد يجعلان من نتم المادة ومنهم من جعل الا
لات من نتم الفاعل وما عداها من نتم المادة **قوله** العلة
التامة وهي ان كانت مركبة فكل واحد من اجزائها يتقدم
على العلول فقد ما اتيا واما الكل من حيث هو كل ففيه
اشكال اذ مجموع المادة والصورة هو نفس العلول و
لا يتصور تقدمها على نفسها فضلا عن التقدم مع
امور اخرى بل يقال يلزم ح ان يتاخر العلة التامة عن
العلول تاخرا بالذات كما هو شأن الكل والجزء ويمكن
ان يقال ان الهيولى والصورة على سبيل الاجتماع نفس
للعلول والجزء من العلة التامة هي الهيولى والصورة على
سبيل الانفراق فالعلول اعني الجمعية من الهيولى والصورة
الصورة هي جزء منها كالسبط والدليل على ذلك عدم
صدق تعريف العلة على الجمعية كما مر فتدبر **قوله** لا
لا يصدق على علة العدم اي التامة وهي عدم العلة التامة
وقيل لا يخفى ذلك لانها ليست بعلة في الحقيقة لان العلة
لاناثر له ولا تاثير فيه عما نقرر لا يقال قد يكون له

14
تاثير من ما لعدم الباب في المكان الدخول وعدم العود في
سقوط السقف لانه يقال لا تاثير للعدم بل العدم كاشف
عن شرط وجودي فان الاول كاشف عن وجود فضا
له واما يمكن النفوذ فيه والثاني عن وجود مساواة يمكن
تبرك السقف فيه **قوله** مطلقا يعني مؤثرا كانه او غير مؤثر
فيندرج فيه العلل القريبة والبعيدة لوجود التوقف واعتد
ضوابط وجود العلول لا يتوقف على العلة البعيدة كما في **قوله**
ولذلك كيف وان توقف لزوم تخلف عن العلة القريبة واجب
بان المراد بالتوقف التوقف مطلقا اما في الجملة او دائما
حصول ذلك ههنا امر ضروري لا يمكن انكاره في اي حين
اذا كان اسم العلة التامة حقيقة عندهم في جميع ما يتوق
فعلية الشيء مطلقا **قوله** تمام ما يتوقف عليه ان لفظ التمام
ايضا يشعر بما يشعر به لفظ الجملة وان كان مناط الامر
قوله لانه اول نقل عن في المواضع وانما قال اول ولم يقل
جميع اوصوا بالانه يمكن دفعه باعتبار انقضاء الموانع في
جميع صور العلل ومن ههنا قيد قوله لانه لا يتوجه النقض
بقوله على ما قيل قيل ينتقض بالعلة التامة التي هي العلة
وحده كالواجب تعا على مذهب الحكماء بالنسبة الى العقل

الاول فانه لا تركيب فيه الصلا ولا مناك شرط يعتبر وجوه
 ولا مانع يعتبر عدمه واما امكن الصاد فهو معتبر
 في جانب العلول ومتممة فانا اذا وجدنا مكننا طلبنا علته
 فظهر من هذا النقل ما في قوله مكن دفعه آه في التعريف جامع
 للعلته التامة انما علة لا يتوقف العلول على ما هو خارج
 عنها هذا ولست اذ المحقق ^{رحمته} مناقشة في هذا المقام
 تبينها ارباب العقول فتأمل **قوله** في اللغة مصدر علكه آه
 ويحتمل ان يكون مصدر علكت الصبي بشئ من الطعام **قوله**
 تبين علة الشئ اه ويمكن ان يجعل العلة بقرينة التبين على
 العلة التامة باعتبار اراء الفقه من التبين العلم بالمطلوب
 ولا علم في غيرها فلا يرد عليه ما قيل لا يخفى ان يكون
 المراد من العلة اما التامة او الناقصة او الاعم منهما والاول
 بطر اولاد لانه للعام عليه كالتشاي والتشاي لا يستلزم العلم
 بالعلول كالتشاي والجواب ح بان المراد الاول والعام
 يدل عليه مع القرينة وهي ههنا ان غير التامة لا يستلزم
 العلم لا يخفى عن شائبة خرازة لان مجرد ذلك لا يحسن
 جعله قرينة اذ الاعتراض ايضا كذلك والتشبيث بعدم
 استقامة المعنى تمسك ضعيف سيما في مقام التعريف واما
 الجواب بان القرينة هي العرف الخاص او بالالمطلق ينصرف

الى الكمال فغير برض لا مكان ان يناقش مانع باننا لانم الاول كذا
 الثاني عند وجود مانع مستند بانهم قد صرحوا بان العلة
 حيث تطلق يراد بها الفاعلية واما البواني فيذكر باسمها
 لعلها تدفع بان الفاعلية لا يجوز ارادتها ههنا بمفعول
 عنه **قوله** والظاهر ان المراد آه جعل المراد هذا الاذا كان لانه
 يرد عليه الاستدلال بالدخان على وجود النار بناء على
 انه تبين معلوله الشئ في الخارج لا تبين علة فيه بخلاف
 الاول هذا واما وضعه بالظهور المبني على عدم الخلق
 قلانه يمكن ان يراد ايضا من العلة ما هو اهم من الذهبية
 والخارجية كمن بطريق عموم المجاز اعني ما يؤثر العالم
 في العلم بشئ آخر حتى لا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
 واستعمال التشريك في معنيين اولانه يمكن ان يجعل على التناك
 ايضا بناء على ان الاستدلال من العلة على العلول قد يحل
 بنحو خاص باسم التعليل والعكس بالاستدلال كما صرح
 به في المقدمة البرهانية واما وجه الظهور فانه انما يقف
 كما يقال آه تمام **قوله** يفيد اية النسبة فيه الماصلة
 البرهان الا ان يفيد العلم بتحقيق النسبة في الواقع العلم
 بعلة تحقق النسبة فيه والبرهان الذي يفيد كليهما و
 هذا معنى افادة العلية بحسب الذهن والخارج **قوله**

بحسب اصطلاحهم بمعنى واحد وذلك لوجود هذا اللفظ
قضاء في الكل واما بحسب اللغة فتعابها متفاوتة كما لا يخفى
قوله وهو كونه لكم مقضيا للآخر لا يقال الملازمة في قولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود متحققه فطعا
لاحكم فيه يقتضيه حكما آخر لعدم الحكم في الطرفين لانهما
يقال لكم مهننا بمعنى النسبة او يؤخذ ما بالقوة مكان
ما بالفعل والتوجيه بان اللزوم الشمس طالعة واللزوم
النهار موجود وهما قضيتان بينهما التزام لا يخفى عن خرا
حرارة **قوله** اقتضا ضروريا لاتفاقينا في نفسه بانه لا
اقتضا في قولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناطقا لان
ناطقة الانسان لا يقتضي ناطقة الحمار بل الاقتضا انهما
جد فهو ضروري فلا فائدة في تقييده بالضروري ايضا
اللهم الا ان يقال المراد من الاقتضا ما يفهم نظر الى الطرفان
قولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق مثل قولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود من حيث الدلالة على
الاقتضا في الظاهر في قوله لاتفاقيا اشعار بان المراد من
الاقتضا الضروري هو ما ليس باتفاق في حكم المقابلة فيدخل
فيه الاقتضا الضروري كاقضاء كون الشمس طالعة لكون
النهار موجود او الاقتضا الاستدلال كاقضاء وجود

16 الزكوة على المدبغين لوجودها على الفقير فسقط ما
يقال ان الضرور لم لا يتناول الاستدلال **قوله**
منه يحتمل صلة او بيان راجعة الى ما او الملازمة بمعنى
اللزوم **قوله** لا فرق بين الملازمة العدمية او توجب
انه لا فرق بين قولنا الملازمة معدومة في الخارج و
بين قولنا عدم الملازمة في الخارج وبعبارة اخرى
لا فرق بين قولنا الملازمة لا وبين قولنا لا ملازمة
وهو نظري ما قال ابن سينا ان امكانه لا ولا امكان له
واحد لعدم التمايز بين العدمية متساوية لا فرق بين الا
مكان المتيقن وتو الامكان في يلزم انتفاء اللزوم على
تقدير تحققه ويمكن ان يدفع بطريق الجدل وكل
كل لم يسع ابراهه لفيق الحل **قوله** لاحدهما ام
لا فيه اشعار بالاكتمال باللزوم غير جيد **قوله**
ويلزم التسري بين المازم ولو قال ويلزم تسري الملازمة
لكان اول **قوله** وبكيفية الجواب انه نقل عنه في اللوائح
انه يمكن ههنا وجه آخر وهو ان يقال ان تقيص مطلوب
بكم لا يخفى من ان يكون مستلزما للكمال او لا فان كان الثاني
فلا يتم وان كان الاول فهو مما ينافيه بل نقول ان هذا
الدليل لا يخفى اما ان يستلزم مطلوبكم اولا فالاول

والتابع يجب ان لا يفيد ذلك هذا قد يناقش باننا لان
 هذا الجواز ان يحصل المانع منه غير استلزام تامل
قوله بكم للناقضة وانقض والمعارضة المعارضة ههنا
 غير مرفية لان الشك لا يدعي حقيقة مقال بل عرض
 بجوده ابعاد الشك والقاء الشبهة وهو لا يندفع بالمعارضة
 فلا اول دفع بالنقض بل بالناقضة على ما قبل **قوله** كما
 بينا عدمي الشرط والشروط وفيه انهم قد صرحوا بان
 التمايز بين الاعداد انما يتصور على القول بالوجود
 الذي هو وقالوا ان للعدد وما ورجلها العدد متباين
 صرف لا اشارة اليها اصلا فكا ما يتمين فله وجود لما
 في الذهن واما في الخارج فالتمايز بين عدمي الشرط و
 الشروط انما هو وجودها في الذهن ولا امام لا يقول
 به فكيف يحس هذا الكلام في مقابلته اللهم الا ان يكتفى
 بتكلف **قوله** عن نقول اه ايضا بكم التكيف بنوع آخر
 وهو انه لو لم يمتد في شئ كان ذلك لزوم اما معدوما
 في الخارج او موجودا فيه لا سبيل الى الاول لانه يستلزم ان
 لا يكون نلزام بين الاشياء في نفس الامر بل باعتبار العقل
 والثاني بطلان الملازمة بين الاشياء متحققة في نفسها
 سواء وجد اعتبار العقل ام لا بل لو فرض انتفاء القول

17
 كلها لم يقدح فيه وايضا اللازمة امر عدمي فيكون الملازمة
 امر وجودي والا يلزم ارتفاع التقيضين ولا سبيل الى
 الثاني لانه اذا كانت اللزوم موجودا خارجيا كان امر
 واحد لجزئيا مشتملا على ما تقر في اما ان يقوم بكل
 من الطرفين فيلزم قيام الصفة الواحدة بالشخص
 محليين واما باحدهما في حيث انها نسبة بينهما كيف
 يتصور قيامها باحدهما ويمكن وقع هذا التكيف بنوعين
 نركناه مخافة الاطغاب وسأتم الاصحاب **قوله** فتقولا
 لا متناع الانفكاك اه هذا مبني على القاعدة الشهورة
 وهي انه الموجود الخارج هو ما يكون الخارج ظرفا لوجوده
 لا ظرفا لذاته فانه قوله وجود زيد في الخارج مثلا يقتضي انه
 يكون زيد موجودا خارجيا لا الوجود **قوله** لكلام
 الامر بين جابر الانفكاك وللمشكك ان يشكك بان لا يلزم
 ههنا جواز الانفكاك ولا لا جواز الانفكاك اذا التقيد
 انه لا لزوم بين الشئين اصلا ولو كان جواز الانفكاك
 بين الامر بين ههنا لازما للزوم انه يكون ذلك ايضا
 جابر الانفكاك عن موصوفه بناء على انه ايضا امر جملة
 المعاني تامل **قوله** فلا بد ان يكون ايضا جابر الانفكاك
 وهلم جرا ويتسلسل لكنه غير قاطع فكذلك لم يلففت

الباء **اصلا قوله** والذولان قيل هو في اللغة الحركة في السكك
 قبل عليه الاولى للحرك حول الشيء يقال عليه لا يخ انه وضع
 لهذه اولوايا ما كان قوله اولي ليس باولي كما لا يخ
قوله انه كونه الشيء بحيث يحصل عند حصول شيء آخر
 تفسير للترتيب ينبغي ان يلاحظ عامتا لتناول الدوران
 عدما وهو بمنزلة الجنس شتم ما كان لعلاقة لزومها او
 بغير الاتفاق كوجوب الكفر عند الخروج الى الامكن
 الحرة **قوله** يصح تعليل الشيء تفسير للصلوح وهو
 بمنزلة الفصل يخرج مالا يصلح فيه الشيء على كالجز
 الاخير من العلة والعلول والشرط والشرط المساوي
 وكالحال والحل وكلمة المنضايقين والعلولين للنسبة
 وعوفا والاتفاقيات باسرها وذلك للمقطع بعدم
 صلوح العلية فيها لا للمقطع بعدم العلية واما مطلق
 العلية فداخل قطعا اذا الصاح يتناول ما بالفعل ايضا
قوله حصول اه كانه فيه اشارة الى دفع ما قبل من انه
 لو قال مرة بعد اخرى كانه اول وانت خبير بان لا يدفع
 الاولوية ثم فيه انه هذا الكم ولو كان سببا لعل على صلوح
 علية العلول والجزء الاخير والشرط وعوفا فورد
 النقص من العلم الا ان يفيد بعدم المنع **قوله** مرة

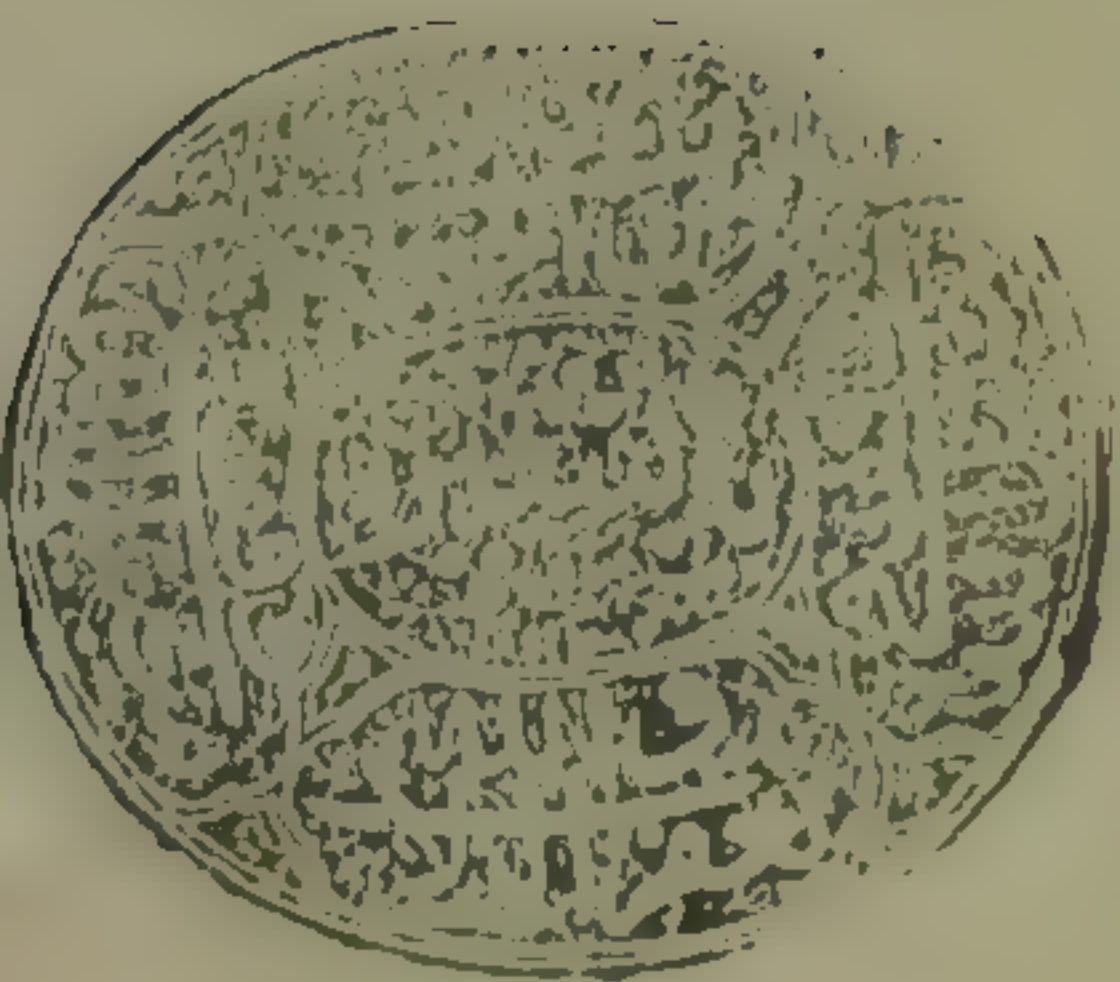
18 اخرى يعني دائما واكثر لا يقال اذا وقع الخلف وتوهمه علم
 انه ليس بعلته قطعا فكيف يصح التعليل به ههنا لان يقال ربما
 يقع الخلف مانع من التاثير وهو لا ينافي صلوح العلة **قوله**
 على الهيئة يعني بشرائطها من كونه الموهوب غير متاع يقسم
 وامثاله **قوله** كالطهارة قيد عليه لم يقل احد بالذوران بين
 الشروط والشروط لعدم الصلوح يقال عليه هذا مسلم وجوه
 واما عدم ما فلا **قوله** على الزمان الصادر يعني بشرائط من كونه
 في دار الاسلام وغيره **قوله** هو المداراة وحده الذي في جميع
 الزمان المداراة وان كان وجد في بعض الزمان فالذوران
 جزئية **قوله** وقيل ان بين التلازم والدوران اه هذا كانا
 لا جواب اما قيل دفعا لما اعترض انه لا فرق بين التلازم
 والدوران اه اذ يصدق تعريف كل منهما على الاخر وفيه انه
 ان اراد انه لا فرق بينهما بحسب المفهوم فهو مذهب
 لا يلزم من تضاد التعريفين اتحادهما بحسب المفهوم
 وانه اراد ان لا فرق بينهما بحسب الصفة فهو لا يحمل بما
 رغبة التعريفين كما يتوهم لتفان الحسنيين وانما
 يحمل لوصدق تعريف احدهما على الاخر من حيثية واحدة
 فلا يحتاج الى الجواب بل يتوهم من هذه الجواب الاختلاف
 والاتحاد على تقدير المساواة الا ان يتعسف **قوله** من

لا يقال بوجه في هذه الصورة التلازم لكني ايضا كما مر لانه
يقال الكلام باعتبار الخشية **قوله** وان اردت بيانها هذه
النسبة ظاهرة نظر الى ان المدار ما العلية واللازم ما يمنع
الانفكاك فيمكن اجتنابها واقتراح كل منهما **قوله** فا
عتبر صورة هذا في مطلق الدورات اما الدولة الكل فلا
يصدق ههنا ايضا كالملازمة الكلية وانما الصارق هو
الدورة الجزئية كاللزام الجزئية والفلان ان الدولة ان
كلها كليا ضروريا بكونه اخص مطلقا ملازمة الكلية
كما ان الجزئية اخص مطلقا الجزئية وفي قوله لا كليا
ضروريا اشارة اليه وانما كذا كليا لا ضروريا فلان **قوله**
فلا يتصور فيها ان يفترق او لا يوجد الدوان الامع الملا
الجزئية تامل **قوله** حتى النقيضين برهانه قياس مركب
من الضرب الاول للشكل الثالث كما انقل عنه في الحوا
ويلزم منه ان لا يتحقق فضية كلية سالبة لزومية مثل
ليس البتة اذا كانت الشمس العتمة فالليل موجود فلما
عدم انتاج هذا الضرب من الموجبين اللزوميتين
كما ذكره المصنف في شرح القسطاس **قوله** والناس
قضيه اعلم انه يشترط في المناقضة ان لا يكونا للقدم من
الاوليات والمسئلة لعدم جوازه منعها بخلاف التجريبات

والدنيا والتوترات اذ يجوز منعها بناء على عدم كونها جارية على
الغير الا عند الاشتراك **قوله** او كما يعييل التفصيل فقط
بهذا ما يتوهم عدم تناول التعريف المناقضة بالنسبة الى
جميع المقدمات تفصيلا لانه يصدق على منع كل مقدمة انه
مناقضة غاية الامراء ههنا مناقضا **قوله** ههنا لا يخفى
فائدة **قوله** ما يتوقف عليه صحة الدليل طاهره يتناول
شروط الاول لا الاجزاء على عكس ما قبل المقدمة ما جعلته
جزء الدليل لكن يمكن ان يحل الاول على ما هو اعم من الركن
والشرط كما يشير اليه بقوله من جهة المادة ان تكون اعم
الثانية واما قبل ما يتوقف عليه الدليل فيتناول الاركان
والشروط بلا كلفة فلا وجه للعدول عنه **قوله** لانه منع
الدليل اعلم ان منع الدليل يحتمل معنيين احدهما منع
بشوت نفس الدليل وتحققه في نفس الامر والثاني منع
صحة الدليل والمصر المذكور انما ينشأ في ان الشاهد
يجب في منع الصحة كما يقال ليس ليل بجميع مقدماتها
لتخلف الحكم عنه في تلك الصورة كما سيصرح به للمصنف
وبهذا سقط قوله وههنا سقط ما قبله لان مراد ههنا
القائل هو المعنى الاول حيث قال في تمثيله كما انه لا
المعلا بعض غير ثابت ومنع السائل بثبوت واما نعيم

الصفة على وجه يناول الثبوت ايضا فتعسف على انه لا يستقيم
 المحر كما لا يخفى **قوله** هي اقامة الدليل بنوقش فيه بان المعارضة
 ليست اقامة الدليل بل هي منع لدلول باقامة الدليل على خلافه
 كما سيأتي وترتيب البحث من انه جعلها من اقسام المنع وكذا الحكم
 على تعريف النقص ويمكن ان يدفع بادي عنية **قوله** **قوله**
 والراد بخلاف مدعي الخصم وذلك لان لفظ الخلاف وان
 كان علما لكز العدق بغريته ما مر من تعريف المناظرة
 خصص بما يكون نقيضا للمدعي او مستلزما لنقيضه فلفظ
 الاعتراض بما اذا اقيم على حكم يفائى للمدعي بحيث لا تناقض بينهما
 مثلا ان يستدل احد الخصمين على وجوب قراءة الفاتحة
 في الصلوة والآخر على وجوب الزكوة في المال على ان لفظ
 الخصم يدفع ايضا لان الخاصية انما هي والنسبة ثبوتها
 وانتفاء كما مر **قوله** دليكم **قوله** ذلك آه في اشعار بان
 المعارضة هي تسليم الدليل دون المدلول كما صرح به للخصم
 في شرح المقدمة لا يقال المدلول لازم للدليل فكيف يصح
 تسليم المطلوب دون الملازم لانه يقال تسليم الخفاء خلا
 لديه وقد دل التعارض عليه ولهذا يقال دليكم وان
 دل دون وان يح او ثبت كما سيأتي **قوله** قال للخصم آخ
 كما حصل ان المعارضة يندرج تحتها ثلثة اقسام احدها

20 ما يكون دليل المعارضين دليل الخصم مادة وصورة وهو
 القلب والثاني ما يكون غيره مادة وعينه صورة وهو المعارض
 بالمثل والثالث ما يكون غيره مادة وصورة وهو المعارضة
 بالغير فقط الاعتراض بان التعريف غير مطر ولصده
 على القلب **قوله** كما في الغالب العامة اه اي التي يمكن ايرادها
 على الشيء ونقيضه مثلا يقال الاعم واقع لان الاخص
 اما واقع في الواقع او لا وان كان واقع الزم وقوع الاعم
 قطعا وان كان لم يكن واقعاً فيلزم وقوع الاعم في الجملة
 والا يكون الاخص مساويا للاعم لانه كما ثبت ثبت دكلما
 لم يثبت لم يثبت فلا يكون الخاص خاصا ومثله يقال
 الاخص واقع على تقدير وقوع الاعم والا لزم وقوع نقيض
 على هذا التقدير فيلزم وقوع نقيض الاعم على تقدير وقوع
 الاخص بعكس النقيض وهو محتمل انه يقال القائل
 بالاخص قائل بالاعم والقائل بالاعم صادق والقائل بالا
 خص صادق **قوله** في بعض من الصور لا يخفى فائدة **قوله**
 على ما سياتي تصويره ولنصوره هنا نظيره نفق النظار
 ودفع اللانتظار مثلا اذا قال المعالج الحيوان ليس كسبها
 فاجزاوه اما حيوانا فيلزم تقدم الشيء على نفسه او غير
 فان لم يعرض عند الاجتماع امرز آيد فيلزم التركيب



معروفة لا فيه وكونه عرضا ايضا وقال السائل هذا الدليل
 بعينه جار في سائر المركبات الجوهرية كالبيت والمجوس واما
 الكسبيون وغيرهما مع تخلف الحكم فيها كما لا يخفى **قوله**
 الاول اه وقد يدفع بان المعرف هو للغة الاصطلاح دون
 اللفظ **قوله** فالأقرب اى اصوب ولم يقل فالصواب
 لامكان التأويل ولما سياتى في التحقيق كما نقل عنه **قوله**
 والثاني اه يقال عليه لا قدح في ذلك لتغاير الجشيين اذ
 صدق النقض من جشية وصدق القلب من اخرى كما مر
 السائل بها فان قلت المقصود انه يصدق التعريف على
 ما اذا عارضه السائل لانه فيه تخلف الحكم لتحقيق نقضه
 ولا نقض ههنا اصلا لانه السائل ج معارض لا منا
 فقل قلت المراد ان يكون بالتخلف مراد الا غير الامر
 ههنا بالعكس اذ مراد للمعارض اثبات مدلول بـ
 لا التخلف وانه وجد فيه ذلك **قوله** والثالث
 اه ويمكن ان يجاب عنه بان الغرض من ذلك التخلف هو
 ابطال الدليل وبيان فساد فيه فهو باعتبار هذا الغرض
 يتناول النقض الذي تبين باستلزامه اى ايضا فلا يرد
 على التعريف نقض لكن في حمل التخلف على هذا المعنى في
 التخلف بالايحاف كما في حمل المعرف على النقض السهل

21 ههنا وهو التخلف **قوله** والرابع اه يمكن ان يدفع
 الاول بانه في صدر تعريف الالفاظ الدائرة في المناظرات لها
 في الاقوال والنصديقات ولا نقض يخرج نقض للعراة
 التي هي من اقسام التصورات والثاني بان المعرف هو للغة
 الاصطلاح للمقابل بمعنى المناقضة بغية الافراد بالز
قوله ما يكون للنوع مبنيا عليهم نوقس بانه يصدق على غل
 غل الحكم لان منع الدليل بعد تمامه مبنى عليهم وكذا على
 المعارضة لان منع المدلول مبنى عليها فان خصص للنوع
 يمنع للمقدمة مع انه خلاف الظيرد المعارضة التي في
 المقدمة ويمكن التوفيق بالعناية فتأمل **قوله** مبنيا به و
 مؤثرا بسبب لعل تغريب لدفع ما اعترض عليه من انه
 يقتضى ان يكون للجواب عن السند على سبيل النفي بالـ
 او التسيب جوابا عن النوع مطلقا لا تنقاه النوع عند انتفاء
 المبنى عليه قطعاً لكنه لا يخفى عن التكلف كما ان الجواب بان
 ما يكون للنوع لازماله اورد يقال في الوجود تعسف كما
 لا يخفى واما تفسيره بكونه مسمى الوجود منع فغيره
 للنوع لو لم يقتض بالمتد لكاه غير صحيح **قوله** كما سيجي
 امثله ونحن نأتيك بمثال جديد يك فراغ بال وهو ان
 يقول المعتز مثلا الشيء الذي يكون عدمه مستلزما

الحج ووجوده مستلزما للدعي اما ثابته في الواقع او لا والثاني
 متفق لاستلزام الحج ثبوت الاول فليدعم ثبوت للدعي فيقول
 السائل لاني انتفاء الثاني لجواز انعدام ذلك الشيء المقتد به
 الخشية لانعدام قبح الخشية دون وجوده في نفسه فيقول
 لجوازه اه سند ولو قاله للعلل الشيء الذي يكون وجوده
 وعدمه مستلزما لثبوت هذه الخشية اما واقع في الواقع او
 واما ما كان يلزم ثبوت هذه الخشية جزما فهذا لجواب
 عن **السند قوله** اذا كان السند لازما للنوع الاول ان يقال
 مساويا للنوع كما هو المشهور لانه اذا كان اعم فهو على
 تقدير لا يكون سببا لورده للنوع ومؤيد له كما لا يخفى هذا
 وبالجملة فكل كلام على السند المساوي مفيد فلا يصح
 قوله في اطلاق القول بان الانتفاء بالجواز عن السند
 بما لا يفيد متمسكا بان النوع مع السند لخص مطلقا من
 مطلق النوع لان المقيد اخف من غير المقيد ورفع الاختصاص
 لا يستلزم رفع الاعم تام **قوله** لان نفيه اه يرد النوع
 على الطائفة مستلزما لجوازه يكون السند ملزوما مساويا
 للنوع فيفيد نفيه نفي النوع **قوله** وينبغي اه لما صلت انه
 السائل بعدما اجاب المعلق عن السند لو قال لو كلامكم هذا
 كلام على السند وكل كلام على السند غير مفيد فالواجب

22 على العمل اما اثبات للقضية المنوعة او منع كلية الكبرى
 مستندا باثبات مساواة السند للنوع بدليل آخر واما
 تدبره بقوله ان اردتم اه فغير موجب لما بينه **قوله**
الفصل الثاني في ترتيب البحث اعلم ان موضوع هذا
 الفن هو الابحاث من حيث التوجيه اذا الابحاث فيه من
 كيفية الابحاث وصفاتها الذاتية من هذه الخشية كما
 صرح به المصنف رحمه الله في شرح المقدمة وشار اليه وهو هنا يقول
 في ترتيب البحث كما اشار به ايضا الى ان البحث شيء واحد
 اجزا لا معناه جعل اجزاء البحث بحاله يطلق عليها
 اسم البحث او من المناظرة مع تحقيق النسبة بينهما بالنسبة
 والتاخر ثم ان هذه الاجزاء على ما صرح به المصنف رحمه الله
 في بعض مصنفاته ثلثة امور المبادئ والاعواسط و
 المقاطع المبادئ هي تحرير الباحث وتقرير المذهب
 وتقديم الاشارة وتحقيق المسائل والكل الى معنى واحد
 وهو تعيين للدعي والاعواسط هي الدلائل والبراهين والمقاطع
 طوع هي المقدمة التي ينتهي الادلة اليها من الضروبا وال
 الظنيات السامة ومثل الدور والتسلسل واجتماع القد
 التقيضين وحمل التقيض على التقيض وسلب الشيء عن
 نفسه ومساواة الاعظم للصغر والتسليم بلا مرجح

وما يجرى بهذا الجري هذا وذلك لقام نقض من الكلام
ما يجدك نفعاً في المراد ويحييك عن مزالق الأقدام
فلا تجعل سبب السأمة هدف اللامة وهو انه يجب على
المتأمل الاحتياط في هذه الامور ليس بحث عن الخلل و
القصور اما المنادى فيجب فيها الاحتياط والاعتراز
عن الا بهام الدعاوى والمذاهب والاصطلاحات و
وقوع شيء يضره بان يكون منافياً لدعواه او للزام من لو
ازم دعواه اولد هبه وينبغي ان يحتاط السائل في تفسير
الالفاظ اذ لم تكن ظاهرة الدلالة او يكون لكن المعلل اذ
شيئا آخر وان ينظر لانه هل يلزم من دليله اولاً اذ ربما
يفسر الشيء بتفسير يحصل منه المطر لكن لا يلزم من الدليل
واما الاوساط فيجب فيها الاحتياط في تفصيل الاقيس وذلك
مقدمتها ليعلم لزوم المطر في تعسيره من المنع اذ دعا
او مقدمة ليتمكن من الجواب التام الا ان يريد تعميم ملاحظ
وتعليق فيذكر بعض القدماء على الاجمال لئلا يظهر للطلد
وينبغي للسائل ان يحتاط في بيان طلب مقدمتها الا في
بالفعل ليعلم الفناء والمنع وان لا يسارع في شيء وان كان
بظنه نظراً ههنا اذ ربما يقع للطلد الكثير في شيء يستلزم في
غير الدليل المستقيم للمعنى وهو ما يثبت به المدعى بطرق

23 فرض نقض فانه يجب ان يحتاط فيه في ثلثة مواضع اخذ نقض
للدعي ومنه نقضه النقض لغير الواقع ونفي اللزم اما
اخذ النقض فيما يقام مقام مقام النقض غير النقض اما
من جهة الجهة او الكيفية او الكمية كما فعل الامام في اثبات
ان الوجود ليس الشيء من الماهيات ومثله كثير في كلام الامام
اورده في علم الكلام وغيره واما ملزومية نقض المدعى
فقد جعل مع الغير ملزوماً في ويستخرج من استغناء ذلك
الشيء استغناء نقض المدعى وانما يستخرج ذلك حيث يكون
ذلك الغير معلوم الثبوت لتعين استغناء المجموع شيئاً
استغناء النقض اما اذ لم يكن معلوم الثبوت فلا كما
لا يخفى واما نفي اللزم فيما يوضع موضع موضع النقض
غيره اما من جهة الجهة او الكيفية او الكم كما مر وربما
يستعمل فيه ما يضر الملازمة فلا بد من الاحتياط وقد
يستخرج من الدليل ما لا يكون منتهى له ويقال له وضع
ما يجعله كمالاً في الغالب وقد يستعمل في الدليل مقوله
الزامية وذلك يجوز في الجدل بادون العقليات بل لا بد فيها
من المقدمة المحققة في نفس الامر فلا احتياط واجب
المقاطع فيجب فيها الاحتياط ايضا اذ قد يظن وقوعه
بين الشيئين وهو غير واقع في الواقع بل يتوقف

احد هاهنا متعلق الآخر دون الآخر كما يظن توقف الجنس
 على احد انواعه وكل نوع موقوف على الجنس لكن اذا علم ان الجنس
 موقوف على الفصل فالاشكال او قد يقع دور كونه لا يكون محالا
 مثل المتضادين وبسبب دور المعية وهو الذي لا يوجب
 تقدم الشيء على نفسه بل يوجب ان يكون هو والاخر معا
 ثبوت احد النقيضين مع عدم الاخر من هذا القبيل فزال
 الاشكال فيما يقال للدعي ثابت لان عدمه يتوقف على
 تحقق نقيضه وبالعكس فعدمه يتوقف على تحقق نفي كونه
 محال لو كذلك يظن وقوع التمس وهو غير واقع كما يقال حصول
 حصول الشيء المحل لوكا، وجوديا لا احتياجا لا المحل لان عرض
 فلم يحصل حصوله وهكذا في سلسل ونزول الشبهه اذا علم
 ان حصول المصوول نفس المصوول لا امر آخر لاحتياج في حصوله
 لا حصوله ونفس الامر بل امره يعتبره العقل فتح لم يعتبره
 ينقطع وكذلك كل صفة لا يغير مفهومها مفهوم موضوعها
 مما يشكر نوعه كوجود الوجود ونزولهم اللزوم ووحدة
 الوحدة وقدم وحد وشك وشا ومثالها وكما يقال بانهم
 الواحد كونه نصف الاثنين والنصف ثلث الثلث ربع الاربع
 وهكذا الى غير النهاية فيظن وقوع السلسل ولا في قد يقع
 سلسل كونه لا يكون محالا كما يكون من طرف العلول على ما يشهد

به جمهور الفحول وقد يظن اجتماع النقيضين وليس كذلك
 كما في انقضاء بالملطفة والحق في الجهة او الكمية او الكيفية
 وقد يظن حل النقيض على النقيض وليس كذلك كما يقال
 بعض الموجود معدوم اذ معناه بعض ما صدق عليه
 انه موجود في الجهة فهو معدوم في الجهة الا ان يفيد باله
 بالبرهان وقد يظن سلب الشيء عن نفسه او سلب لازمه
 ولا يكون كذلك او يكون ولا يكون محالا مثال الاول بعض
 الموجود ليس موجودا ومعدوم فانه معناه مثل ما مر مثال
 الثاني لا شيء من الخلاء بخلافه او بعد خارجة او حقيقة اذ
 الخلاء ليس وجوديا طارحا ولا يمكن ايضا هذا ما ينقلق
 بالعقلية واما ما يتعلق باللغة والاصطلاح فيجب الاحتياط
 فيه ايضا فانهم قد يغالطون ويستعملون الاصل مثلا في
 امتناع الجواز والاشتراك والاضمار وغير ذلك كما
 يقولون لا يجوز استعمال هذا اللفظ في ذلك المعنى
 لانه ما وضع له فاستعمل فيه بطريق الحقيقة بطوكذا
 بطريق المجاز اذ الاصل عدم المجاز فلما سئل ان يقول الاصل
 لا يوجب امتناع المجاز بل يوجب عدمه ما لم يوجد
 مرجح لكن ههنا وجد ذلك مثلكذا وانما قلنا ان الاصل
 لا يوجب امتناع المجاز لان الحق في تعريف الاصل انه اول

للتأنيبين ما لم يعارضه مفارض واما تعريفه بأنه دلالة مستمرة
 ما لم يعارضه معارض كما هو المشهور في غير صحيح لا تنقاضا
 لعدم جوعا **قوله** بالدليل المراد منه الاعم لا ما عرفه المص كما
 لا يخفى وهو كانه اما بيان للواقع او احتراز عن شيء ثبت الحكم
 بوساطة الاحساس ومعوذة الافعال لا بترتيب المقدمة
 والاقوال بناء على ما يتوهم انه غيره لا يستلزم **قوله** وفي هذا
 اشارة بدله عليه الشوق ويساعده لذوق على ان كلمة
 اذا انما تستعمل فيما يتحقق البتة وهو آية الوجوه **قوله**
 يجب عليه تحريم المباحث انما يجب التحريم بتعيين محله
 النزاع ويظهر صحة كلام الجانبين وفساده كما قال الله
 في شرح المقدمة **قوله** حرره كذا اي افرزه ما خوذ من كلام
 الله في شرح المقدمة حيث قال التحريم الافراز يقال حرره
 لا مركذا اي افرزه له وتحريم البحث تعيينه وتعريفه وفي
 الصحاح تحريم الكتاب وغيره تقويم وتحريم الرقبة
 عنقها وتحريم الولد ان تفرد له لطاعة الله وحذمة الله
 للسجد وقال البهسي وغيره تحريم الكلام نهديه وبها
 جملة التحريم بمعنى التقويم والتهذيب النسب من التحريم
 بمعنى الافراز اللهم الا ان يدعى انه الاصل وغيره مشتق
 عنه والاصل في بناء اللغة الاصل **قوله** او تعيننا وهو كما في
 الالفاظ البهية من الشتركة وغيرها او كما في التعريفات

ان حمل قوله تعريف على التعريف الحقيقي لا على الاعم **قوله** فظهر من
 هذا التحقيق انه الحاصل ان المنع يتوجه على النقل لا على المنقول
 والمراد من عدم جواز توجه المنع عليه هو بالنسبة الى النقل
 فلا يتوجه عليه ما قبله قوله فلا يتوجه عليه المنع ليس
 على اطلاقه لانه يتوجه عليه طلب تصحيح النقل **قوله** ما
 دام الناقل ناقلا احتراز عما اذا انتقص باقائه الدليل فانه
 يخرج عن كونه ناقلا **قوله** واما ما يقال انه معذرة لما قبل
 انه انما يريد على عبارته صاحب المقدمة حيث قال فيها
 وذلك بطريق الحكاية فلا دخل عليها كما اعترض في شرحها
 ثم هذا الغائل اخذ منه واوردته على عبارة لا يرد عليها
 لان المنع طلب الدليل وتصحيح النقل **قوله** فيحل نظره
 وذلك لانه يمكن ان يقال لانه معنى مطلق المنع ذلك
 وانما هو معنى منع خاص كثير وروده فيما بينهم ولو
 سلم فلانم انه تصحيح النقل لا يبدل وكيف لا وهو مثبت
 لما ادعاه من قوله قال ابو حنيفة كذا مثلا على ما لا يخفى
 كانه هذا الغائل يقع ان الدليل ما يتركب من المقدمة
 والاقوال لا غير **قوله** بعكس التفسير يعني على مذهب الفقه
 لانه للسجد في العلوم واما الذي ذكره المتأخرون فلا
 فيها واما قد حسم على القدماء قد فوع بما ذكره للمص

في بعض مؤلفاته من ان خذ نقيض الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى
العدول كما بينه بطريق واضح معقول **قوله** فليست هذه
البيان انه الغلط هناك في تقريب القضية الحاصلة من انتفاء
الكبرى القائلة اذالم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول
الوجوب وفي انعكاسها لان القضية الحاصلة من انتفاء
الموجبة الكلية اللزومية يكون قضية فيها سلب اللزوم لا
لزوم السلب ولم سلم فلموجبة الجزئية لا تنعكس بعكس
التعويض كما يشير اليه الشارح بقوله لم لا يجوز ان لا
ينعكس بناء على انها جزئية وقيل في بيان الغلط المراد من
قوله لو لم يثبت شمول الوجوب آه امانه لو لم يلزم
هذا الثبوت للزم ذلك وهو موهوم ولا يلزم ارتفاع اليه
النقيض كما لا يخفى واما انه لو لم يثبت هذا ثبت ذلك
مجردا عن اللزوم وهو علم ثلث الانعكاس م لان ح قضية
اتفاقية وهي لا تنعكس اصلا وفيه ما فيه **قوله** فالسائل
اما ان يمنع للمعلل ومنعه في الحقيقة منع كلامه من الدليل
اولدلول كما اشار اليه المص بقوله في شيء وشرحه الشارح
بقوله من الدليل اولدلول ولذلك جعل كلامهما مفعولا
للمنع فيما يجيء فسقط ما ينوهم من انه لا يخ امانات
يرجع الى الدليل اولدلول واما ما كان يلزم خروج احد

26 القسمين عن القسم واما ما قيل انه ينبغي ان يجعل مرجع الضمير
كلامه الدليل اولدلول فتعسف من غير ضرورة على ان قوله
في شيء يصرح مستدركا كما لا يخفى **قوله** لانه لا بحث آه هذا
احسن من التعليل بانه يلزم الزام السائل كما لا يخفى من
قال ثم الكلام احسن من قوله من قال ثم البحث على ما لا يخفى
قوله فاما ان يمنع قبل تمام دليله فيلزم ذلك المنع بالضرورة
يكون على مقدمة من مقدمة دليله نوقش فيه بانه يمكن ان
يكون على مقدمة من دليل مقدمة الدليل او على نفس دليل المقدمة
مان وجوابه ظاهر **قوله** لم يرد بهذا الكلام آه يريد بهذا
الكلام دفع ما ينوهم من انه لا يتناول منع المقدمة الأخيرة
بل منع غيرها بعد تمام الدليل ايضا **قوله** بل قصره عليه فلا
بغيره يناقش فيه بانه قصر عليه المنع قبل تمام الدليل
بل يعتبره اذا الضمير في قوله وهو انما يرجع اليه فيلزم
نعم لو كان اسم هذا القسم اعني المناقضة مذكورا ليرجع الضمير اليه
حسن ذلك في كلامه واما ذكره في تأييد مراده فهو كما ذكره
بتمام **قوله** ويذكر لعله ذكر بذلك اشعارا بانه القول فيه
معنى الزك ليصح افراد القول **قوله** بل يستدل بدليل آه وذلك
لانه اذا لم يستدل يكون اتيا بكلام اجنب فلا يعتد به اصلا
فسقط ما ينوهم من القسم غير حاصلة لاحتمال قسم آخر

غير هذه الثلثة عقلا هكذا قيل قد يناق فيه بأنه يحتمل ان
يستدل بعد المنع على انتفاء المنازع فيه فلا يكون اجيبا الا
ان ذلك ايضا غصب لان منصب السائل ح المنع والمطالبة
وغاية الشك وما سوي ذلك غصب عما يفهم من
كلام المصنف في شرح المقدمة **قوله** فذلك المنع مع الاستدلال
بشيء غصبا الظاهر الاستدلال ينبغي ان يسمى غصبا لان الغد
الغصب وقع في التعليل لا في المنع ولان المنع يسمع وعما
عنه باثبات ما هو الم والغصب لا يسمع ولا يجاب عنه
مخرج به المصنف لعل صاحب المقدمة **قوله** وهو مو
نا ركن العبدى قال المصنف في شرح المقدمة روى ان العبد
سمع الغصب وقال منعه لا يجدى نفعا لانه بالعناية
يستحق الجواب وقيل قال العبدى رد الغصب وعدم
سماعه لا يفيد المعلق في اثبات ما هو الم من دليله
ولا يخفى ان عدم السماع وان كان غير مفيد للمعلق فيه
لكنه يدفع عنه مؤنة الجواب والمغالاة بخلاف السماع
فانه كونه مسموعا ومقبولا في قانون التوجيه بموجب
عليه تلك المؤنة **قوله** لا استلزام لابطال آه نقل المصنف في شرح
المقدمة عن شرح المصنف انه لا يسمع لانه بطا غير موجب فلا
يلتفت اليه بالسمع والجواب ولانه لو اجب فالجواب

27 اما عن نفس الغصب فهو بطل لعدم استحقاقه الجواب لما
واما عما يقال بعد المنع فذلك ايضا لعدم كونه جوابا
الغصب فيه انا بطلان وعدم استحقاق الجواب عندهم باسم
منوعان وان المنع من الجواب عنه على تقدير السماع هو
الجواب عما يقال بعد المنع فظاهر **قوله** في بعض مؤلفاته
كانه اراد به شرح المقدمة اذ ما ذكره من الوجهين بعينه
فيه وفي غيره ليس بعينه **قوله** ليعلم اي من تقريره تأمل **قوله**
فقد فات عرضه الاول ان يقال فقد فات العرض منه لان
في كون البطلان عرضا للمعلق نوع بنوة **قوله** فيلزم بعد
هما عما كان فيه وذلك لان تجويز تلك الطريقة يوجب
امكن ذهاب كلام الطرفين الى غير النهاية فقول من قال
ايضا سيد باب الالتزام والافحام ليس بهذا المعنى فلا
يرد عليه ما قيل في عوز انهما كلام احدهما الواحد لا يمكن
نعم اصلا فيستقطع الكلام فيحصل الالتزام والافحام **قوله**
والاحسن اي الاحسن في طريق التوجيه ان لا يعرض قبل
الاثبات بل يعرض بعده ان تعرض واما ان لم يعرض
ولم يلتفت اليه احلا فلا تكن حسرا لان التعرض قبل الا
ثبات فانه يبيح في قانون التوجيه كما يفهم من كلام المصنف
في بعض مصنفاته **قوله** بالعناية اي قد يمكن للسائل ان

يجعل كلامه على قانون التوجيه بحيث يستحق ان يسمع و
يجاب عنه بادنى عناية يؤدى حاصلها الى المنع مع السند كما
يفهم من عبارة المصنف شرح المقدمة حيث قال في تفسير العناء
كما يقول بعض انه لو تحققت الارادة لحققت مع جميع لوانها
من الحكم في صورة التبرع وغيره لكن ذلك مشف بالدلائل الدالة
على انتفاء حاصلها انما منع تلك المقدمة مستند على هذا
السند لاننا استدلل على انتفاءها بعد منعها **قوله** ولا كلاما
في جواز عاريا عن التبرع والاشباح بخلاف ما اذا تعرض
قبل الاثبات فانه يبيح من المعلق ايضا لانه ليس المعلق قانون
التوجيه ان يتعرض الدليل سائل غير معارض اصلها كما مر
فقط ما يتوهم انه الاثبات ثم التعرض ليعلى من العكس
قوله كما اشار اليه بقوله نعم قد يتوجب ذلك اه ذلك اشارة
الى استدلال السائل لا الى تعرض المعلق فكيف يبيح دعوى
تلك الاشارة اللهم الا ان يكلف **قوله** حال كونه آه الاولى
يقول ايضا وحال كونه غير وادعيا مقدمة معينة والا فيصدق
على منع المقدمة الاخيرة انه منع بعد تمام الدليل البتة مع انه
ليس القمين للذكورين بل من قسم مفصلها وذلك
لان ذكر ذاك دون هذا ليس اولى العسر على انه لا حاجة
لذكر شيء منها اما الى ذكرنا فلانه مفهوم بغيره القابلة

28 واما الذي ذكره فلان الكلام في آداب المناظرة وذلك القسم في باب
المناظرة فلهذا تركها المصنف ههنا مع انه ذكرها في بعض مواضع
لغائه استقصاء الاقام مطلق المنع ومحملة **قوله** هو
النقض الاجمالي قال للمصنف بعض كتبه ان النقص عام ينقض
بالنسبة الى الدليل والعلل عند المحققين واكثر اهل الخلاف
خصصوه بالعلل في القياس فعلى هذا لا بد من تغيير التعريف او
تعيم الدليل ثم النقص اما مفرد وهو ما يكون حكم النقص ثانيا
بتاعده القابسر دون الناقض واما مركب وهو ما يكون الحكم
ثابتا فيه باجتماع الطرفين لكن بعينين مختلفتين ولما
ليس مفرد ولا مركب وهو ما يكون العدم ثابتا فيه بالايجاع
مع الاتفاق في العلة وكتب الاصول مشحونا بالامثلة فلا
الكلام بذكر المثال **قوله** وهو حقا بقاء آه هذا اعادة لما
مضى مضى ما مضى فلا نعيد **قوله** واذا شرع المعارض آه قبله
فلا يتوجه عليه المنع في تعريف الاقوال والمذاهب فيه انه
لا تعريف لشيء ينصور ذلك اذ المعلق قد قررها اللهم الا
ان يلاحظ التعريف على سبيل الغرض والتعريف **قوله** كما
سأند ثم اه الحاصل ان العلك يصير سائلا ثانيا والسائل
الاول معلل ثانيا لكن لما كان ههنا مظنة يرد ويقال اهل
الثاني مثل الاول في جميع المباحث والمذاهب اولها على ان

الشيء ليس مشابه الأول عرفاً وعقلاً أما عرفاً فالتبادر الأول
خير الاطلاق وأما عقلاً فلا تضيق فيه إلا ما هو المقصود بالذات
اعني المدعى ودليله اذ نقض المدعى ودليله مقصود بالعرض
بالنسبة اليه بالاشبهه سيما في جواز مسكوك السائل الثاني
طريق النقض الاجمالي على دليل المعتكّل الثاني المعارض با
لقلب بناء على خلاف نقض المدعى عنه لثبوت عينه عند
او طريقاً آخر قال يصير المعتكّل ههنا كالسائل ثم وبالعا
بالعكس دون ان يقول يصير المعتكّل سائلاً او بالعكس دفعاً
لذلك ورفعاً للشك هناك لانه الشبهة الكلام للشر
في الاحكام ولا يختص للبعض فيكون الثاني مثل الاول
في ذلك البعض وفي سائر المباحث والاعتبارات كما
اطلاقاً في العبارات ومن يتبع كتب الأصول لحاط بالقول
فلا يشترط في امثاله **قوله** في مقدّم الدليل اي للمعارضه
وانقض كما ياتيان في مجموع الدليل ياتيان ايضاً في اجزاء
الأكابر وانه بعد تمام الدليل يورد ان ايضاً قبله لانه ورواه
في المقدّم ايضاً انما هو بعد تمام الدليل عليها واما كونه
قبل تمام الدليل الاول فيجعل عن هذا المعنى **قوله** هذا في
طرف السائل قبل عليه ان المعتكّل مقدّم على السائل طبعاً
فينبغي ان يقدم آدابه على آداب وضعا واجبان المناظره

لا تحصل بالفعل الا اذا تعرض السائل ثم قيل وفيه نظر اذ ذلك
لا يقتضيه التقدم وفيه ما فيه **قوله** من جهات البحث لعله جعل
تقريب الاقوال والذاهبه خارجاً عن بحث **قوله** واما من
طرف المعتكّل قول قول لا ينفع للمعتكّل في محاوراته كما حره المص
في بعض محاوراته وهو انه اذا سأل سائلاً في تدبير المعتكّل ان لا يتخلل
في الجواب بل يطلب عن السائل توجيهاً للنوع وتحقيقه اذ ربما لا
من التوجيه في قطع او يظهر في دفع او يترك للمعتكّل جفاً
فيمكن من التعليل عند توجيهاً للنوع والتفصيل انما يقع على
قسمين قسم يصير للمعتكّل وهو وظ وقسم يصير له اما بان يكون
انتفاء المقدّم المنوعه مشبهه الدعواه بالذات او بوجه آخر
كما سيجي واما بان يكون النع على وجه يلزم جوابه مما ذكر قبله
وكذا الجواب على قسمين يفيد وهو وظ وقسم يفيد اما بان
لا يكون مثبتاً لما منع واما بان يكون مثبتاً لغيره في موضع
آخر فعلى اي حال ينفع عدم الاستعجال كما عرفت مما ذكر على الا
جمال **قوله** فيلزم آه هذا في المنع بدون السند للساويده
فيجوز للمعتكّل دفع المنع بابطال السند ايضاً كما تقر قالوا
بطبق الحصر المذكور غير لازم **قوله** في غاية الظهور وذلك لان
اكثر موارد المنع والمناظرات هي النظرية دون البديهية فسط
ما يتوهم من انه كيف امر النظرية في غاية الظهور دون البديهية

قوله لا يتم لزوم النسب ذلك لان اللزوم وجوده لا غير
 متاهية لا ترتبها كذا في مطلق النسب ويراد به لا ضرورة كان
 غير متعارف ككبري **قوله** بدليلك ثالث كذلك لا يخفى فائدة
قوله لا يمنع كلام للعلل او بعضها كما في غير هذا ولا يخفى انه ليس
 في قوله الذي يكون بينهما كبر فائدة بل فيه دليل نبوة لفظ
قوله اما ان يلزم التسوية هذا متغير لانه الكلام في اقسام
 عدم الانقطاع بشئ من النوع وللعارضة فلا يمكن ان يتصور
 فيها صورة الانقطاع بشئ والاشتراف التي هي مادة العجز
 وتوابعها بالتكلف فادراجها تحت قسمه اخذ فظهر
 هذا البشاعة ما ذكره الشارح في البينان قوله فاما ان ينسب
 الى شئ لا يقبله السائل كما لا يخفى **قوله** من جهة التصديق آه
 هذا إشارة الى ما قيل الا نعم انه ينسب الاله من طرف البدن
 يكون لو استدل بالعلية على العلول كما في البرهان الكمي وهو
 من جوار ان يستدل بالعلول على العلة كما في البرهان الالهي
 واجب بانه ذلك العلول علة لهذه العلول الذهن ثم
 هذا القائل رد ذلك الجواب بانه لا يتم لانه العلول علة في الذهن
 بل العلم بالعلول علة للعلم بالعلة وقال فلا وحي ان يقال
 اما ان ينسب مطلقا مطلق النسب او كان من طرف العلة
 او للعلول او غيرها محال عند المصنف قد برهن عليه

38 في الصعيف والحق ان معنى كون الدليل علة هو توقف العلم
 بالمدلول على العلم به فلذلك لم تلتفت الشارح الى هذا الترتيب
 وقال لا يتوقف بعضها على بعضها من جهة التصديق
 وثانيا يلزم التسوية علوم مرتبة آه **قوله** والاول محال
 يحتمل احتمالين احدهما انه محال من منع لا يتحقق فطوا فلا
 يصار اليه اصلا والثاني انه محال من منع يستلزم الاضام ايضا
 فيحتاج الى البيبان ان تمام كلامه واشبهت مراد بتوقف
 على امر محال فهو ايضا محال فيلزم العجز والاضام ضرورة
 وكلام المصنف الاول اميل والحق العبرة ان يقال والاول
 يستلزم الاضام محال كما في الاول واما كلام الشئ ههنا ففي
 حيز الاحتمال كقوله ايضا يعني كما في صورة العجز او صورة
 امتناع النسب كما يظهر على الفطن المتأمل **قوله** وبه صغره
 الخط ان لا بد ههنا من قياس آخر والا فلا حاجة في الحقيقة الى
 ما بعده مولا الى ما قبله ايضا كما يشير اليه الشارح **قوله** فادعى
 ههنا فيه اشعار بإمكان منع بداهتها اذ كل ما يقوى الدليل
 ويؤيده فقد لا يحتاج اليه الدليل لا بحسب التحقيق ولا بحسب
 التصديق والافكوة علة وهو ككبري **قوله** جعل
 الاجال من قبيل الاول آه وفيه تسليم ان المناقضة مطلقا
 فييد النسب للذكر بلا تاويل وهذا لا يصح في النوع مع السد

اذا دفعه للعلة بنفي ذلك **قول** لانه المعك لا يجيبه آه
يشعر بانها تعذر التمسك لال يكون من قبيل الاول ويكفي كما
في المعارضة كما لا يخفى **قول** في يجوز للعلة ان يمنع آه صرحوا
بان جواب النقص احد الامور الثلاثة اما منع وجود العلة في
صورة النقص لعدم قيد من القيود المعبرة في العلة واما دعوى
لكم فيها واما اظهار المانع من ثبوت لكم فيها واما اقامة
التناقض دليلا على وجود ذلك القيد في الصورة الاولى نقل
من بحث الى بحث آخر فلا يسمع كالغصب ونوقش فيه بان
النقص مستلزم اتفاقا وهو في الحقيقة مركب من مقدمتين
الاولى ان العلة في صورة النقص متحققة والثانية ان لكم عنها
متخلفا وثبات مقدم من مقدمتا المطر بالدليل لا يكون نقلا
قول وما يقال من ان المعارضة آه هذا في الدلائل العقلية
ان يقال لا يخفى هذا الدليل في الواقع يخفى مع الدليل على خلاف
المدعى وهو يستلزم الى وبعبارة اخرى لو صح جميع مقدمتا
لما صدق نقيض مدلوله كبر عندنا دليل يقتضيه صدقه
فيكون فيه تخلف المدلول فالدليل فاسد والحاصل ان منع
المدلول يستلزم منع الدليل لان نفي اللازم يستلزم نفي للزوم
واما في النقيض فلا يستلزم نفي السير فيها **قول** مما يؤيد ما
هو لفظه هنا على احتمالين احدهما ان النقص الاحمال

31 ليس من قبيل الاول لان المعارضة التي في قوله او مثله حكما ليس
قبيل الاول كما هو ايضا وسوق سابق الكلام بميل اليه كذا
في العبارة فليل نبوة عنه والامر سهل والثاني ان المطا
صلى ههنا هو الفصح في ذلك البحت وكون المعارضة في قوة
النقص الاحمال يؤيد هذا المطلب بان يقال ينبغي ان يجعل
المعارضة ايضا من قبيل الاول لكونها في قوة ولا حق الحكم
من قوله لائق من كلامنا آه يدرك على صحة **قول** وان كان الثاني
فهو داخل آه هذا لا يفتح فيها اذا سلكت المسالك طريق النقص
او المعارضة دائما او مخلو **قول** في لا يلزم النفي لكن يلزم
الاحتمال لانه لا يمكن ايراد ادلة غير مناسبة في مده عمره
فصل في مجلس واحد ومجاورة الشريعة وفي قوله وينقد بطلان
يلزم ان اقام للعلة اشارة اليه تدبر **قول** فانه قلت آه
يمكن تقرير السؤال على الاحتمالين لكن الجواب لا يسأل
الاول وان شئت قلت لائق الزام احدا الامر بين عليهما بانها
ان جعلت النقص من قبيل الاول فعليك ان تجعل المعارضة
ايضا منه والاف عليك ان لا تجعل النقص ايضا منه فيطبق
على الاحتمالين باه في عبارة **قول** ولا يلزم منه توقف
احدهما على الاخرى توقف على سبيل الانية والتمية
لان سببية عند الخصم لا تجعل سببا في نفس امرانية او

ليأتها لا يخفى على من له وقوف على معناها هذا ولعلنا نقول في
هذه الاشكال ان المراد بالنسب طرف المبدأ هو وجود امور
غير متناهية يتوقف عليها شيء من الدليل او المدلول في الجملة
بحسب التصديق او بحسب التحقيق وانه كان غير متعارف
من تلك العبارة **قوله** حتى يلزم التسلسل نوقف فيه بان الدليل
اذا لم يكن بحيث يوجب اثبات المطالع عند الحكم لا يكون
لوجوده اعتبار عنده واذا ذكر ما يوجب اثباته صار
وجوده معتبرا فوجب به بهذا الاعتبار يتوقف عليه
فيلزم التسلسل **قوله** وانما وسم هذا هذا دفع لما قيل انه
لو قال تذييل كان اولي لانه التبي انما يستعمل فيما يفهم
مما قبله وههنا كذلك **قوله** منع المقدمة اه هذا النع مع
جوابه جازي في قياس خلف كما يقول المعلك العالم بقدر
والا لزم استغناؤه عن اللؤس هذا خلف فيقول السائل
لانم استغناؤه على تقدير القدم لجواز ان يكون قدم
محال والمحال قد يلزم المحال فيجب للعلة مردلها
القدم اما محال فيثبت المطر لولا فيتم الدليل واما غير ذلك
القياس في خصوص المادة كما قرره الشيء **قوله** وله قال
لانه لان ذلك اه اجيب عن هذا النع بوجهين احدهما
ما ذكره الشيء والاشارة ان الكلام في الاعيان الثابتة المتعززة

التي تعدت فيها الاكوان وتعدت عليها الاعصار ولا زمان فالأ
نسب في هذه المقام ان لا يذكر لفظ الثابت في صدر الكلام **قوله**
فالمسمى واحد وان اختلفت العبارات كانه ينبغي ان يلاحظ
المقام في التخصيص عند الاستعمال على وجه يطابق مقتضى الحال
ولم يتعرض الشيء لذلك في استعمال المسئلة هناك **قوله** بعينها
فائدة ظاهرة **قوله** كما سبق فيما سلف يعني انها من البداهة
وقد سلف التبيين عليه بقوله لاننا شاهد التغيرات اه فلذلك
لم يتعرض ههنا **قوله** مركبة مقدمات ثلث لا يقال هذا
خلاف ما صرح به القوم من انه الدليل لا بد ان يكون مركبا من مقدمات
مثنى لا يزيد ولا ينقص لانه يقال انه بالتحقيق فيلس مركبا من
كلمتين من مقدمتين كما صرح به **قوله** وهذا الدليل الثالث
طائل هذا التطويل انه في الحقيقة مركب من قياسين وله اربع مقدمات
ثلث منها يحتاج الى اثبات وقد بينة فيما سلف فان قوله اما بينا
اه بينا المقدمة الاولى وقوله كل ما هو محل للحوادث اه بيان
للمقدمة الثانية وقوله كل ما يقع عن الحوادث بينا المقدمة الثالثة
قوله هذا مثال للمنع السند والمكانة هذا اول مثال له صرح به
به حيث قال فانه قيل لانم اه واما كونه مثالا للمنع الذي لا يفسد
للعلة بقرينة الشيء يد في جوابه فلا يخفى عن تأمل اذ هو على
ما قرره المنع ما يكون انتقاء المقدمة للمنوعة مثبتا له

او مستلزما لطلوبه وههنا ليس كذلك بل لا بد في جوابه من تود
 بدية التتميد وقسمه اثبات للطاع على كل تقدير ولعل ان
 اعرض عن التعرض له لك وقد يمكن تعميم الاستلزام
 بحيث يتناول تلك الصورة ايضا او بعد كلام للص على
 التمثيل **قوله** فان قلت آه هذا السواء مركبة في تلك جزاء الا
 ان الاعداد ازيلت وما يقال ان الامر العدمي لا يحتاج الى محل
 فكونه وصفا يدفعه على ما قيل وفي قوله توجب كونه وصفا
 كانه انشا اليه والثاني ان الحادث لا يصدق على العدمي لاخذ
 هم الوجود في مفهومه والثالث ان ما ذكره لا يفيد التقريب
 وقوله اذا كان آه جواب عن الاول وقوله لا بالعين الذي آه
 يخرج منه جواب الثاني واما جواب الثالث فلا شيء يدل
 عليه ظاهرا ويمكن ان يجاب عنه بان استلزام الحدوث
 امر لا شبهة فيه فلذلك لم يتعرض للمصير بل تعرض بال
 هم وهو دفع الثاني التوهم لكنه تعسف كما ان حمل كلام
 الشارح على قوله اعني كونه آه على ذلك ايضا كذلك كما لا يخفى
قوله اما بيان الصغر قبل في بيانها ان المحل الذي حلت فيه
 الحوادث حينما لا يخفى عن قابلية احين حدوثها والا
 لم يكن محلا لها والقابلية حادثة لا يسبق وفيه انه لا حاجة
 الى القابلية وحدوثها تام **قوله** والا يلزم ان لا يكون

ولا وهو اول ما قيل والالم يكن لما ان حاله كما لا يخفى هذا
 وقيل عليه انما يلزم ذلك لو كان القابلية من لوازم المحل وهو
 لا مكان الزوال وفيه ان القابلية عند هذا القائل مفترقة
 بمعنى الانصاف فيمنع انفكاكها ضرورة عما فرض محلا على
 ان هذه المنع غير منصرف كما ينبغي **قوله** لا يكون قابلا للمنع
 يناقش بان يمكن ان يكون ذلك لامر خارج وان كان الشيء قابلا
 بالنظر الى ذاته وايضا بان لا يدل على التوقف حتى يشبه كونه
 شرطا لجواز ان يكون امكان المقبول من لوازم القابل **قوله** و
 النسبة بين القابل والقبول وفيه ان النسبة مطلقا كذلك
قوله لا يتحقق بدون امكان النسبة والاشك اذا خارج
 غير متوش فيكون شرطا وهذا وقيل في بيان ان النسبة انما يتحقق
 بعد تحقق النسبة وهو يستلزم امكانها فقلنا
 ويشكك فيه بان العالم مثله قابلية لحوادث فيلزم
 القابلية بعد تحقق الحوادث وايضا ان قابلية المحل شرط
 لتحقيق الحادث كما مر جواب فيكون قبل **قوله** هكذا قيل
 لعله انما قال هكذا اما لم يجز من ان لا يتم شيء من الدليلين
 على ما ذكره ولما لما مر من المناقشة هذا وقيل في بيان الصغر
 ان مفهوم القابلية لما كان متباعا عدم امتناع ترتيب
 المقبول على القابل كانت القابلية مشروطة بالامكان الوقوع

دون الامكان الذي وفيه ما قيل **قوله** لان الحادث لا يمكن ان يكون
ازليا يقال عليه سلبنا ذلك كذا فرق بين كون الحادث ازليا وبين
كونه مكانا ازليا واللام في الثاني فاء قيل ازلية الصفة توجب
ازلية الموصوف يقال عليه هذا في الصفة الوجودية والامكان له
يكسر كذا وما قيل لا فرق بين قولنا مكان لا ولا مكان له لاعتنا
التميز بين الاعداد مدخول فيه واما ما قيل عليه ان الامكان
صفة الوجود الا ان يقال وجود الحادث نفس من يعتد باقوله
لا يثبت في امثاله **قوله** والامكان ممكن التحقق في الازل وفيه
انه لا يلزم من ازلية مكانه امكانه ازلية تأمل **قوله** واذا لم
يكن له في الازل مكان التحقق يكون مكانه حادثا وفيه منع
للفرق المذكور **قوله** وهذه ما قلناه بطريق المعارضة و
ذلك لورود المنع على مقدمه من انه لا يلزم مع الاستدلال على
انتفاءها وتوجيه ما ذكره **قوله** لا يكون الشيء الممكن مكانا
مبنى على ما قاله ابن سينا ان امكانه لا ولا امكان له واحد
يكسر كذا فاء قولنا امكانه لا معناه ان متصف بصفة
عدمه وقولنا لا امكان له معناه سلب تلك الصفة العدم
فيه وبينهما فرق كما بين الانصاف بالصفة الثبوتية و
سلب الانصاف بهما من غير فرق **قوله** كما اسلفناه في بحث
النزاهة وهو قوله لا يلزم من انتفاء مبدأ الحمول في الخارج

34 انتفاء مبدأ الحمول في الخارج انتفاء لكل الخارج فاء العدم كالعدم
معدوم مع انه محمول على موضوعه حلا خارجيا **قوله** ومحمده
ان الازل اه وهو مثل ما موزه القاعدة المشهورة في بحث التلا
زم ايضا **قوله** فاء خالص للعلل ومن الشارحين من قال في وجه
خلاص لا يلزم لزوم الانعلاق الخ فاء انما الخ هو ان يكون هناك
ماهية متحققة ثم يميز تلك الماهية نفسها ماهية اخرى
تتألف منها ولم يلزم ذلك بحوار ان لا يكون ذات الممكن اصلا
فيوجد فيما بعد بسبب حصول الاستعداد له وفيه انما
لية الانقلاب الذي ذكره الخصم مما لا شبهة فيه ومنهم من قال
انه اردتم بقولكم لو كان امكان الحادث حادثا كان في الازل
متنعا انه يكون متنعا بحسب مفهومه او بحسب غير ذلك فهو
مسلم لزم المنع بالغير وقد يكون ممكنا بحسب الذات ولا يلزم الانعلاق
وفيه انه لو حدث الامكان قبل حدوثه وكان ذلك الشيء متنعا
بالذات فزوجة ان الوجوب ينافي والاربع ومنهم من قال
لخلاص قد يكون بالتشيع عليه وسوق كلامه الى الكذاب او
يراد ما يعجز عن اطلاق العبارة او للبالغة في المعنى وفيه
او السفاهة او ما يمنع من الفهم كالمخلط بالحشو
والنكرار ثم قال وذلك يختلف باختلاف في الانعقالات
وقوة التمييز من الناس الحسن وحكم يكون احسن انت

خبير ايقع من كل قبيل واشنع من كل شنيع **قوله** اغا
 هو الامكان الوقوعي تمسكه فافله بان للنكبين في الاكش
 يستعملون الامكان بل مانع ضوا بالامكان الذي في كنبهم و
 بانه هذه الامكان ايضا ليس بحدوث والافدونه اما
 الامر فيلزم الامكان فليس في الامر فيلزم الحدوث
 للمخرج والكميل واجب بان الامكان عينه فلا
 يتس **قوله** ان الامكان الوقوعي على ما فسه اه والسر فيه
 انه يقابل الوجوب والامتناع مطلقا فلا يكون سعي
 منها ممكن الوقوع لانه كل ما هو واجب مطلقا واجب
 الوقوع وكذا كل ما هو ممتنع مطلقا ممتنع الوقوع واما
 الكلام الذي في فند ربح مما سبق كما ذكره فسقط
 ما حمل الامكان الوقوعي عند هذا العاقل كانه هو
 مكان الذي الذي استغى مرجح جانب الخالف وتحقق
 مرجح جانب للوافق لازمه العلوم ان فوج احد جانبي
 للممكن انما يكون لمرجح فاذا تحقق هذا المبرج وجب ^{ذلك}
 الجانب ولا يكون ممكن الوقوع قطعا **قوله** وهما ما
 نقلناه احدهما ان السعي للوجود اه والثاني ان العا^{له}
 اه اما بيان عدم الاستلزام فبان بعال اه اردم بقو
 لهم ممكن الوجود انه ممكن الوجود بالامكان الوقوع

فلازم لزومه وان اردم انه ممكن الوجود بالامكان الذي
 فلا يفيد التعريف وكذا الكلام على قوله بدون امكان
 للنسبين في الدليل الثاني **قوله** ان كلامكم هذا اه اما ان
 انما يكون باثبات مانع من المقدمة واثبات ههنا نعم
 انه فسر القابلية بما يستلزم الامكان الوقوعي يندفع
 المنع والناقضة وكذا بظهوره في ذلك الاشتراط ايضا
 لكنه لا يسمع ذلك بلا سند قوي هناك **قوله** يكون
 عرضا نعار قال ان الجزئية والعينية غير متصورة لاه
 لتصوره بدونها وايضا النسبة غير النسبين **قوله** الى
 قابلية لازمة قبل عليه لانم انه لو لم يكن القابلية لازمة
 افتقت الى قابل اخرى وانما يلزم لو لم يتبادر اتماع ولم
 المحد وفيه الدوام لا ينفق الاقتدار فلا يصح **قوله**
 والاول بط هذا اذا كانت القابلية من الامور الموجودة
 دون الاعتبار وكانت محابلية القابلية غيرها والقابل لا يغير
 كما سيجي والا فلا واما ان كان النسبة طرف للعلول فلا يوجه
 على المطمان **قوله** خلا في القدر الرواية بالبدال والدراية بالرواية
قوله وهذا المنع وان كان على حسب ما حمله ان المنع في الحقيقة
 وبالتراد على جزء الدليل وان كان واداني وبالرأس على
 الدعوى فقل ان بطلان تلك الشرطية يستفهم بطلان الدعوى

فسقط ما قبله من الدعوى بعد اقامة الدليل خارج
 عن قانون التوجيه واما من يجعل متوجها ابتداء
 عليها مستند يمنع ما ورد في اثباتها فتدحل في الظن
 ويحل قافه التحقيق **قول** بان يكون كل حادث سابقا
 على الآخر لا الاول اه الاظهر ان يقول بان يكون كل حادث
 سبوقا بالآخر لا الاول وفي عبارة اشارة خفية
 اليه **قول** بتوقف بعضها على بعضها على بعض اه ان
 انه لا يتوقف اصلا فظانه ليس كذلك وان اراد ان لا يتو
 قف على وجه يكون النسب طرف مبداء كما هو للتبادر
 فلا يرد على الصواب كما مر وان اراد معنى آخر فعليه البيان
قول وليس سلمناه ان ما ذكره الدليل اه سبق كلام للص
 يقتضيه ان يكون ذلك اشارة الى ما منع بقوله لانم انما
 لا يخفى اه كما لا يخفى لكن الشئ نظري الى حقيقة الحال حاصل
 الكلام في المثال **قول** لان كل ما لا يدعى في مؤثرية الله
 ان يقال عليه لم لا يجوز ان يكون حدوث العالم عن البد
 القديم تسلسل لولدت المتعاقبة وبطلان مثل هذا
 التسليم يناقض الشروط المتعاقبة انما تنصور فيما
 له مادية يمكن تواردها تلك الشروط عليها واما سوى العالم
 ليس مادية ويجلب بان لا يتم ذلك ان قد يكون تنصورات

متعلقة لا مجرد كل سابق منها شرط **قول** يلزم ازالة العالم
 اه قبل وقد يوجب بوجه البسبب يقال والا يلزم في خلف
 العلول عن العلة التامة ولا يتالي للنسب التالي ايضا وفيه اه
 ما ذكره للمصلحة امتناع خلف العلول عن العلة التامة كما
 مر **قول** كما ينبغي وذلك لانه العلة التامة هي حكمة ما لا بد
 في اللوثرية فاذا لم يوجد العلول عند وجوده في الازل
 فاخصاص حدوثه في وقت معين يستلزم ترجيح بلا مرجح
 او لظن المذكور تدوير **قول** يلزم رجحان احد هاتين
 الممكن بلا مرجح يناقض فيه بان الفاعل المختار فارادة مرجحة
 كما في طريق الهارب وقد العشرة بل ان ترجيح للرجوح ايضا
 لا يقارنا ان يرجح احد مقدم منه مع استواء نسبة ارادة الم
 اليها وقد يرجح احد للنسب بيني بلا مرجح **قول** وان استدل
 ارادة اخرى او تعلق آخر لم تسس الارادة او التعلق لان
 بحت اما يجوز ترتيب الارادة او ترتيب تعلقات ارادة
 قد يمتد الى ما لا ينشئ لجواز حدوث التعلق بلا سبب امرا
 اعتبارا بوقوع تسليم صحة الترجيح بلا مرجح **قول** وهو هو
 بدلية العقل فيه خلاف قبل استحالته بدلية ريمانية
 عليها باستحالته رجحان احد في الميزان عند استوائها
 وقد سبب اجتمع عليها موجه ذكرها المص في الصافي **قول**

لا استحال فيه وهو مذهب بعض من الطبيعيين مثل ذي
مقراطيش واصحابه فانهم زعموا ان وقوع السموات والارض
اتفق في هذا الترجيح بلا مرجح فجائز من المختار ووجه الموجب
قوله فاحتمل حدوث بكونه ترجحا بلا مرجح وايضا هو
في بيان لوازم الرجاء لا الترجيح بلا مرجح وكان لم يفرق بينهما
او وقع سري النسخ **قوله** لانم ان معنى الترجيح بلا مرجح الاسب
لانم الترجيح بلا مرجح **قوله** فذلك للنوع ومن الشرح من ذكر كسند
وهو انه لو كان محتمل يقع كونه واقع لانه الفاعل المختار مختار
احد الطرفين بلا مرجح قيد وفي هذا السند نظر لانه لو وقع احد
للساويين باختياره لا يكون ترجيح بلا مرجح وفيه انه اذا
بلا مرجح وقد رجح بلا مرجح نعم لا يكون ترجيح بلا مرجح اذا
اختاره مرجح هذا واما ان جعل ذلك سند للنوع الترجيح
بلا مرجح فيبر عليه هذا ولعل للنسخ عدم الفرق **قوله** مع
تاتي ايراد جميع مقدماتها فيها بان يقال كل ما لا بد منه للو
تتعلق ايجاد الحوادث اليومية اما حاصل في الازل والاولا
مستلزم للتحقق في الاول آه يناقش فيه بان ليس حاصل
في الازل بل كل حادث مسبوق باخر في حركات متعاقبة و
ذوات متوالية للافلاك وبطلان مثل هذه النسخ **قوله**
لا متناع ترجح احد طرفي الممكن آه قيل وفيه نظر لانه من يمنع

37
ان العالم مقتبس الى التوثر كيف يسلم هذا لانه عنده هذا
فرج عن المصادقة يعني انها مساويان في الرد والقبول
منع منعها معا كد مقراطيب واصحابه ومن قبل قبلها كذلك
كالجمهور لا ان احدهما عين الآخر او جزؤه وفي العبارة
نوع من الاشارة الى تلك العناية فلا يرد عليه ما قيل ان
ان المصادرة ان يكون للدعي جزء من الدليل وليس كذلك
قوله وما منع الامنه هو مكابراه لعل ذلك اشارة الى ما سبق
هناك **قوله** الفصل الثالث في السائل الذي ابد عنها على
الذكور كالمرو والاكات تلك للسائل قبله ايضا **قوله** وفيه
اشعاره وفيه اشعار ايضا بان تلك المسائل الكثير المبدعة
واقعة في هذا الفصل وبطلان العبارة للرجح عن حرارة وبطلان
ان يقال معناه ان الفصل الثالث في تلك السائل مطلقا غير
ملاحظتها كلها او بعضها فالكلية والبعضية على الاحتمال
فيكون **قوله** ونذكر ههنا ثلثا منها بيانها فلا حاجة الى
ارجاع الضمير لانها مطلق المسائل **قوله** للسائل الاول من
الكلام ان كونها من الكلام باعتبار ان البحث عنها على فائدة
السلام والافهم من مسائل حكمه ايضا **قوله** لانه فساد اللزوم
يستلزم فساد اللزوم وفيه ان لزوم كلامه للضرورة وعده
محل جواز ان يلزم شيئا شئ من النقيضين اصلا فلا بد منه

تقدم في الكلام يتم في المرام **قوله** قلته ان كونه
الملازمة اه قبل المراد من الملازمة هي الخارجية بمعنى كونه احد
الطرفين ناشيء الآخر فاحتياج كل من الواجبين الى
الآخر والى العلاقة اللزومية الخارجية ظاهرة مانع كما
يرة وما يقال في تقريره من التزديد في الاحتياج بين
على قاعده حمل الملازمة على الزهنية **قوله** مع ثبوتها في
الواقع فيل عليه ثبوتها في الواقع يقتضي امتناع الانفكاك
في الواقع وامتناع الانفكاك يستلزم لزوم واجبي لان
انه يستلزم اللزوم لجوازا، يكون امتناع تحقق احدهما
هما بدون تحقق الآخر باعتبار تحقق الآخر كونه
واجبا لا باعتبار عدم تحققه من تحقق الآخر في نفسه
يستلزم اللزوم او يقال لان ذلك فاء المتلازمين هما
الذات بمنع وجود احدهما مع عدم الآخر لعدم الآخر
وهنا ليس كذلك او يجب بالترديد في امتناع الانفكاك
فلا بد من دليل قبل فيه نظر لان يجب وجود احدهما
مع وجود الآخر لامتناع وجود احدهما مع عدم الآخر
خرفتمنع الانفكاك فثبت الملازمة الخارجية على تقدير
عدم الملازمة هه واجبي لان الملازمة الخارجية على
تقدير امتناع الانفكاك الذي ثبت من امتناع وجود

38 واما ثبت الملازمة ان لو كان وجود احدهما ناشيء وجود
الآخر وذلك لم قد تعرض عليه بان المراد من الملازمة كونهما
يجب اذا وجد احدهما وجد الآخر سواء كان وجود احدهما
ناشيء وجود الآخر او لافانهم صرحوا ان الملازمة ثابتة بين
معلول على واحدة وليس احدهما ناشيء الآخر وهذا عليك
بالنظر في محل ورد هذا النظر فتأمل **قوله** ويمكن ان يجاب
هذا الدليل آه قبل هذا ايضا من على حمل الملازمة على الزهنية
ولا شك ان الملازمة الخارجية بالمرحى المذكور لا يمكن فرضها
بين العلة والمعلول بناء على ان وصف العلية بآياه على انه انما
ينم اذا اعتبر في الدليل احتياج كل من الواجبين الى الآخر
لا الى العلاقة اللزومية الخارجية اذا المسخيل في العلة انما هو
احتياجه الى المعلول لا الى العلاقة بخلاف الواجب **قوله** لا
ما هو متعلق المقصد والارادة آه قبل عليه هذا اذا لم يكن
الواجب متعلقا بغيره ويريده وانما واما اذا كان اختياره ويريد
دائما فلا يلزم من معنى الاجاب ايضا وهو ما لا يناقض ^{اختيار}
على معنى انه انشاء فعلا لم يشأ لم يفعل فاه الواقع منه شئ
هو مقدم الشرطية لا اول دون الثانية تأمل **قوله** لا امتناع
الفصد آه يرد عليه ان ايجاد الموجود مطلقا من منع فاه
ثم ما ذكرتم يلزم منافات الازلية للوجوب ايضا فاه

بأنه لا امتناع في إيجاب الوجود بوجوده هو اثر لذلك
 الإيجاب وإنما الممتنع هو الإيجاب بوجوده أثر فتمنع في
 القصد أيضا بلافق لاء التقديم في كل منهما بالذات
 ولا يلزم منه التقديم زمانا تاما **قوله** وأيضا يلزم أنه
 توفيق بين الفعل والتكوين الذي هو صفة الوجوب
 قديم قائم به وإنما الحادث تعلقه بالتكوين وهو غير قائم
قوله وفي نظره قبل ويحمل مراده من قوله فلا يخفى أنه يكون
 عليه فعلة في الازل جائزا ولم يكن على أنه لا يخفى أما أن يكون
 وجود الأثر في الازل جائزا أو متعابا بالذات في يتم ما ذكره
 من الفساد على الشقين ويسقط هذا النظر وكذا الرد الآتي
 لكن يتوفيه عليه منع الاختصاص في الجوارح الامتناع الذاتي
 لاحتمال قسم آخر وهو الامتناع بالغير فلا يلزم الانتقال
 والحدوث الازل ولا إيجاب للتخار وانت خبير بأن طريقه
 على تقدير كونه تاما فيما زعم وطريق الشارح سيان في عدم
 افادة المطافحين احدها وتقيح الآخر فيجاء هذا
 ويمكن أن يقال في ابطال القسم الآخر أنه إذا كان ممنوعا
 بالغير في الازل بحيث يتقدم وجوده على ما وجد
 مقدار يوم مثلا لقبح العلة وانتفاء المانع وهو الازلية
 والزم بطل **قوله** فلا بد وأن يكون له فعل يصدر عنه

أولا فباش في باننا لا نتم ذلك الجواب، يكون كل فعل مسبوقا
 مسبقا بفعل آخر معديه لا إلى أول **قوله** والاي يلزم
 الترجيح بلا مرجح الأول، يقال والاي يلزم الخلف **قوله**
 جواب دخل مقداره وفيه قول المصنف بما مضى وأن ذلك
 بدا على عدم ثبوت المدلول عند المعارض حيث لم
 يعقد صدق أو ثبت كما سبق فكيف شأني هذا الدخول
 للقدرة اللهم الا أن يجعل قوله نية إشارة إلى ما فيه
قوله لاء تصديق للزوم آه وبعبارة أخرى الدليل
 العقلي للمدلول بمفردة العلة للمعلول ففي ثبوتها ثبت
 لها لا يلزم الخلف **قوله** لتصديق للتناقضين قبل الشا
 فضل اختلاف الجاهلين إذا ثبت أن الزم من دليل للعقل
 والنفي من دليل السائل ولا يخفى ما فيه **قوله** فيكون هذا
 عنراض نقض الدليل للمعارض على سبيل الاجمال وتوجيه
 أنه دليل المعارض بعد تسليم دليل للعقل غير صحيح لجميع
 مقدمة المستلزام المخرج لا وجه لما قيل وجه للنقض
 جبالا أصلا بل هو الأمتناضة يمنع مقدمه يتوقف
 عليها ثبوت دليل للمعارض وهي المعارض بالدليل
 العقل ممكن مستدأباً تسليم الدليل ثم المعارض
 يستلزم التناقض فكان وقوعه أولا بالمعارضه

عن جميع الحقائق وبها يحصل مقصودهم من غير تكبر و
والسند مدفوع بأنه مآل للعارضة نقض اجمالي والافضل
فيه الافساد دليل الختم في لا يلزم التناقض ثم نبه على
هذا الدفع ثانياً بقوله ويشبه أن يكون **قوله** يشبه
أن قبل قال يشبه لعدم القطع هناك **قوله** قبل انما خص
أن لعله انما قال قبل بناء على ما قال بعض المحققين لخطأ
أن الدلائل النقلية قد تغيب البقية بقرائن متاهة
او تنازعات وأن كان مذهب العزلة وجهور الاشياء
معرفة على خلاف **قوله** علم لاحد الشمولين أنه وفيه أن كونه
شمول الولاية على شمول الولاية توجب الاتحاد ودرج
الوجوه لا يدفعه وأن جعل شمول الولاية على شمول
عدم الولاية غير معقول على أنه لا يفيد التفرقة بل يفتد
خلافه كما لا يخفى واما جعل العلة لشمول الولاية من حيث
هي مع أنه تكافؤ فلا يجري نفعاً بحسب المآل تأمل **قوله** أما
على الاول أنه وفيه أنه لا حاجة إلى جعل الشموعلة لا
حد الشمولين إذ مجرد تحقق الشمول كافٍ **قوله**
مجموع الامرين وفيه أنه المراد منه اما العلة او العلول فعلى
الاول لا يكون لوصف العلية مدخل في الشاغل والعلول
اما شمول وجود الولاية او شمول عدمها فعلى الاول

لا حاجة

لا حاجة الى تطويل المسافة وعلى الثاني لا يحصل المطلب تأمل
قوله فلان انتفاء علم الشاهد وفيه أنه انتفاء العلة لا يفتد
لا يوجب انتفاء العلول اذ الحكم ثبت **قوله** بعضا في
الشمولين في ضمن المجموع العبارة لا تساعد **قوله**
او بعضا منه على الاطلاق المراد منه اما بعض منها
بخصوصه او بعض منها لا بخصوصه فإن كان الاول يقال
عليه لا هذا ولذا لا مكان الثالث وإن كان الثاني فقول
فلان لا يوجب انتفاء البعض في خير المنع كما لا يخفى
مراده من ذلك كل واحد من احد الشمولين أنه وفيه أنه حق
العبارة أن يقال ليس كل واحد من الشمولين بل يقول مراده هو
الشمول لا على النعيبين واليه اشارة بقوله مطلقاً ولا شك
انتفاءه انما يكون بانتفاء الكل فلا يثبت وجه عليه شيء مما ذكره
من الفتا على الاحتمالين ومن كونه الشاغل عليهم لا يرين مشا
فيبين لئلا يحتاج الى القول بأنه غير قادح كونه فرضاً وفيه لا
الاشكال الذي يقع غير مدفوع اصلاً **قوله** لا يكون هنا
مدارية أنه يناقش فيه بالمدارية على ذلك التقدير لازم
قطعا وما ذكرته من انما تقتضي ترتيب الدوائر انما هو
في المدارية الواقعة لا الفرضية الواقعة اللهم الا ان يتركب
ذلك في الكلمة **قوله** لاستحالة كلام الدائر والمدار في الواقع

وفي استعمال الدار في الواقع خفاء **قوله** وان لم يكن شمول
الولاية للوقتين علم لاحد الشمولين يناقش فيه بان قد
يحمل ان يكون بانفاء شمول الولاية في نفسه لا يخففه مع انتفاء
العلية لا يلزم بثبوت احد الولايتين **قوله** لانه لو ثبت
شمول الولاية والافتراق اه يناقش فيه بالمنع بجواز ان يكون
بثبوت كل من شمول الولاية والافتراق حالاً ومستقراً للجم
الاخر فلا يثبت للظن عدم مدارية العلة مسلم بناء على ان
شمول الولاية اذا لم يكن مخففاً في نفسه لا يكون العلية مدارية
العلية فرع تحقق العلية وتحقق العلية فرع تحققها في نفسه
وهو **قوله** بحيث لا ينفك عن تلك العلية مخوف نعم قطعاً
ان عدم الانعكاس على تقدير وقوعه ليس سبباً للاستلزام
تأشياً عن تلك العلية كما هو معنى صلوح العلية لتكون مداراً
بل لانه الاخص يستلزم الاحتمال حاصل الكلام ان لا تأثير لتحقق
العلية وعدمها فلا يكون مداراً **قوله** لانه العلية اذا كانت
ثابتة اه ان اراد علية شمول الولاية لاحد الشمولين فلا يتم انها
اذا كانت ثابتة كان نقبض شمول العدم ثابتاً اذا اللازم
في ثبوت احد الشمولين وهو لا يستلزم ثبوت نقبض شمول
العدم وان اراد علية شمول الولاية لنقبض شمول العلة
مع انه خلاف الظاهر فهو ايضا م يجوز ان يكون علية لنقبض
شمول العدم كما مر فتدبر **قوله** وفي هذا المقام اه قيل

41
مشاء نوههم كلمة مدارية الوجود والعدم دليل على
العلية ولا يخفى عليك انه اذا تحقق للدارية في العدم
بعد تحقق التلازم في الوجود فهو شبيه بالعلية و
كذا اذا تحقق للدارية في الوجود بعد الاتفاق في العدم
وانت جدير بان الترتيب وجوداً وعدمه على ما لا صلوح
العلية شبيه بالعلية لا الترتيب مطلقاً **قوله** وايضاً اه
هذا الدليل آه هذه من النكات العامة الورور يمكن
ان يستدل بها على اي مطبر اذ اثباته والطريق كما ينبغي
من حاصل كلام النص انه يرد فيها هو اخص من للظن
بانه ثابت اولاً فانه كانه الاول يثبت للظن وجوب ثبوت
الاخر عند ثبوت الاخص وان كان الثاني فكذلك والا
يلزم كونه الاخص مداراً للاخر وجوداً وعدمه ما هف
ولذلك الدارية انما يتحقق فيما لا صلوح العلية وهو
ههنا وبعبارة اخرى لان لزوم الدارية وانما يلزم
لو كان عدم ثبوت على تقدير عدم ثبوت الحاصل على
سبيل اللزوم وهو م از هو اتفاق **قوله** لكن لم قلتم
انها كذلك اه ان لان ان العلية المذكورة ليست مدار

على تقدير عدمها وفيها مدارية العلية على تقدير
عدمها محالاً كان أو لا غير معقول **قوله** والمحجوز
أن يستلزم المحجوز ثبوت امر محال وهو للمدارية على
تقدير المحجوز وهو عدم العلية هكذا قرره جمهور الشافعية
رحمهم ولا شك أن المدارية إذا كانت محالاً كانت اللامد
حقاً إلا أن يقال عرض السائل مجرد القدم في تلك التقدير
ولعل بعض الشارح لذلك لم يقرر كذلك بل قال لا
أن العلية يستلزم أن يكون له مدار على تقدير عدمها
في نفس الأمر مستجاباً كان أو لا يكون ذلك التقدير محالاً
ومستلزم المحجوز الآخر وهو عدم المدارية فيكون للمدارية
حقاً وحالاً لم يشك المصنف في ذلك لا يخفى عليك أن ميل
لأولئك الكثر وحملها عليها أظهر **قوله** وهذا النوع
بسمي عند المنع على التقدير قال المصنف شافعية
لمجدلين منع الأمور الثانية على تقدير فرض أمر
إذا كان ذلك الأمر مستعاضاً بنفس الأمر عند
المانع وتصوره منع التقدير كما منعوا انتاج الشكل
من لزومين مثلاً بانه قالوا لا يتم أن ينتج أن لو ثبت

الكبرى

42 الكبرى صادقة على تقدير مقدم الصغرى محالاً أو
المحجوز أن يستلزم المحجوز غير العلماء في جواب هذا
النوع واعترفوا بصعوبة قال صاحب المقدمة
آه لا هل خلا فطر يقادغ منع التقدير سواء
وهو أحد التقدير وضربه صدق المقدمة المكنة
منعقولة لا يعينه اعانة مانع بخير دليل فللأنه
يقول سلناه أنه لو كان للقدرة متضمناً إلى المقدمة
الصادقة على التحقيق لللط كمن لم قلتم أنه كذلك
وإنما يكون كذلك إذا لو بقيت المقدمة صادقة
على هذا التقدير وهو أول الكلام ثم أتى منعه
عند مجوابه يشتمل على مزيد تفصيل لا يليق ذكره
بكتاب لأنه يحتمل زيادة تطويل وإن شئت أيضاً
مع المقام والاطلاع على حقيقة الحال فعليك بكتف
مطلوبة من مصنفنا ليخبر عن أقسام الجواب ومحملها
قوله يتم ما ذكرناه من الدليل أنه لا إذا كان ثابتاً
في نفس الأمر لا يكون محالاً بل ممكناً والممكن
لا يكون ملزوماً للمحجوز ضرورة فلا يتوجه



فلا يتوجه عليه ذلك المنع ح من الترويد

المذكور فظهر ان الجواب عن

امثال هذا المنع ليس

الا بطريق الترويد

واثباته غير مضر

كما سبق في

امثال

المنع للغير

المفردة

الشبهة

السابق

فلينذكر

نت

الكتاب

يعون

الله الملك

الوهاب

منه بعيدا ولا اكلنا متعلقين بالفعول
في البيت والادراكات المتعقبات في البيت
منه بعيدا ولا اكلنا متعلقين بالفعول
في البيت والادراكات المتعقبات في البيت

بسم الله الرحمن الرحيم
 بامر وفقنا لوظائف البحث وكلمة بامسئولية بين
 الاحوال الثلاثة فلا يحتاج الى التوجيه العلامة والبراد
 بها غاية معناها وهي الاجابة وتوفيق جعل الاسباب
 بتوافق غول السبب واصطلاحاً خلق القدرة على
 الطاعة والبحث لغة التفسير واصطلاحاً اثبات المدعى
 بالدليل نفيًا وإثباتًا وهو الظاهر والبراد بالوظائف للثلاثة
 هي هنا هي للنوع الثلاثة وامثالها وهو الاظهر و
 محمد ان يكون اعم منها و اضافتها الى البحث بسببه وهو
 الانسب وفيه براعة الاستدلال في الخبرات اي تحريف
 المدعى والدليل وللقدماء والمعرف والمادة وبغرض
 التعريف في التعريفات والقسم والقسم والتقسيم
 والتحقيق اي الدلائل للوردة على المذكورات ويحتمل

ان يكون للبراد

انه يكون للواد بالخبر الحركات اعني الدعوى والتحقق
 للصفات اعني الدلائل وهو الاظهر لفظا والاول
 افي معنى وبما ينسب التميز بينهما عن سفيها
 هذا اشارة الى سبب التأليف من وجهين كما لا يخفى على
 الموجهين في التعريفات والتدقيقات اي تعريفات المد
 كورات او تعريفات الوظائف فيها والمراد من التدقيقات
 الدلائل الموردة على الدلائل ومقدماتها في الرؤية التا
 الثانية صل دعو يطلب الرحمة باعتبار ان الدعاء بها له
 عليه الصلوة والسلام دعاء بها البرايات لا عم لدفع
 رحمة للعالمين او يطلب الرضا باعتبار العناية او يطلب
 اعطاء مقام الوسيلة على من صح الشريعة الفراء وهو
 محمد عليه السلام ولم يصرح باسمه العلي او دعاء بانه
 من انصف بهذه الصفات لا يطلق على غيره او التعظيم
 والتشريف وكذا الحال في حق الموفق ولللك اللطيف
 وفي عبارة النصحيح من البراعة لا يخفى على ذوي الفط
 الفطنة يا صح النجيب وابطل نقابك الكاين
 يا وضح البراهين والتوضيحات الى العارفين بالحق

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding, with visible stitching or staples. There is a small, dark, irregular mark or smudge near the top right corner of the page.

A circular, highly textured surface, possibly a globe or a decorative object, featuring intricate, dark, swirling patterns on a lighter background. The patterns appear to be carved or etched into the surface, creating a complex, organic design. The overall effect is one of depth and detail, with the dark lines contrasting sharply against the lighter, more uniform areas.

وهو العبد المذنب
وهو العبد المذنب
وهو العبد المذنب

كلالة شارقة من الرضا
كلمة العبيد وهذا
الشيء من ضروحه
في الجنة ما ضار حاله
ومستقيما وان لم يكن
معه

هنا وان

ينبع خطب للمؤلفين غير مفتقرة على ما هو المشهور
فيما بين المخلصين من الانام مع ان رقتها بغاية استقامة
استقال حتى لا يجد وقتا فيه انام او استقال المأثرة
والمباحثة مع المستفدين عندنا غير منجذب عن
الطرفين الى الايجاز والاطناب ليعم نفعه لكل من رشح
بالسيف والتسهم من النكت والغبي والموسط
والمراد من النسخ ان يستعد المباحث بقواعد الاداب
بحيث يغلب على خصمه ولا يغلب عليه خصمه بسبب
عليه لانواع حيله ومنابعه من الوظائف للوجهة
وغير الموجه وفيه استعارات من وجوه الاول
المباحثين المناظرين بالشجاع الخائفين بالحروب
استعارة مكينة والسيف والتسهم خيالية لو
ارمهم والثاني تشبيه لقواعد الاداب بل لهذه
الرسالة بالسيف والتسهم معرفة والثالث تشبيه
المباحثة والمناظرة بالقتال والمجادة مكينة والسيف
والتسهم غايية والنسخ ترشيحية ووجوه
التشبيهات غير خفية على من لم فطره سليمة وار

وارجوع من الناظرين العظام الماهرين الكرام الى العارفين
لقواعد الادب والحق من الباطل والنصفين العارفين
للرجال بالا فويل ان ينظر اربعين الوداد وان ردها
اهل العناد من العوام اي وان ردها بعض القاصرين
صريح القاصرين العارفين الاقوال بالرجال الراغبين
به ارتفاعهم بين الجهال ولا بالي بردهم لانهم من
العوام والعوام بين الخواص كالعوام ونسب الله
ان ينفع بها بعلمها واعمالها بسان العلوم من تناسل
ول بالاهتمام اي بنشئ بها بالجهد والاعتقاد والاعمال
بقان والله والهداية وهي الدلالة الموصلة على اللط
على بعض آخر واخذ ما هو الانسب والتوفيق قد
والله لانه على ما يوصل الى المطع على بعضه
سبق معنا التوفيق وفي الختم بالتوفيق بعد الله
الهداية ما لا يخفى حنه وبه العون في فتح مغلقات
الابواب والاعتصام عن كل مكروه وشر الادام
اذ قلت بكلام اي اذا صدر منك الكلام والمراد من
الكلام لغوي لان هذه الرسالة مشتملة على وظائف
التعريفات والتفجيرات وغيرها باعتبار النسب النظم

التفيدية وان كان اكثرها باعتبار النسبة الجزية وكما
 اذا لامها نأمل فانه كنت ناقلا فيه وهو كذا في الحكم
 من الغير بالزام باق وجه سواء كان بالسلب او بالا
 جاب او سواء كان بالسمع او من الكتاب كما نقوله قال الا
 ساء كذا او مدعيها وهو الناصب نف لبيان الحكم
 كما نقوله ذاك اذ قالوا لعل الوجهة او للخدمة لا
 المقبولة المسوعة من العظم اي من من شأنه الخصومة
 المناقضة بحار الغوية مطلقا سواء كان بلا سند او
 معه الا اذا كان الدعوى استقرائية كما نقوله الوجوه
 اعرف الاشياء او بد برية كما نقوله الحكم اعظم من
 الجزع لا بد في المنع من شاهد حتى يكون مسؤولا
 فكون مدفعه على ما استطاع عن قريب عليه بانقول
 قوله لهذا هم وكونه ذاك اذ ام اولاه قوله لهذا اولاه
 كونه ذاك او اطلب منك بشا هذا وبين هذا وما
 الكبر ان هذا مطلوب البيان والنقص الاجالي الص
 الشبهتي بخصوص الفساد اي الفساد المخصوص
 لتنا في مذهبه والخالف للاجل والعارضة التقدير

اعلم ان هذا ما اشار اليه في مقدمات العلوم
 كليات فاولها ان لا يقال من ان يكون من كل
 العلوم كليات في العلوم كليات في كل العلوم
 ويجوز ان يكون وجه التامس ان لا يكون من كل العلوم
 من العلوم اصطلاحا في مباحث التعريفات جعلت
 مبدءها على الاستدلال وهذا بناء على ان التبادر
 او على او نقلا وانما في هذا بناء على ان يكون
 من القول بطريق الادعاء فيلزم ان يكون
 الشيء فمما يستلزم ان يكون في نفسه
 والتقابل باعتبار حكمه لا بعدم تعلقه
 عدم التزام من جهة منقوله وعدم تعلقه
 لما خذله والافاقا في مدح لانه يصدق عليه
 انه ناصب نفسه ببيان الحكم اذ في صحة النقل
 كذا في شيخ الاسلام لان الدعوى مستلزم
 صحة الدعوى بتعلق الماخذه والمنع
 قوله الاجماع اقوال الصوفية الباطنية
 حكاه عن شيخه بان بعض اقواله يروى الله تعالى يوم
 امرة او من بين في الدنيا مع ان الواحد من الانبياء لم
 يند له هذا والاجماع منع على عدم نبه كما
 صرح به خارج المواقف والقاض لان الفاسد
 المخصوص اثبات خلاف البراءة فقول
 اريد في قوله من حيث
 كذا ان الحكم لا يكون
 كذا ان الحكم لا يكون
 كذا ان الحكم لا يكون

في قوله
 اعرف الاشياء
 او بد برية
 كما نقوله
 الحكم اعظم
 من الجزع
 لا بد في
 المنع من
 شاهد حتى
 يكون مسؤولا

قوله والفرق انه من قبيد عطف العلة على المعلول لان التقدير
 وفي كل واحد منهما تحريف والفرق بين المعارضة والنقض

بأشياء خلافه للراد وفيه تحريف وفرق بين النقص الت
 الشبهتي والمعارضة التقديرية هو ان الثاني هو هنا
 هو ابطال النقل والمدعي بواسطة اثبات نقيضها و
 بملاحضة الدليل الفرضي المفروض دلالة على عينيها
 والاول هو هنا هو ابطال الهامدون تلك الملاحظة
 والواسطة وتصويرها مستعمل في تحقيقها مفضلا
 ولما المعارضة الحقيقية والنقص الحقيقي والمنع المجازي
 العقلي والحذف والحقيقة فلا اي فلا يتعلق بهما لا
 ن المعارضة الحقيقية ابطال الدليل كالنقص الحقيقي
 او ابطال المدعي المدلل والمنع المجاز العقلي والحذف
 مطالبة المدعي المدلل والحقيقة مطالبة مقدمة الدليل
 فكل يفتض الدليل وهو غير موجود ههنا ومما
 يجب ان يعلم ههنا ان كلامه الحقيقة والمجاز اما
 لغوي او عقلي والحقيقة اللغوية هي الكلمة لل
 للتعلم فيها وضعت له في اصطلاح به الخطا طيب كله
 كلفظ الابان في انبت الله البغل والحقيقة العقلية
 العقلية هي اسناد الفعل او معناه الى ما هو له عند

اي الفعل المدعي وانما لم يقل خلاف المدعي لان المدعي
 خاص فلا يذهب بالشك الثاني من التردد احد
 قوله او مدعيها والبراد البيان على وجه العموم
 فنصب فيه لطافة من حيث
 الحقيقة في الاصل فعبد بعد الفاعل هو حق
 الشيء واثبت او بمعنى مفعول من حقيقة
 انها وضع الفظ بعينه للدلالة على معنى بنفس
 لا بقرينة تفهيم اليه ومعنى الدلالة بنفسه
 انه يكون العلم بالنعيب كما في في فهم العن
 عند اطلاق اللفظ فخصه **قوله** للتعلم
 احتراز عن الكلمة قبل الاستعمال وقوله فيها
 وضعت له احتراز عن المجاز الذي استعمل فيه
 الخطا طيب اصطلاح اخر غير اصطلاح به
 وضع له في الصلوة اذا استعمل الخطا طيب
 الخطا طيب كالدعاء مجاز **قوله** في
 يعرف الشرع في الدعاء مجاز **قوله** في
 وانما قال ههنا لان الثاني في بعض المواضع
 ابطال احدهما

47

الحكم في الظاهر الاسناد في هذا الكلام والمجاز الغوى
 هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به
 المخاطب على وجه يقع مع قرينة عدم ارادته كلفظ
 الرمي والبدر في رمي بدر ويقال لهذه المجاز ايضا
 المجاز في الطرف والمجاز العقلية هو اسناد الفعل او معناه
 معناه الى ما ليس له غير ما هو له بقرينة صارفة عما
 هو له لذلك اللباس كالاسناد في احي الارض شا
 الزمان ويتم هذا ايضا مجاز احتيا ومجاز في الانشاء
 واسناد ايجازيا وهذا اربعة باعتبار اضاف الاطراف
 يعنى للسند والسند اليه اما حقيقين ان لقويتان
 نحو انبت الربيع البقل صادرا عن الموحدين او مجازا
 ان لغويتا نحو احي الارض شباب الزمان او مختلفات
 نحو انبت البقل شباب الزمان وحي الارض الربيع
 وقد يطلق المجاز على كلمة تغير اعرابها بخذف اللفظ
 او زيادته كالقريب والمثلث في قوله تعالى واسئل القرينة وقد
 خالف كمثلته في ويقال له المجاز في الخذف والمجاز في
 الاعراب ورأى صاحب المفتاح انه ملحق بالمجاز و

[illegible]

الشكر وكفى من
بشيد الكلام
وعد لا لا عطف
الشا والرايع
لا عطف ولا فو
على قول بين اللقي
الرايع ان عطف
قول في الاربعة

ومشبه به الاشتراكهما في التعدي عن الاصل لانه معدود
عن الجواز فيتمال فيه والنسبة بين الاقسام ينصوم على
وجه كل منها بتاين كلي بحسب الحد واما بحسب التحقق
التحقق فعموم وخصوص من وجه في الكل سوى ما بين التاين
الثاني والرابع فانها بتاين كلي بهذا الوجه ايضا هذا
اذا اعتبر مواد التحقق بالكلام في الكل واما اذا اعتبر
في الاول والثالث بالكلية وفي الثاني والرابع بالكلام
كما هو الظاهر فالتاين بين اللغويين والعقليين بتاين
كلي وفي الاربعة الباقية عموم من وجه فتبصر في استخراج
مادة الاجتماع والافتراق واذا عرفت هذا فاعلم انك
اذا قلت العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث
فاذا قال الخصم ان معنى ذلك هدام فالمنع حقه
حقيقة ولغوية واسناده الى الصغرى حقيقة
عقلية واذا قال ان مدعاك هدام واراد من المدعي
دليل او مقدمة دليلية لعلاقة بالمنع حقيقة لغوية
واسناده الى المدعي مجاز عقلي واذا قال هذا وقد
فوق المدعي دليل او مقدمة دليلية فالمنع حقيقة

قوله في الاربعة الباقية منها
عقبة الغوية والحقبة العقلية
مادة الاجتماع فعلنا انت ابد العقل ومادة
فعله فتراق للاول ومادة الافتراق للثاني
العقل صادر من رتبها الجواز الغوي والجواز
مثل رمي يد الاجتماع مثل ابي مثل رمي يد
العقل فادة الافتراق للثاني مثل انت الربيع العقل
ومادة الافتراق العقل والحقبة العقلية والجواز
صادر اياه ونظا للحقبة العقلية مثل انت الربيع
صادر اياه ونظا الاجتماع مثل الثاني احي الارض
العقل فادة الافتراق للجواز الغوي والحقبة
صادر اياه ومادة الاجتماع مثل رمي يد
شيب الزمان فادة الاجتماع مثل انت الربيع
العقل فادة الافتراق للثاني مثل انت الربيع
ومادة الافتراق الموحدين **قوله** فانه يتابع
العقل صادر عن الثاني والاربع فانه يتابع
سوى ما بين الثاني والاربع فانه يتابع
كل بلل الوجه لان الواحدة لا ينصف بلحقبة
الجواز معاني جاته واحدة والعقلية ومنه الكمال
الذي فيه عموم من وجه الحقبة الغوية والحقبة
العقلية فادة الافتراق للثاني مثل انت الربيع العقل صادر
ومادة الافتراق الثاني مثل الاجتماع مثل احي
ومادة الافتراق الغوي فادة الافتراق للاول مثل
الغوية والجواز الغوي ومادة الافتراق في الثاني ومثل
الارض الربيع ومادة الافتراق في الجواز العقل
انت العقل ومادة الحقبة الغوية والجواز العقل
رمي يد ومنه الحقبة الربيع العقل والحقبة
فادة الاجتماع مثل انت الربيع العقل فادة
مادة الاجتماع مثل انت الربيع العقل فادة
الارض شيب الزمان ومنه الحقبة الغوية
الاجتماع مثل رمي يد
ومادة الافتراق للاول
مثل انت ابد العقل والحقبة
العقل فادة الاجتماع
الزمان

عن المحدثين
ابن أبي عمير
روى في روضة اللؤلؤ
راماده الاقرب الى اللؤلؤ
واللؤلؤ

بما لا يخفى على من عاين
الكتاب والكتاب
والكتاب والكتاب
والكتاب والكتاب

فوقه واستاده الى المدعي مجاز على واذا قال هذا وقد
فوق المدعي له اية او مقدمة دليله فالنوع لغوية واستا
وه حقيقة عقلية ومجاز في المذهب والاعراب وان منع
المدعي الغير المدلل فقال له عاك هذا م فالتع مجاز
لغوي واستاده الى المدعي حقيقة عقلية ولا يتعلق
بأخذة مقول اصلا بل لا ينفذ جارية او حقيقة
ولا تنقض ولا معارضة تقديرية او حقيقة لانه محكي
الالتزام فيه ينسب خبرية او تقديرية الا اذا نقل لتبديد
بعض المقالات في توجه الترخدة هذا اذا نعلق الا
صل بالتوخدة واما اذا نعلق بالنقول فيكون للغير
الحصول فيه سواء كان المقول غير الدليل او غير
او جزئية الدليل او جزئية وينبغي ان يعلم ان قيد اليقين
لينة معينة في التلثة ولما الوظائف للوجهة منها
اي التاقل والمدعي في الخبرين اي المعارضة التقديرية
والنقض المشبهى كاسياني في جواب النقيضين
التحقيقين او انقض التحقير والمعارضة الحقيقة
وفيه تغليب سوى التغير اي تغير الدليل وبعض

فوقه واستاده الى المدعي مجاز على اقول
لعل هذا هو من التاكيد والافلا ريب في
كونه حقيقة عقلية عما لا يخفى من احاطة
بفهمه فتأمل فتأمل واما روي المقدمة
لان النوع يجوز ان يكون للمقدمة فالاشارة الى الاول
التعيين والمقدمة التي التاقل قدر المقدمة لا
قدر المقدمة الدليل التي التاقل والمقدمة جاز
يكون النوع بالمعنيين اي العام والخاص جاز
هنا كما نوقهم عبد الرحمن عبد الرحمن
لان النوع ان كان بمقتضى طلب البيان كان للمدعي
ما هو به فيكون استاده الى المدعي استا
معنى الفعل الى ما هو له عند الحكم فيكون
حقيقة عقلية لا يخفى انه يخرج ما نقله والام عليه البينة من
هذه لانه ليس ما نقله لتبديد بعض المقالات
فالاول ان يقول الا اذا التزم تحت او اقام
عليه البينة من عنده من التاقل التاقل التاقل
اي التعلل والمدعي والنقول مثلا اذا قلنا قال رسول
صلى الله عليه وسلم البينة المدعي واليمين للبتكين متوجه
عليك الوظائف التلثة السابقة فقط واذا قلنا
البينة المدعي التعلل حق لانه قول الرسول صلى
ما هو قول الرسول قول حق فلهذا الحكيم
فوق حق يتوجه عليه المناقضة الحقيقة
فقط كونه لا من حيث اكلام مستدل لا من حيث
الكل ما قلنا وقس عليه المدعي والنقول

الغير ان تحرب الدليل لانه التحري والنقيض نقيض وجوب
المغير والحرز وها غير موجودين ههنا وفي الاول
اي المناقضة مجاز لغوي اثباتها اي التاقل والمدعي
اياهم اما باقامة الدليل على صحة التعلل والمدعي
واما بغيرها واما بابطال السند لو وجد اي السند
مساويا لنقض المنوع وخوز في الكل الغير لكنه
عند من التغير تدبر وتفصيل وظائف هذا النوع
موجهة كانت او غير موجهة وابطال كانت او مطا
بينة وسنده مستعلم في بيان وظائف منع المقدمة
ومستند اذا عرفت ان التعلل والمدعي الغير للدليل
يطلب عليها الدليل وان وفيقتها فيها الاثبات
بالاقامة او بالتحري او بابطال السند فاعرف انك
اذا استقلت بالدليل اي باقامة السند على صحة التعلل
ولو كان اقامة الدليل على التعلل نادرا سواء كان الد
ليل النادر مصرحات مثل ان نقول قال الاستاذ الله
تكم كلامه لاني لان هذا الكلام مسطور في القامه
صدوك كلام مسطور فيه فهو قول الاستاذ او شار

بعد وجه التدبر انما يكون المدعي والنقول
انه لا يصدق تعريف المناظرة على هذا التغير
لانه المناظرة هي الموافقة من الجانبين وقال
الدافع ههنا المتخاضحين من كلام آخر
وفي هذا التغير لا يوجد الهدم متساويا
بعد وجه التدبر انما يكون المدعي والنقول
غير صحيح في بعبارة مقصود السائل
حاصلا وهو الا سكان فان اشرك المدعي
والتاقل دعوى ونقلا اخر قد ورد
بحث اخر لا مدخل في البحث الاول اي
ابن صنفه اي بن صنفه

اليه كاحضار كتاب على النقل منه او من صاحبه فان
 الاحضار بمنزلة ان يقال ان هذا الكلام مسطور في هذا
 الكتاب وكل كلام مسطور فيه فهو كلام الاستاذ
 لان هذا الكتاب بالنسبة اليه او على المدعي فالوظائف الموجهة
 من الخضم اما على نفسها او على نفس النقل المدعي المدعي
 فالنافضة تجاز اعقبا او حذفا اي مقبلا اعتبارا
 الارجاع الى دليلها بالارادة والتقدير لكن بشرطه
 تعيين مقدمته على رأي مطلقا في سؤالا كان بالسند
 او مع السند المساوي او مع غير المساوي لا غير
 لا غير النافضة من النقص مطلقا والمعارضة مطلقا
 لكن فيه نظر وجواب فتدبر واما على دليلها وهو
 اي الدليل اقول بكونه عنه قول آخر سواء كان بالانكسار
 او لا او يستلزم بنفسه اي وقبل اقول يستلزم بنفسه
 قول آخر وقبل ما يمكن التوصل به في النظر فيه او في
 احواله الى المطلوب خبري وعلمي او ظاهري او الى العلم
 به اي وقبل ما يمكن التوصل به في النظر فيه او في احواله
 الى العلم بمطلوب خبري والاو لان تعريف لاهل

وتوجيه النظر يقال لا ثم ان لا يتوجه المعارضة
 الحقيقية لان المعارضة الحقيقية هي ابطال
 المدعي المدعي لان هذا التعريف هو المدعي
 المطلوب ان يقال ان هذا التعريف هو المدعي
 وهو هو ابطال الدليل ويجوز وجهه
 المطلوب ان لا يتوجه النقص والمعارضة
 النقل لانهم ان يكون النقص والمعارضة
 لم لا يجوز ان يكون وجهه وتقريره في جواب
 عقل اخذ في فتوى لا يجوز في كل الاحتمال
 النقص والعقل وجهه التمدد في كل الاحتمال
 وارتفع وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه
 لينا بمعنى التمدد وجهه وجهه وجهه وجهه
 والفرقة في تعريف الدليل في باب الدليل
 انظر اشارة الى وجهه وجهه وجهه وجهه
 السند في النقص والمعارضة وجهه وجهه
 للمع والتمسك الى السؤل فتدبر ان المعارضة
 والنقل اشارة الى جواب عن هذا السؤل وجهه وجهه
 او حذفا او بغيره وجهه وجهه وجهه وجهه
 ان المعارضة لا يتناول وجهه وجهه وجهه وجهه
 اشارة الى السؤل وجهه وجهه وجهه وجهه
 ان تعريف الاستاذ مفرد ولا يمكن التعريف من الاستاذ
 لان تعريف الاستاذ مفرد ولا يمكن التعريف من الاستاذ
 المفرد لان الاستاذ مفرد ولا يمكن التعريف من الاستاذ
 كذلك المفرد ولا يمكن التعريف من الاستاذ
 مسبب من المفرد ولا يمكن التعريف من الاستاذ
 خارجة ولا يمكن التعريف من الاستاذ
 الا ان هذا وجهه وجهه وجهه وجهه

في هذا كتاب تعريفه

للعقول والاخير عن غير لاهل للعقول كمن رجحنا
 للعقول على الاصول بناء على ان تطبيق اكثر الوظائف
 المتعلقة بالدليل بعضها او كلا على مذهب الاصول
 ح الى التكلف بخلافه على للعقول واما تدرج التعريف
 الاول من العقول اعني بكونه ان على الثانية منه اعني
 يستلزم بنفسه فلان الثاني يخرج عنه ما عد البرهان
 بناء على ان المتبادر من الزوم اليه من بل الاخص فيلزم
 ترك الوظائف المتعلقة بما عداها وهو ليس بجند غلا
 الاول واما تدرج الحرف الاول الاحوال اعني الى مطلق
 خبره على الثاني منه اعني الى العلم فلها من بناء على ان
 اشهر اطلاق العلم على التصديق البيني بخلاف الاول
 داو في احواله التفسير للحد كنهه بمعنى ان ما بعده
 ه اشارة الى المذهب الشهوري وهو ما قبله معا
 الى المذهب الحقيقي كما صدر عن بعض الفضلاء في
 العلماء فهنا ستة مذاهب اثنان منها لاهل
 العقول واربعة منها لاهل النقل فيبغي ان يعلم
 الفرق بين الدليل العقولي والاصولي وهو من

بهذا بناء ايضا على ان المتبادر من الاستلزام
 القول الآخر استلزام علمه والافعال خارج ما
 عند الاقضية البينة الاشارة فقط او على ان
 ما عداها لا يستلزم لذاته شيئا بخلاف لاهل
 ما عداها بين الظن وبينه وبينه وبينه
 قد عطفية بين الظن وبينه وبينه وبينه
 هو من لا يتفاد مع بغاء سببه الذي يحصل
 من اليك ان اراحت بغيره الامم بخلافه هناك
 فقلت ان فيه ثم تبين الامم بخلافه هناك
 النقص والظن وهو يكون ذلك الظن و
 بان والظن قد زال فلو كان ذلك هكذا في
 وسبب رطب عقله كما كان كذلك هكذا في
 مختص للنظر وجو اشياء فتأمل

اثنان منها غير ان عند المشهور احداهما الى العلم
 واثنان منها غير ان عند المشهور كذلك

ولاشهورات المساوات والعموم والمخصوص انما هو باء
 اعتبار التحقق بالنسبة الى النقيض اى كل تحقق هذا
 تحقق ذلك بالعكس او كل تحقق هذا تحقق ذلك و
 بالعكس او قد يكون اذا تحقق هذا ولا تحقق ذلك و
 بالعكس مثال السند الساوي كقضية الاربعه تمنع انها
 منقضية بمنساويين والاخر كانسانية الشيء تمنع
 انه لا حيوان والاعم مطلقا كحيوانية تمنع انه لا انسان
 والاعم مزوج كحيوانية تمنع انه انسان وهو اول السند
 مطلقا وهو مذكور في ضمن المفيد المذكور صريحا
 ما يفوق المنع برغم المانع والاجاز ان يبطلها ان
 ابتداء اى المقدمة للمعينة من حيث هي مقدمة لانها لو
 كانت مدللة فيصح ابطالها باثباتها لكن لان ولا بد
 ولا ان يمنعها فيبطلها مطلقا وجوزها بعض اهل
 الفضل لانه يخرج عن الغصب باعتبار العزل وفيه ثا
 مل تا مل او يمنعها وبان بكلام اجتنبي ليس سند ولا
 تنوير ولا دليل لان الاولين غصب والثالث غير
 مقلد معتد به وجوز بعضهم هذا المنع وان كان

مع سواء كان بطريق العارضة او النقيض الاحال على طريق
 للعارضة عامدهب السبب الشريف عرعه
 وجه ان امتد انما زاد الى سؤل السائل بقوله فام لا يجوز
 الغصب في هذه الصور ويجوز في الغصب جازيل لان السائل انما ينقض
 لا فرق في الخطا بان يقال الغصب ضروري لان السائل انما ينقض
 وفي النقص والعارضة على سبيل البقيين فيخطى الى النقص
 خلل دليل العقل على ضرورة لا ضرورة فانه لا ضرورة فيها
 والعارضة بخلاف الضرورة فانه لا ضرورة فيها
 وجه التامس اشارة الى ان السائل لا يجوز
 عن كون غاصبا وان عن نفسه لانه ليس
 سائل هناك الامطالبة الدليل شرح

الكلام السألي به غير معتد به واما مطالبة الدليل مطلقا
 سواء كانا مع سند او بدونه فتعها اى لم يجوزها
 ولم يستنها بعض الهرة منهم الفاضل المسعودي
 والمنع واستوعها اى جوزها بعض الكلمة فيزوها
 واخر اعترضها اى احتسها وانما منعها بعض
 المذاق كونها تكليفا بما لا يطاق وانما استوعها
 بعض الكلمة الكلمة لانه يجوز للمعلل ان يقيم
 والا على صحة جميع المقدمات او يقيم دليلا على كل
 من مقدمات ثم يستدل بجملة كل منها على صحة
 المجموع او يقيم دليلا على مقدمات معينة فان سكت
 لتا لانع فقد تم المرام ولو قال ليس للمتنوع عند هذه
 بل مقدمة اخرى لكن الاول اول لان الثاني غير منا
 سب لا غرض المناظرين مع انها غير معلوم التحقق
 واما الوظائف الموجهة من العلل فع الاول وهو المنع
 الجزر سواء كان منع حقيقيا او مجازا عقليا او خذفيا
 وكذا الحال في الثاني والثالث اثباتها اى المقدمة للمتنوع
 اما باقامة الدليل على نحتها او بتخریبها اى بيان اللز

فلا يناسب كونها من الوظائف لان الاتي
 للمناظر ان وجد مقدمة مفيدة يشك فيها
 بطلانها والاقتضى جميع المقدمات
 من حيث مجموع او بعضها
 اعلم ان التسليم من وظيفة للمتنوع
 كما ان المنع منها فلا تفعل صرح
 بذلك العلامة التفتازاني في شرح
 الشرح فريضة

الابادعاء ما اذا او بتوضيحها كنه ندراج واما منع
السند مطلقا الاطلاق متعلق بكل واحد من الطاق والمضاف
اليه وهو لا يمنع تعريبه مطلقا ولا يسمع لان الجواز لا ينافي
يقال للجواز ولا يدافع فلا يفيد العكس ولا يضر المانع الا اذا كان
اي السند والشويع في سورة الدليل كالنعير منها بلانه
ح يتعلق به مطلقا المواخذة اي ما هو في صورة النفع فالنوع
بالصورة واما منع النفع مطلقا متعلق بكل واحد من المعنيين
على وجهين فلا يسمع قطعا لانه متعلق بالشك بالشك وهو
غير مقبول بلا شك وكذا ابطاله او لا يسمع باطلال المنع
مطلقا بلا منشئت الا اثبات المقدمة المنوعة وظل لا الى
تعريض السند لو وجد بان يقال ان منعك مردود او
مدفوع الا اذا كان اي النفع متعلقا بدفع او مقدمة
بدية بين او استقرائين بلا شاهد الظان متعلق با
بالبداهة والاستقراء واما اذا كانا مع شاهد فلا يجوز دفعه
بل رفعه باحد الوجوه الموجهة السابعة واما بين
او بمقدمة غير ملتزمة صحاح يقال ان منعك مدفوع
لانه متعلق بمقدمة كذا اي بمقدمة بدية او استقرائية

57
54
بلا شاهد مثلا وكل منع متعلق بمقدمة كذا اي مدفوع و
مدفوع ومنعك مدفوع وفيه مقابفة وههنا منصب
يجب على المعلن وينفع وهو ان لا يستعمل في ابواب
اي الجيب للعكس ويطلب عند منع الظان النفع بمعنى الرد
وان يحقق اي السائل ما يورده من النفع اي الرد اذ ربما
لا يتمكن اي السائل من التوجيه فالحث ينقطع او يظهر
الفساد اي السائل فالمنع يندفع فيكون الاستعمال
عشابل قد يضر المعلن او يتذكر للعكس فيمكن من العكس
التعديل فيخلص من الخط والاحكام بل ياتي بالمقدما
السائل عند توجيه السائل النفع والتفصيل اي تفصيل و
رود منع وكذا يجب هذا على منع لعموم دليل الوجوه
والنفع لا يخلص من النفع والابواب على فمين والشهو
مفر للعكس او لا مفيد او لا الظان من تب فيكون المعنى للنفع
من النافع مضر للعكس او لا مضر سواء كان النفع مضر الما
نفع او لا مضر ايضا والابواب من الجيب مفيد المريب او غير
مفيد سواء كان مضر للجيب او غير مضر ايضا والاحتمال
سنة تأمل والنفي اي العبر عنه باول الامر وعند الجوه

لعدم التدافع وما يجب ان يعلم ههنا ما شاع وكثر في
استعمالات الاصوليين والمتكلمين الخ وهو نجس مو
ضع الفلظ وهو وان كان نوعاً من المنع الا انه لنوع
خصوصية قد يذكر في مقابلته ولا يقصد به طلب الدليل
كما في اللفظ من المنع بل يقصد به ان ما ذكرته غلطاً ومثاؤه
فهم دام ذلك ولولا ذلك لما وقعت في الفلظ واكثر
وقوعه بعض النقص الاجمالي **ونقصه** اي الدليل على
قوله منع مقدمة وهو اي النقص ابطاله اي تكلم بطلان
الدليل بالخلاف وباستلزامه خصوص الفاد كالتس
مثلا اي يشاد نهما سواء اجتمع لا اقامة الدليل او لا
فلا يخرج النقص بالبداهة والتقابل باجتنار حكم
خاص بالاول وتصويره اي النقص اجمالا ان دليكم
هذه جاري مادة كذا اي جارية في تلك المادة بان لا يكون
الدليل الوارد على المدعى والدليل الجاري في تلك المادة
متفاوتين الا في النوع وذلك القياس الخلل الا
فترا في الحكموم عليه المطلوب وذلك القياس الا
فترا في الشرط او في جزئية كثر بعية نفياً واشتباها

وذلك القياس الاستثنائي كذا قال بعض الفضلاء ع
انما يتعارفان عنده حكم مدعاه اي الدليل وكل
لبد هذا شأنه فاسد فدليلك فاسد وهو اي
دليلك مستلزم للتس مثلاً وكل دليل هذا
شأنه فاسد واما الوظائف الموجهة من طرف
المعلل في الاول اي قياس الخلف متعارف متعارف
بمقدمتين فمبين لصغره لانها تكونها مقيدة
مشتقة الى مقدمتين الاولى ان دليلك جاري في تلك
المادة والثانية ان حكم مدعاه متخلف عنه فيها
حدتها اي النجس بلا عين متعلق باحديهما اي
الفلانين والمنع الآخر متعلق بالمقدمة الاخر فيقول
في منع المقدمة الاولى لانم ان دليلك جاري في تلك المادة
ادفعه اعتبر فيه قيد لا يوجد فيها ويقول في منع
الثانية لانم الخلف بل انما يتخلف اذا كان المراد من المدعى
ما فهمه او من تلك المادة ما فهمه واما اذا كان المراد
منها هذا فيكون داخل في حكم مدعاه فلا يتخلف
لكن على تقدير تسليم للمقدمة الاولى ان اراد منع

عليها او الا فلا وهذا الشرط اعني تسليم الاول واجب ههنا
والا يلزم اعتراف فساد الدليل من حيث لا يشعر كما لا يخفى
على التامل واما منع كبراه فهو غير جيد وان جوز بعض
المحققين قد بين وتغيير الدليل بعضا او كلا وهو بالرفع
عطف على منعا، وغريبه او الدليل وغريبه المدعي وغريبه
المادة قد حرر كيف عرر التحريم فتذكر لكنا الاحسان
يجعل هذه التحريمات اسانيد للمعنيين الاول والثاني بالتأ
والنقضان الحقيقية او ابطال الدليل المستبطن من الخلف
والاستلزام المذكورين باحدهما والعارضة فيه تغليب
كثير في تعاقب النقص بالنقض كلام تأمل والثاني اوفيا
الاستلزام كلا في جميع الوظائف المذكورة الا ان احد
المعنيين المتعلقين بمقد متين فميتين لمغراه متعلق
بمغراه والاخر كبراه مع ان الشرط السابق ليس بواجب
ههنا بل لا يفي ويرد في مغراه او فيس الاستلزام فيمنع
او مغراه باعتبار ويمنع كبراه باعتبار اخر بان يقال ان
اودت بقولك هو مستلزم للنسبة مستلزم الي فلا تم
الصغرى وان اودت انه مستلزم مطلقا للصغرى مسلم

كلمة الكبرى منه لان التسري في الاعتبارات والعلومات هو على
غير المرتبة وفي المعاداة وغير المجتمعة ليس يحج ويجوز الترتيب
الترديد في الاول كلمة ليس في صغراه بل في مقدمات دليل
المعدل ومادة البرهان فيمنع البرهان باعتبار الخلف با
اعتبار اخر وما ينبغي ان يعلم ههنا انه قد يرد النقص
بعض قبود الدليل ويسمى نقضا مكمورا كان يقول الشا
في رصة الله عليه وفي نفي بيع لغائب انه بيع مجهول
الصفة عند العاقد بين حين العقد وكل ما هو شأنه فلا
يصح فيقول الناقض هذا منقوض بما لو تزوج امرؤ
لم يرها فانها مجهول الصفة عند العاقد بين حين
العقد والحال انه صح فقد حذف فيد كونه مبيعا ويجاب
عند بان العلة هو الجوع ولا يلزم من عدم عليه البعض
عدم عليه الجوع فلا نقض عليه الا ان يبين بان العلة
هي القيود المذكورة فقط ولا دخل للميزوف في العلية
ومز الوظائف الموجهة من طرف السائل الدخلى الدليل
بانه مشتمل على مقدمة مستدركة لا طائل غتها والخط
بانه يحتاج الى مقدمة اخر والدخل بانه غير مستلزم

وهذه وظائف موجبة على الاصح لكن فيها تردد وانها هل هي
من المناقضة ام من النقص قال بعض الفضلاء انما هي هذه
الوظائف من المناقضة او مجازا وقال اخر انها من النقص
الاجمالي فوجهها اي فبين وجه كونها من المناقضة و
وجه كونها من النقص واختار وجهها اي احدهما اما كون
نهام المناقضة فلان الاستلزام مما يتوقف عليه صحة
الدليل قطعا على ما اثرنا البروتوبيل المقدمة بقولنا او عليها
والاولان راجعان الى الدخول في الاستلزام واما كونها من
النقص الاجمالي فلانها ابطال الدليل بفاسم معين من
الافوضيات تصويره ان ذلك هذا مثل على مقدمة
سند ركة او هو محتاج الى اخذ مقدمة اخرى فيه او هو
غير مستلزم لدعاه وكل دليل هذا ثانه ففلسد في ثوبه
الثاني تعبير الدخول بعنوان كلام بانه غير مستلزم للدخول
مثلا فلا تحيط واما وظائف العلل على كلا التقديرين
فتعلم مما سبق في جواب النقيضين ومصارضة وهي
للقابلة على سبيل الممانعة اي ابطال الدليل للعلل بمقابلة
دليل ممانع لذلك في ثبوت مقضاه على ما في بعضها بعض

09
57
المحققين وهو اي هذا التفسير المقتضى لتعلق المعارض
ضد الدليل الاوفق للبراهين لان المذكور المتداول
في الالسنه تعارض النصوص والادلة والناسب
للقام لان المقام بيان وظائف الدليل جزاء وكلا
حيث قلنا واما على دليلها اه او اقامة الدليل على خلا
ما اقام عليه الخصم الدليل على ما في مفسرها بالجمهور
هو اي هذا التفسير المقتضى لتعلق المعارضة بالدعي
الناسب للمرام لان المرام هدام الكلام وهدم المراد
ان في المرام فهو اي المعارضة على التفسير الاول
ابطال الدليل بمقابلة الدليل وهي على التفسير
الثاني ابطال مدعي الدليل بدليل الخلاف ولما لم يتم
عليه هذا القول للا وفقية والانسبية زدنا قولنا
لان اه وتصويرها اي تصوير المعارضة اجمالا ان
ذلك هذا قام على نقيض مدلوله دليل هذا ناظر
الى التفسير الاول فالملامح له ان يقال في التصوير
هذا مقابل بالدليل لم يقل هكذا لكنه دقيق يعرفها
منه سليقة تدبر وان مدعي ذلك هذا قام على

نقيض مدلوله دليل هذا انظر الى النقص الاول فالمدعى ان
يقال في التصور ان هذا مقابل بالدليل لم يقل هكذا التكة
واقفة يعرفها لم سيقه تدبر او انا مدعى دليلك
هذا قام على نقيض دليل هذا انظر الى النقيض الثاني وكل
دليل او مدعى دليل هذا شأنه فقامد مع اتيان ذلك
الدليل القائم على نقيض مدلوله دليل العلل والافكار
المعارضة مكابرة واما الوظائف الوجهة من طرف للعلل
فيها اي التصور بين فني مقدمه الدليل على التبعين بعضا
او كلا مطلقا سواء كان بلاسندا ومع مطلقا والتغير
او تغير الدليل والتحرير اي تحريك الدليل قد مر
مرار كيف يمرر تحريرا والنقصان التحقيران اي النقص
الاجمالي التقيع والمعارضة الحقيقية والفرق بين تغير
الدليل على النقص الاجمالي والمعارضة الحقيقية ان الثاني
ابطال دليل للعلل بواسطة اثبات خلاف مدلوله او
مدعاه بواسطة خلاف وتغير الدليل اثبات للعلل
الاول نفس مدعاه بلا تعرض الى ابطال مدعى المعارض
ولا دليله وان لزمه ابطالا مع ان العلل انتقل سائلا

في المعارضة وفي تغير الدليل لم ينتقل وكثير بقى النقص في
نقص النقص ومما ينبغي ان يعلم ههنا ان الدليلين المتنا
رضين ان الخد في الصورة مثل ان يكون كل منهما من
اشكل الاول وانخذ ايضا في بعض المادة وهو الخط الا
وسط لكنه العدة وفيل وهو الكبري هذا في الاقتر
نيات وبنو التكرار اللفظ انه بالجر عطف على الصورة
كما لا يخفى على ذوا البصيرة نفيها واثباتها اي من
جهة النفي والاثبات وهذا في الاستثنائيات نسي
هذه معارضة بالغلب لقب الدليل على العلل بان
تقيم عليه كما قال المعتزلي روية الله تعالى غير جائزة
لانها امر نفاه تعالى العليم بقوله القديم لا يدركه الا
بباروك كما امر نفاه الله تعالى العليم فهو غير جائز في
وعارض الاشعرى فقال هو جائزة لانها امر نفاه الله
العليم بقوله الكريم وكل ما هو شأن فهو جائز هذا
في الافتراضات واما في الاستثنائيات كما قال المعتزلي
ابننا في غير جائزة لانها لو نفاه الله تعالى الحكيم و
لكنه تعالى نفاها بقوله الشريف وعارض الاشعرى جائز

جازت لما يقال وجازة لانها لو امتعت لما نفاه الله
 اللطيف لكنه نفاها بقوله الشريف لانها لو امتعت
 لم يفد نفيها بما انفي بطريق التمدح به هذا على هذا
 العقوليين وبعض تحقيق الاصوليين لكن بملاحظة
 خروج الهيئة واما على مشهور الاصوليين وبعض
 تحقيقهم فقوله المعتزلة ايضا رؤية الله تعالى غير جائز
 لنفيه تعالى بقوله الاعلى وعارض الاشعري فقال هو جا
 زة لنفيه تعالى بقوله الاعلى ^{ان} والتجدي او التعارضان
 في الصورة فقط اي بدون الاتحاد في المادة بل مع
 التعارض فيها ^{ان} تسمى هذه المعارضة معارضة بالمثل وان
 تعارض اي التعارضان في الصورة سواء تعارض في المادة
 ايضا ولا فيدخل فيها ^{ان} تسمى هذه المعارضة معا
 رضة بالغير وامثلة المثل والغير هي غاية السهولة
 الا ان يمثل المثل على مشهور الاصوليين وبعض
 تحقيقهم وغاية الصعوبة مع ان تمثيل القلب على هذا
 المذهب غير موافق لما قرئ به القلب ههنا تدبر و
 يجب على المناظرين ان يعلم ههنا ان مطلق النوع اي

لطالبات والابطالات الصادرة من الطرفين اي للعلل و
 السائل انما يصح وتليق تلك النوع اذا لم يكن صفة
 متعلقاتها بد بهية جلية اي غير محتاج الى التبيين ولا
 مسامحة ولا غير ملتزمة صحتها ولا نظرية عند من تليق اليه
 لان النظرية والبدية هيته خلفان باختلاف الأشخاص
 بل باختلاف الافهام كذا خصصه الدواني معلومة بالعلم
 المناسب المطلوب يعني لو كان المطلوب يقيننا لا بداء
 لا يحصل للطالب العلم اليقيني قبل الطلب وكذا الظن و
 الجهل والتقليد والافلا ^{ان} تصح في البعض كما لا تليق
 من المناظرين من حيث هم مناظرون او لا تليق منهم
 في البعض وان كانت صفة فالاجاب الكلي للسلب الكلي
 فالسلب الجزئي للايجاب الجزئي ويجوز ان يكون المعنى
 لا تصح منهم مطلقا اذا لم يكن غرض ملائم ان مرة و
 اذا كان لهم ذلك لا يعمق منهم مطلقا وان كانت صفة
 فعلى هذا ايضا الاجاب الكلي للسلب الكلي لكن السلب
 الجزئي للايجاب الكلي وكذا ينبغي ان يعلم ان الاكتفاء باله
 بل فيها تنازع على من لم يجوز المناصرة في التبيين او على

حد الدليل على الاغم منه وما هو في صورته او هو من
قبيل الاكتفاء بالاصل وما ينبغي ان يعلم به هنا ان ما
يناه من الوظائف الى هنا بيان لها من الطرفين في المر
ثبة الاولى واما بيانها من هنا في الرتبة الاخرى حتى
ينتهي المناظرة فتعلمها بالمقايسة على الاول اعلم ان
لا يخفى اما بعد السائل عن التعرض للبعد شئ من الو
ظائف المذكورة بان المعلن عن اقامة الدليل على مدعى
وسكت وذلك هو المالحام او يعبر بنهني الدليل الى
مقدمة ضرورة القبول الى مقدمة سلمت عند السا
ئل تنطرية الى القبول وذلك هو الالتزام في ينهني
المناظرة وان كنت عطف على قوله فان كنت ناقلا
معرفا فيه او صاحب التعريف في الكلام الصادر من
تعريف انظما وهو او التعريف اللفظي ما يقصد به
تفسير مدلول اللفظ كذا في قوله التفات الى في نهني
اللزاة كقولهم الفضل الاسر وليس هذا تعريفا
حقيقيا يراد به افادة صورة غير حاصلة وانما المراد
تعيين ما وضع له لفظ الفضلة من بين سائر

المعلن ليتبين اليه ويعلم انه موضوع بارائه في الم
فهو طريق اهل اللغة وخارج عن العرف المتيقن واما
الاربعة التي ذكرت وحقق ان يكون بالفاظ مفردة فان
لم يوجد ذكر مركب يقصد به تعيين للمعنى لا تفصيله
كذا في شرح المواقف او تعريفا تنهيا وهو او التعريف
التبهي احقا صورة حاصلة محروقة في الحزينة بلا
تجسيم المركب جديد وهما او هذالة التعريف من
المطالب التصديقية هذه جملة معترضة من الباري تصد
بقي كما ان قولنا وطواه من الباري التصورية وكو
التعريف اللفظي من المطالب التصديقية مبني على قول
السيد الشريف قد سره وعند التفات الى في المر
التصورية وانت جيسر بان موضوع كذلك المعنى كان
بحسب القويار جاعن المطالب التصورية واما اذا كان
الغرض منه تصوير للمعنى اللفظي فليس كذلك هكذا اح
الدواني وفي هذا العام مباحث ثيقة فيطلب من
حواشي التهذيب والوظائف للوجه من المضم مجا
الغوي مطلقا والمعارضة التعديرية مطلقا الاحسن

ان هذا من الاطلاق بالنسبة الى الدعوى الصريحة والصحة
الضمنية لان هذين التعريفين لكونهما من الجاد وال
النقد يفتي مشتملا على النسبة للثبوت والنقض والاثبات
بشهادة فساد ما من اكثر الفساد المبين فيما سبق
تدبر شيئا بنا على تعلق النقض بالدليل فقط
او تحقيقا بنا ان تعلقه علم الى الدليل والتعريف
قال بعض الافاضل في تعليقاته على الاداب المعهودة
انه مشترك بين نقض الدليل وبين نقض التعريف
ونصوير كل من هذه النوعين الثلاثة في المناقضة
المجازية والنقض مطلقا والمعارضة التقديرية والو
ظائف من للعرف او من صاحب التعريف معلوم
من اللاحق تفصيلا وكذا من السابق واما المعارضة
الحقيقية مطلقا والمنع المجاز العقدي والمذ في مطلقا
والاطلاق ان كلا الاطلاقين فلا يتعلق بهما الا اذا كانا
او هذان التعريفان عليين بحكم ما او معللين باسم
بما ولا كانا مشتملين على النسبة الجزئية بطلان للعلية
والعلية في احيان كونها عليين او معللتين

بغير علم او على صاحب هذين التعريفين ما او الوظائف
التي تجري على العللين الذين ليس في تعليلهم ثبوت
التعريف وان كنت معروفا تعريفا حقيقيا واسميا
وهما ما قصد به تحصل صورة غير حاصلة في الذهب
سواء كان مابه القصد والتحصي كنشها الذي الصورة كما
في الحدود ووجهها كما في الرسوم ان كان اي مابه القصد
القصد والتحصي تعريفا لما اي لما هيبة علم وجوده
في الخارج في الاعيان فذلك التعريف تعريفا حقيقيا
منقسم الى الحد الحقيقي والرسم الحقيقي باعتبار الاشمال
على الذاتي وعلى العرضي وان كان بغيره اي لما هيبة غير ما
معلومة الوجود سواء كانت معلومة العدم او لا
فذلك التعريف تعريفا اسمي منقسم الى الحد الاسمي
الرسم الاسمي باعتبار العرف في كنهه او علم وجوده
في الخارج انتقل الاسم باقسامه الى الحقيقي باقسامه
وهذا هو هذا التعريف من المطلب التصورية وفاقا الى
ظائف الوجهة من الحكم النقض والاثبات شيئا او
تحقيقا بشهادة فساد ما من عدم جامعته او عدم

كون التعريف جامعاً للأفراد أو عدم ما نعيه أو اشتراكه على
 اللفظ المشترك مثلاً وكذا الالفاظ للجارية والغريبة أو
 أو استلزامه فساداً لغير الثلاثة من الخصومات كما
 لتسوية وكذا الدور وكذا التعريف بالمساوي
 جهالة والاخف وبالجملة تصويره أي النقض
 الأجمال أن يقال أن تعريفك هذا غير جامع أو
 غير مانع أو مشترك على اللفظ المشترك مثلاً أو مستلزم له
 للتشاكل وكل تعريف هذا شأنه فساد ويبين الفا
 سد أو يبين عدم الجامعة والمانعة والاشتراك والال
 ستزام وأن يبين المفاد فيكون مكابرة غير مستو
 الا إذا كان الفاد بدعيها وأما الوظائف الموجهة من
 طرف للعرف فنع صغر القياس الأول أي قياس عدم
 الجامعة وصغر القياس الثاني أي قياس عدم الما
 نعية منعا حقيقياً أي حقيقة لغوية واستناداً لماريا أو
 كانه الاستناد أيضاً حقيقياً أي حقيقة في ذلك الجاز في الحذف
 واليد اشرنا بقولنا باعتبار دليلها أي الصغر لا لا
 الناقض على ما صورناه مستدل وهو الشهور

وأيضاً المذكور دليل الصغر ويجوز تعلق المنع
 بصغرهما كونه صغريهما مشيرة إلى مقدمتين الأولى
 أن تعريفك هذا غير صادق على مادة كذا والثانية
 أنها من أفراد المعرفة والأولى أن تعريفك هذا صادق
 على المادة كذا والثانية أنها من أفراد المعرفة فالمنع الأول
 متعلق بالأولى والآخر باخرى كذا على تقدير تسليم الأولى
 ويجوز منع كبريهما أي القياس الأول والثاني على
 مذهب للتأخرين ببيان الغرض من التعريف بأن يقال
 ما نهي أن كل تعريف غير جامع أو غير مانع فهو فاسد
 لم لا يجوز أن لا يكون غرض للعرف إيراد تعريف جامع
 ومانع بل يعني معنى غير هذا المعنى أو التوطئة للبحث
 الذي أو التيسر الذي أو غير معرف مخصوص عن معرف
 آخر مخصوص وإيراد تعريفات مخصوص لتبين معرفاً
 مخصوصة وهذه الأخرى لا تقضي الجامعة والمانعة
 كذا فتح الباب بعون الملك الوهاب بل عا مذهب الله
 لتقدم بين لانهم لا يشترطوا التناوي بين المعرفة
 المعرفة وهو لا ومنع كبريه القياس الثالث وهو

قياسا شتملا الاشراك والسند يظهر من المنع للردد والمنع
بالترديد في صغره اي يمنع صغره باعتبار كبراه باعتبار
انزياه يقال ان اردت بقولك ان تعريفك هذا مشتمل على
للتشرك اشتماله عليه بلا قرينة فلا تم الصغرى وان اردت
اشتماله عليه مطلقا والصغرى مسلمة لكن لا تم ان كل تعريف
مشتمل عليه فاسد او يقال ان اردت اشتماله على مشترك
غير جائز الارادة كل واحد من معانيه على حدة والصغرى
معدون اردت اشتماله عليه مطلقا مسلمة والبرى ممدون
عليه الاشتمال على الجواز فتأمل هذا اي كونه الوظائفة
في الثالث منع كبراه والمنع بالترديد في صغره فقط اذا
اذا لم يقيد صغره بلا قرينة والا وان قيد بقولنا بلا قرينة
بلن يقال ان تعريفك هذا مشتمل على التشرك بلا قرينة
فيمنع صغره ايضا اي كما يمنع كبراه ويمنع بالترديد
في صغره في عدم التقييد ومنع صغرى القياس الرابع
وهو قياس الاستلزام ومنع كبراه وسند هاهنا
معلوم مما مر في نقض الدليل لكمة الاخرى وتعلقه
للمنعين تسليم الاول فتصرو المنع بالترديد قد مر

تفصيل تذكر والنقضان الضعيفان قد مد الكلام
فيه فتذكر والاحسن ان معطوف على منع صغرى
الاول وتحرير اجزاء التعريف مع شرط مقارنة قر
نيت والله على المراد لان اجزاء التعريف يجب حملها على
التبادر وتغييرها اي تغيير اجزاء التعريف بعضها
او كلا او تحرير المعرف واما تغييره فغير جيد و
تحرير مادة التقصير والاحسن ان يجعل مجموع
هذه المحررات الثلاث اشهاد بمجموع منوع العدم
ففيه وفي المتن من التقلب ما لا يخفى على اللبيب واما
المنع مطلقا حقيقة او مجازا عقليا او لغويا او حذفا
بجواز كل منها او مع السند وللعارضة مطلقا حقيقة او
تقديرية من طرف الحكم فلا يتوجه الى التعريف لان الله
المقصود لهما بمنزلة نقاش ينقش لك في ذهابك صوت
شيء فاذا قال مثلا لا تشابهوا ناطق لم يقصد به ان
يحكم على الاشياء بانها حيوان ناطق والالكاء مصدق الا انه
مصورا بل اراد ان يذكر الاشياء ان يتوجه وهكذا الى ما عرفت
بوجه ما ثم شرع في تصويره بوجه الكمال ليس بالحدوث

حكم حتى يمنع فلا يصح ان يقال لان ان الاشياء اجواءنا
على فانه ذلك يجري مجرد ان يقال للكاتب لان كتابتك
واما اذا قيل الاشياء اجواءنا طوق واريد هذا مدلول لغة
وعرفا كما حكم فيمنع ويطلب عليه الدليل من اهل العلم والمال
المعروف بمنزلة نقاش مشير الى نفس نقشة فلا تجري فيه
الخطئة فلا يتوجه للناقشة الا ان يقبل لضم الدعوى
من المعروف بان تعريفه هذا احد وجوهه وهذا جرح
جزء ذلك فصل مثلا قيل هذا ابناء على جواز منع الرتبة
واللزم سيما في الروم الحقيقية النامة وان تعريفه
هذا جامع لجميع افرادها وان تعريفه هذا مانع غير حو
اخباره فيه وعار عن الفساد كلها كما سنلزم الشر
مثلا او اشمال الاشياء كذا مثلا في جواز المنع ان يمنع
احد والدعاوى الضمنية او كلها لو حدثت اما فجاز القوي
مطلق لكن لا بد في الثلاثة الآخرة او منع الجامعة والمنا
نعية والعولمة شاهد كلما قيل لا بد ان يكون مادة البعد
النقص من الحقائق فتأمل واما الوظائف الموجبة
من المعروف في المفهوم الاعتبارية اي التعريفات الغير

64
عقلية اثبات تلك الدعاوى الضمنية باقامة الدليل عليها
او على صحة تلك الدعاوى لان رفع الحذورات في الاعتبار
سهل عند من هو بالتوجيهات اهل لان حاصله يرجع
الى الاصطلاح فيصح تعريفه بما عليه الاصطلاح وبعده
تغيره اي التعريف جزاء او كذا في الكل اي في كل النوع
الست واثباتها اي تلك الدعاوى بابطال شاهد
وتحريم العرف ويجوز عطفه على الاثبات واما تحريم
التحريم قدم مرة وتحرير اجزاء التعريف وتحريم مادة
نقصه اي التعريف في الثلاثة الاجزاء وفيه تغليات
شيء يظهر بالتأمل الاخرى وهي المفهومات الحقيقية
كما او في الوظائف الجارية في المفهومات الاعتبارية
في مقابلة النوع الثلاثة الآخرة فتبصر واما الحال في
جواب النوع الثلاثة الاول وهي منع المدينة والبنية
والفصلية قد دفعها صعب اي شكل جد او دونه اي
عند دفعها او قريب من دفعها او ادنى منه خطر الى
الفتنة فيكون اصعب منه اذا مدخل فيه الاصطلاح
بل يجب فيه العلم بالذاتيات والعرضيات والتفرقة بين

الجاس والعواض وبين الفصول والخواص وهذا النوع
 من تعريف متعذر كما قرر بعض المحققين او يعجز القسم
 تلك الدعاوى ويقدر الدليل عليها فيجوز ان يعارض
 القسم ويقول واه كما في ذلك دليل مفروض ولا تتم على صحة
 دعواك وعند دليل دال على بطلانها وهو ان تعريفات
 هذا غير جامع لخروج الفرد الفلاني منه مع انه من افراد
 نوعه مانع لدخول الفرد الفلاني فيه مع انه ليس من اولاده
 ومثلها النسب مثلا التعريف هذا الجزم التعريف على
 للعرف او هو متحمل على اللفظ لا الترك فكل تعريف
 هذا شأنه فيلزم تعريفك بطوبى بين الفاسد على ما
 اشرنا اليه لانه في هذا التصوير مسامحة بنية لا يخفى على
 من له فطنة قوية واعلم ان تحصيل التصوير بالدها
 ود الثلاثة الاخيرة لا طراده في كل التعاريف والافرد
 باعتبار الثلاثة الاول ايضا وبعض التعريفات فلا تفعل في
 الوظائف الوجهة من طرف العرف تعلم سهلا وتفصيلا
 مما ذكرنا انما في جواب التفتيش الاجمالي الوارد على هذين
 التعريفين من المناقضة مطلقا والنقصين الحقيقيين

ووجه التميز والغير وجوز بعض المحققين وهو سيع اليه
 الشريف قدس سره ان يعارض القسم من غير الاعتبار او اعتبار
 الدعوى من العرف والتقدير او فرض الدليل المفروض دلالة
 له عليها ويقول ان ما ذكرت من التعريف معارضته
 لك التعريف وكل تعريف هذا شأنه ففاسد وينبغي ان
 يعلم ان المعارض الساتر الذي هو تقدير الدليل فلهذه الال
 المعارضه مثل النقص الاجمالي الوارد على التعريف مطلقا
 على ان يعارض الافاضل واما الوظائف من طرف العرف
 فيمنع تعارض التعريف مستندا بالرسمة او جواز ذكر
 التعريف للمعارض سيما في تعريف العرف العلم بما يصح من
 المعروف به احكام العقل ويقول القسم للمعارضه بان
 الاعتقاد القنفي لكون النفس فيقول العرف لا يتم تعا
 رض تعريفك وانما يعارض او كما حد او حديثه من الجوا
 كونه رسما لانه اذا سلم حديثه بطل حديثه حد نفسه
 لا يكون له واحد حقيقيا مختلفا والا فلا اذ لا تعاند
 بين مفهوم هذين المدين لجوازا يكون احدهما احدا
 والاخر رسما وانما التعاند بين حديثهما في واحد

وهو الاستناد بالرسمية الظاهرية والاستناد بالاسانيد
السابقة ويجوز ان يكون الاستناد بالرسمية رسمية تعريفية للعرف
فتصرفه قال بعض الفضلاء في تعليقه على الاداب السعدية
والصواب اصل جميع الاعتدالات الواردة على التعريفات
من النقص والمعارضه مطلقا سواء النوع الثلاثة الاول منع
حدية التعريف ومنع جنسية جزئية وفصلية مثلا لان مقادير
تصادمة من العرف البتة بخلاف الثلاثة الاخيرة كما لا يخفى
على ذوي الفطرة السليمة على وضع الدعوى براس على وجه
الفتح التعريف او على كونه الناقض او المعارض مطلقا مدعيها
ابتداء فاد التعريف مستند لا عليه ببعض الشواهد الا ان
السابقة فيكون المعرف سائلا خارجا بلا احتياج الى ملاحظة
عقود القيمة وتوجد لها اوجع ملاحظة الدليل المقدر عليها
ولا الى البناء على القول المرجوح ولا الى اعتبار النية للعرف
ما فيه فتأمل فيه وان كنت قاسما تقريبا حقيقيا وهو اي
التقييم الحقيقي ثم يعود متباينة في المدق الى القسم الذي هو
الفهوم الكل وبسبب الاقسام الخاصة منه اقسام حقيق
وينبغي ان يعلم ان القسم لوكا جنا والقيود للضموم

فصلا يكون التعريف الخاص من التقييم للاقسام حد اتماما
او ناقصا وعليه فليس او تقيما اعتباريا وهو اي التقييم
الاعتباري ثم يعود متباينة في الجبل الى القسم الذي هو
الفهوم الكل وهما او حدان التقييم من المبادى والنقود
وهذان من المبادى التصديقية والحقيقة وفائدة يظهر من
اللاحق على ما افاده سيد المفسرين فالوظائف الواجبة
من التقييم النوع مجازا لغويا مطلقا سواء كان بالسند او
بدونه والمعارضه التقديرية اذا اعتبر الدعوى الضمنية
مثل كون التقييم صحيحا متعلق بها والنقص الاجمالي
التي هي بخصوص لفاد اي شهادة الفاد المخصوص
ويجوز تعلقه بها وتفصيل تصويرها علم مما سبق
مثل التدخل اي تداحل الاقسام وعدم الحصرية اي
عدم كونه التقييم حاصر الاقسام وكذا كونه قسما
فما منه وقسم الشيء قيمته وكونه التعريف الحاصل
من التقييم مثلا بخل ما قبلنا مل واما الوظائف الواجبة
جهة من صاحب التقييم في التقييمين او نقص الشيء
والمعارضه التقديرية فقيم يغلب النقصان الحقيقي

وفيه ايضا تغليب وتغريب للقيم وتغريب للاقام قدم
 بيانه وتغير التقيم ومنع الصغرى القائلة بان
 تقيمك غير حاصرا قائمه وعليها فق فقط اي دونه
 منع الكبير هذه الوظائف لو كانت التقيم المتعلق للنوع
 حقيقيا ومنع الكبير القائلة بان كل تقيم غير حاصر
 لا قامه ففاسد مثلا ايضا اي كنع الصغرى مع
 الوظائف السابقة لو كانت التقيم المتعلق للنوع اعلم
 اعتبارا اما في المناقضة فاثباتها اي الدعوى الضمنية اما
 اما بلاقامة اي باقامة الدليل على صحتها او بابطالها
 هذه المذكورة او باحد الطرفين من التقيم والاقام
 والتغير اي تغيير التقيم واما على كونها اي التقيم
 المذكورين من المبادئ المتصدقة صورة فقط على ما
 افادة السيد الشريف او حقيقة كما انها منها صورة
 على ما افاده التفاتا في حق اي الوظائف للوجه من
 التقيم كالاولى كما هي على كونها من المبادئ التصورية في
 جميع الاحوال اي جميع اي جميع الوظائف المذكورة منع
 زيادة للتعلم الى اري اللغوى والمعارضه التقديرية

بلا اجتهاد او اعتبار الدعوى الضمنية والعدل الصواب
 السابق لبعض الفضلاء اي جمع جميع الاعتراضات على
 وضع الدعوى جارها كما لا يستلزم استثناء وقصر عليه
 او علم التقيم في جميع الوظائف السابقة من الطرفين
 التقييدات والتخصيصات والمراد منها التخصيصات المذكورة
 وبجملته بكونه التخصيصات للحصرية لكن باعتبار النسب
 الغير الصريحة فانظر اليها بالانظار الصحيحة للانظار
 الغير الصحيحة والصحيحة وفقد الله تعالى بالاطراف العينية
 الواقعة في التبريرات اي في تحرير المدعى وللقد مات ويجوز
 ان يكون المراد منها الدلائل والحقيقات والمراد منها
 الدلائل الدلائل ومما ينبغي ان يعلم هل هناك السؤال قد
 يتعلق بالفهام وبشيء بالاستفسارية وهو مطلب يتأ
 معجم اللفظي الغلب وانما يسمع اذا كان في ذلك
 اللفظ اجمالا وغرابا وله اقد ما ينكم في الاستفهام
 فيه الاستفهام والافهم بل اج ونعت ولقائده المنا
 ظرة مفوت اذ ياتي السائل بهذا في كل لفظ يقرب له
 لفظ فينسل والجواب عن الاستفسار بيان ان ظاهرا

و مقصودة اما بالنقل عن اهل اللغة او العرف العام او العرف
 الخاص او بالقوانين المصنوعة معناه يخرج عن ذلك كله فا
 لتغير ما يصلح للتفسير والافكوك من جنس اللعب فيخرج
 مما وضعت له المناظرة من اظهار الصواب كذا فهم من تقرير
 بعض الفضلاء كذا فيه شيء فليتامد وانما قيل في الاغلب
 لانه يختص بشيء معنى اللفظ بل يقال لم يقل ولم قال كذا
 استفسار عن نكتة ما فعل على هذا النوال والآخرى
 انه لا يكون هذا اللفظ مؤاخذه ولا محلا للثوب بل المحل
 له هو بيان النكتة **ومما ينبغي** على اهل الباخنة ولذا ذكره
 انه يعلم ويعمل النكتة من اداب المناظرة احدها الاحتل
 عن الاجازة لا يكون محلا لفهم المقال وثانيها من
 الاطاب لا يؤدى الى عرفهم الطبيعة ورابعها عن
 استعمال الجمل في الكلام لا اللال وتأتها عن استعمال
 الفاظ الغريبة لا يؤدى لئلا يلزم التردد وفهم للرام
 وخامس عن الدخيل في الكلام قبل فهم للرام لئلا يلزم
 الضلال في البحث واللفظ والاباء بالاعادة لاجل
 الافادة اذا الكلام قبل الفهم اشنع من الاعادة وسارها

عن النعوص لا يدخل في للرام لئلا يشتر الكلام ويجعل العبد عن
 للرام وابيها عن الصحة ورفع الصوت في المقال انهما من او
 صاف للجمال يتروا بذلك جهلهم ولئلا يغلب عليهم
 خصمهم وثامنها المناظرة مع اهل المجادة والاحترام
 لئلا يشغل ذهنه بحال قدر الخصم والاحتشام
 فيسقط حدة ذهنه وينطق وقته وتاسعها ان لا
 ان خصم حقير ضعيف لئلا يؤدى اخفاره الى مدور
 كلام سخي فيكون مغلوبا الخصم الضعيف
 بالافحام مع ان هذا المشنع وجوه
 الالتزام وعلى الله التوكل
 وبه الاعتصام ثم
 الرسالة بعون
 الملك العلام
 عن بد احمد بن
 سليمان طاب
 العزيز في
 عمار الامام



VO.



✓ (

VI

۷۸

69

هذه طاش كبرى



قوله لا مانع آه فيه برعة الاستلال لانه اشارة الى المعنى الثاني وهو عوارض ذاتية بموتوع العلم وهو البحث ولقد احسن انه متعلقات لتتناسب كل منها لان الصطاع مناسب للمنع والقضاء وشريك الباري وعن الله تعالى لا اله الا هو فليكن جامدا لله تعالى حمزة حمزة حمزة حمزة

هذا هو العلم ببحث فيه عن العوارض ذاتية لا بحث باعتبار طبيعة الوجود الذاتي واما جهة التوفيق فهو علم يعرف بكيفية الاستمرار عن لفظ في المناظرة ومن الاول يعلم الموضوع ومن الثاني يعلم الغاية عبد الرحمن رحمة الله عليه

لانه مدار المناظرة على الظاهر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا مانع لعطائه ولا معارض لفضائه ولا منافض لانشائه والصلوة والسلام على سيد انبيائه وسند اصفيائه وعلى اله وصحبه ائمة اوليائه وبعد فقد كنت كئيبا عذرا من السطور مع قلة البضاعة وكثرة الفتور في علم المناظرة فقصبت الان شرحها بعون الله لذلك الوهاب احمدك اللهم يا مجيب كل سائل اترصفه المضارع لبدل على الاستمرار التجدد واترجمها الى كناية عن نفسه ليدل صريحا على حده بخصوصه وكره لحدود بطريق الخطاب ليكون حدة في مقام الاحسان للغير بان تعبد الله كما نك تراها وعقبته بكلمة اللهم اظهر اكمال الفرائض في اداء حق الخد اذا النداء في حقه تعالى لا يحل الاعمال

على صفة الماض والاسم ان هذا الكلام اما ان يكون في مقابلة اشارة الى الماض فيكون المعنى انه لم يؤثر الماض في الماض يدل على ان الماض والمضارع اعلى الاستمرار والاستمرار في مقام الماض واما ان يكون في مقابلة ما هو المشهور لان في المضارع الاستمرار او التجدد والاستمرار التجدد او التجدد اشارة الى الاعراض بالغير وهو مرغوب في مقام الماض من جهة انه اذ كان في الماض خلفه وكل شيء يتبعه فهو اذ في هذه

اصحاح بقر بقره قلبه وبابه قطع وبهر القراءاته حتى غلب ضوؤه الكواكب

هذا هو العلم ببحث فيه عن العوارض ذاتية لا بحث باعتبار طبيعة الوجود الذاتي واما جهة التوفيق فهو علم يعرف بكيفية الاستمرار عن لفظ في المناظرة ومن الاول يعلم الموضوع ومن الثاني يعلم الغاية عبد الرحمن رحمة الله عليه

والفرض

والفرض وامر دله يا مجيب كل سائل اكمال الفرائض الصراعة و اشارة الى اللوعود في قوله تعالى ادعوني استجب لكم وسلت في ذكر التبرع الطريقة المذكورة واسأل على نبيك المبعوث باقوى الدلائل والبراد باقوى هو الفرائض لان اظهر للجزات وذلك لان اعجاز نفسه دليل للبلغاء و بطون فخواه دليل لارباب الخفايا مع انه معجزة باقية على وجه كل زمان وعلى اله وصحبه المنوسلين باعظم الوسائل وللرادي به يتناجد على الله عليه وسلم لان دينه اكمل الدين وشرعه افضل الشرائع الذي شرفه الله تعالى بالبرأة عن النسخ والتبديل وله الشفاعة الكبرى يوم القيمة والوسيلة والمقام المودع في الجنة الى غير ذلك من الفضائل في وسيلة من شأنه كذلك ما جرى البحث بيني والسائل هو ما خوذ من سألته عن الشيء وهو الجار في البحوث والدراسات ما خوذ من جواب السؤال فيكون هذا براعة الاستلال صريحا واما الجواب في الفقرة الاولى من لفظ السائل فهو ما خوذ من سألته الشيء وهو بمعنى السؤال المعروف فالجواب

هذا هو العلم ببحث فيه عن العوارض ذاتية لا بحث باعتبار طبيعة الوجود الذاتي واما جهة التوفيق فهو علم يعرف بكيفية الاستمرار عن لفظ في المناظرة ومن الاول يعلم الموضوع ومن الثاني يعلم الغاية عبد الرحمن رحمة الله عليه

هذا هو العلم ببحث فيه عن العوارض ذاتية لا بحث باعتبار طبيعة الوجود الذاتي واما جهة التوفيق فهو علم يعرف بكيفية الاستمرار عن لفظ في المناظرة ومن الاول يعلم الموضوع ومن الثاني يعلم الغاية عبد الرحمن رحمة الله عليه

هذا هو العلم ببحث فيه عن العوارض ذاتية لا بحث باعتبار طبيعة الوجود الذاتي واما جهة التوفيق فهو علم يعرف بكيفية الاستمرار عن لفظ في المناظرة ومن الاول يعلم الموضوع ومن الثاني يعلم الغاية عبد الرحمن رحمة الله عليه

هذا هو العلم ببحث فيه عن العوارض ذاتية لا بحث باعتبار طبيعة الوجود الذاتي واما جهة التوفيق فهو علم يعرف بكيفية الاستمرار عن لفظ في المناظرة ومن الاول يعلم الموضوع ومن الثاني يعلم الغاية عبد الرحمن رحمة الله عليه

ما خوذ من اجابة السؤال فيمكن ان يعتبر فيه براعة
 الاستهلال بطريق التورية ولا يخفى ما في لفظ الدلا
 تل والبحث من براعة الاستهلال ايضا وفي لفظ
 لو سائلو السائل من الجحيس وبعد فهدر
 علم الاداب واللام فيها للعهد الخارج ليعني
 وهذا الفن لاداب البحث لخصتها مجتمعا عن
 طرف الاحتصاد الاختصاص لاداب لان كل واحد
 منها محل البداغة كما يبي في موضعه وقد قيل
 كلاما في الامور زعيم وخيل الامور وسطها والله تعالى
 اسأل ان ينفع بها معاشر الطلاب وتقدم مفعول
 اسأل التخصيص مع الاهتمام وما توفيق الاباء له
 عليه توكلت واليه المآب اي للمصير المرجع اعلم
 قبله تنبيه على ان ما بعده مما ينبغي ان يعتني ببناء
 ويهتم لتحصيله ان لناظرة في اللغة مؤنثة امام
 النظر او من النظر بمعنى الابصار والانتظار وفي
 الاصطلاح في النظر بالبصرة من الجانبين والنسبة
 بين الشئين اظهار الصواب والمراد بالنظر توجه

بين كل واحد من هذه المعاني والاصطلاحات
 كما اذا قال المعلق العالم حادث في قوله تعالى
 والابصارية ايضا توجد في اصطلاحها كما اذا
 قال المعلق العالم حادث في قوله تعالى
 لا ثم ان العالم حادث في قوله تعالى
 وابصاره الانتظار ايضا يوجد في اصطلاحها كما
 كان انتظارها قبل دخول البحث

في قوله تعالى
 لا يا سائلو
 من الجحيس
 في قوله تعالى
 لا يا سائلو
 من الجحيس

النفس نحو العقول والبصرة للقلب بمنزلة البصر العين
 وانما قيد النظر بها لاجراجه النظر قبل تحرير البحث
 لان النظر هناك لا يكون بالبصرة والمراد من الجانبين
 للعلل والسائل للاختصاص بها في عرف هذه القضا
 فلا يكون مخالفة المتفكرين في النسبة من غير تكلم ونظر
 معلوم ومن علم في احد طرفي الحكم لاف النسبة مناظرة اذ لا
 يطلع عليها للعقل والسائل والمراد بالنسبة النسبة لقيمة
 المتناولة الكلية والانصالية والانصالية والمراد بال
 شئيين الموضوع والحول والقدم والتالي وغيره
 عند النظر في نفس النسبة من انها اعتبارية او ثاب
 تية في نفس الامر والاختصاص النظر بهذه الصورة
 واراد باظهار الصواب الاشارة الى غرض المناظرة وعنه
 فمد اظهار الصواب اهم من قصد اظهاره في يده مع ال
 خلق للخصم وقصد اظهاره في يد الخصم ولا يخرج شئ
 من القصد من المذكورين عن كونه غرضا للمناظرة
 الا ان السلف كانوا يقصدون ظهور الصواب على يد

هو ثبت امور معلومة للشاوي
 الى مجهول التعلل والتصديق هذا
 اليك بمبراهنا سبع
 والمراد بالعلل هو لا افظ للوضع لا اقامة
 للحجج ومنه السائل هو المارم للوضع بالبيع
 والمعارضة شرح اداب البحث
 والمراد بالنسبة النسبة لقيمة الكلية المقيدة بالمخاطب
 فائدة ثامة للجانية كانت اوسلية شرح
 اداب البحث

قوله حفظ او وضع كانه ان حفظ وضع
 سواء كان صحيحا او فاسدا او هدم وضع
 للخصم سواء كان صحيحا او فاسدا شرح

لنقسم دفع الحظ النفس ونوقف هذا التعريف بعدم
صدقه على لائق منع مجرد اذ ليس له نظر في النسبة و
يجاب عنه بان المنع مفوت لا يثبت النسبة فيكون مز
قيل النظر فيها وكل من الجانبين وظائف اعتبرها
العلماء والمناظرة اذ اب استحسنها بعضهم السلف
وهو الامام الرادى رحمه الله عليه واما وظيفة السائل
السائل فثلاثة واما فدمها وان كان في وظيفة للعقل
اقدم في الوجود لان المناظرة لا تتحقق الا بانضمام
وظيفة السائل اليها احدها المناقضة ويسمى
بالنقض التفضيل وتاثيرها النقض وقد قيد بالاجازي
وتاتىها المعارضة وتنقسم الى المعارضة بالقلب وبالمعارضة
بالمثل وللعارضة بالغير ويجوز تفضيلها لانه او السائل اما
ان يمنع مقدمة الدليل واما قدم المنع في الذكر لعقله
بحر الدليل والجزء مقدم على كل طبع او يمنع الدليل نفسه
او يمنع الدلول واما قدم منع الدليل لانه اصل النسبة
لا للدلول والاصل مقدم على الفرع طبعاً فان كان الاول
وهو منع مقدمة الدليل فان منع مقدمة الدليل جزاً

اي ان كان الدليل من وظيفة للعقل ما سافر في هذه الرسالة
هو الظاهر فكونها اقدم في الوجود بين البطال وان
كانه المراد وظيفة للعقل مطلقاً اي من غير ان يكون
في هذه الرسالة اقدم في الوجود اي من غير ان يكون
وظيفة للعقل اقدم في الوجود اي من غير ان يكون
لا يتحقق الا بانضمام منتهى ان وظيفة السائل
منيت له عوايه اذ الفهم منه ان وظيفة السائل
مها البها وهذه العلة بمنزلة وظيفة العقل
التي تغني مقدمة السائل عن الوجود فلا يكون وجباً
لقدوم وظيفة السائل من الوجود وبعد التثبت و
التي لا يحل هذا الحيل من الاصطلاح فتأمل
المنع من هذه تطلق على ما ينوقف عليه لماث
الاتم وتارة تطلق على فنية جعلت جن قياح
وتارة على ما ينوقف عليه صحة الدليل والبراهين
احد الغيبين الاخرين

عن الشاهد او منع مقدمه مقروناً بالسند الذي
هو شاهد المنع بان يقول لان هذا لا يجوز ان يكون
كذا او يقول لان ذلك وانما يلزم هذان لو كان كذا او
لانم كيف وطال كذا فهو المناقضة ومنها اي المناقض
نوع مندرج تحتها يسمى في قانون التوجيه بالحل
وهو اي الحال عند المناظرين تعيين موضع الغلط
وهو كسائر انواع المناقضة واردة على مقدمة من مقدمات
الدليل وانما الفرق بينهما هو ان الحال انما يورد على مقدمات
مبنية على الفلظ بسبب اشتباه شيء باخر ولا يشترط
ذلك في سائر انواعها بل يكفي فيها بالمنع لطلب الدليل
واما منعه اي منع السائل مقدمة الدليل بالدليل
اي باقامة الدليل على خلافها فهو غضب غير مستحب
عند المحققين من اهل النظر خلافاً للبعض وهو مو
لانا ركن الدين العميدى واما لم يسمعه ولا مستلماً
منه لم يخط في الحب البحث لانقلاب وظيفة المتخاضمين
نعم قد يتوجه ذلك اي منع سائل على تلك المقدمة
التي منعها السائل بالدليل لان دليل السائل ح يكون

لأنه اذا كان الدليل من وظيفة للعقل ما سافر في هذه الرسالة
هو الظاهر فكونها اقدم في الوجود بين البطال وان
كانه المراد وظيفة للعقل مطلقاً اي من غير ان يكون
في هذه الرسالة اقدم في الوجود اي من غير ان يكون
وظيفة للعقل اقدم في الوجود اي من غير ان يكون
لا يتحقق الا بانضمام منتهى ان وظيفة السائل
منيت له عوايه اذ الفهم منه ان وظيفة السائل
مها البها وهذه العلة بمنزلة وظيفة العقل
التي تغني مقدمة السائل عن الوجود فلا يكون وجباً
لقدوم وظيفة السائل من الوجود وبعد التثبت و
التي لا يحل هذا الحيل من الاصطلاح فتأمل

لأنه اذا كان الدليل من وظيفة للعقل ما سافر في هذه الرسالة
هو الظاهر فكونها اقدم في الوجود بين البطال وان
كانه المراد وظيفة للعقل مطلقاً اي من غير ان يكون
في هذه الرسالة اقدم في الوجود اي من غير ان يكون
وظيفة للعقل اقدم في الوجود اي من غير ان يكون
لا يتحقق الا بانضمام منتهى ان وظيفة السائل
منيت له عوايه اذ الفهم منه ان وظيفة السائل
مها البها وهذه العلة بمنزلة وظيفة العقل
التي تغني مقدمة السائل عن الوجود فلا يكون وجباً
لقدوم وظيفة السائل من الوجود وبعد التثبت و
التي لا يحل هذا الحيل من الاصطلاح فتأمل

فإنه اذا كان الدليل من وظيفة للعقل ما سافر في هذه الرسالة
هو الظاهر فكونها اقدم في الوجود بين البطال وان
كانه المراد وظيفة للعقل مطلقاً اي من غير ان يكون
في هذه الرسالة اقدم في الوجود اي من غير ان يكون
وظيفة للعقل اقدم في الوجود اي من غير ان يكون
لا يتحقق الا بانضمام منتهى ان وظيفة السائل
منيت له عوايه اذ الفهم منه ان وظيفة السائل
مها البها وهذه العلة بمنزلة وظيفة العقل
التي تغني مقدمة السائل عن الوجود فلا يكون وجباً
لقدوم وظيفة السائل من الوجود وبعد التثبت و
التي لا يحل هذا الحيل من الاصطلاح فتأمل

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والوجدان
فانما هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والوجدان
فانما هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والوجدان

معارضة الدليل المقدمة وهذا امر على قانون التوجيه
وهذا هو الذي بعث الجوزين للغضب على جوابهم الا
لانه غير صحيح لان احاطه ثانيا لا يصح اكان اصلا
اولا وان كان الثاني وهو منع نفس الدليل فان منع
بالشاهد فهو النقص ويسمى اجابا لانه راجع الى
منع شيء من مقدم الدليل على الاجال وذلك الشاهد
على نوعين احدهما تخلف الحكم عنه لان المولود
لازم للدليل وتختلف اللازم عن المولود لا يمكن فلا يكون
تخلف للمولود عن الدليل الا لفساد فيه وثانيهما
استلزام الدليل لالحال وذلك لان الامور الحقيقة في الو
الواقع لا يستلزم الح والاستلزام الدليل لا يكون
الاعدم محتمل في الواقع واعلم ان النفس قد يكون
باجزاء الدليل في صورة التخلف بعينه بلا تغيير وقد
يكون باجزاء ملخص الدليل ويزيد في الصورة المذكورة
فلا يخرج التغيير المذكورة عن كونه نقضا وقد ينقض
الدليل بترك بعض الصفات ويبقى نقضا كسور او اما
منعه اي منع السائل نفس الدليل بلا شاهد من الشاهد

وهذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والوجدان
فانما هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والوجدان
فانما هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والوجدان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والوجدان
فانما هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والوجدان
فانما هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والوجدان

لذلك كورين فهو مكابرة غير مسموعة اتفاقا من ارباب
النظر وذلك لان المنع على شيء غير مدلل يكون لطلب الدليل
فيسمع لان استعلام غير للعلوم جائز عرفا واما منع
نفس الدليل فهو استعلام اثبات في نفس الامر
فيكون راجعا الى جمل السائل ولا يلزم من عدم
علمه بالشيء عدمه في الواقع وان كان الثالث وهو
منع للمولود فان منع السائل للمولود بالدليل فهو
للعارضة واما منعه بلا دليل فهو مكابرة ايضا اكنع
نفس الدليل بلا شاهد اتفاقا من ارباب النظر لما
قررنا اتفاقا واعلم ان للعارضة مقابلة الدليل بدليل
آخر مما يمنع الاول وثبوت مقتضاه وهو جرحه
حكم بان يقيم دليلا على نقبض حكم المطوفى عليه
بان يقيم دليلا على صحة شيء من مقدمات دليله بعد
اثبات المعلن تلك المقدمة بالدليل والاول يسمى معا
رضته وحكمه والثاني معارضة في المقدمة ويكون
بالنسبة الى علم الدليل مناقضة والمعارضة في حكم
امان يكون بدليل المعلن بعينه وهو معارضة

وهذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والوجدان
فانما هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والوجدان
فانما هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والوجدان

وهذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والوجدان
فانما هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والوجدان
فانما هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والوجدان

المعلن لدليل المعارضة بما من من وظائف السائل اذ يصير
 المعلن اى عند المعارضة كالسائل في صحة اجراء وظائفه
 وبالعكس اى يصير السائل كالمعلن في استلزام وظائفه
 ثم ان من يكون بصدور التعليل قد لا يكون مدعي بل يكون
 ناقل عن الغير فلا يتوجه عليه اى الناقل للنع اى منع
 المنقول بل يطلب منه اى الناقل تصحيح النقل فيحضر
 الناقل الكتاب للمنقول عنه لانه لم يدع الا صدور هذا
 للمنقول عن قائم لاصحة المنقول وذلك لان مدار النع
 دعوى ثبوت الحكم فتفي بانتفاءه الا يريد ان المنع
 لا يتوجه على الحدود بعدم الحكم فيها اما اذا حكم
 بالحد على الحدود فيمكن توجه النع عليه مثلا لا
 يصح ان يقال لانهم ان الانسان حيوان نافع فان ذلك
 يحرم حرمان ان يقال للكاتب لان كتابك نفع ببيع ان
 يقال لانهم ان هذا احد الانسا والحيوان جنس له او
 الناطق فصلا له الا غير ذلك فان هذه الدعاوى ما
 دية عند وقابلة للمنع هذا الذي ذكرناه مروطا
 نف السائل والمعلن طريق المناظرة الجارية بينهما

قوله لعدم ملكه فيه هذا الكلام ان
 مشهور الا ان قلنا في تعريفه
 بان حيوان ناطق فان الحكم على
 الانسان بكونه حيوان ناطق
 ظاهر لا يتكلم الا كما برة
 مقتضى م م م
 واما ما صدر من النع الواقع في
 التعريفات راجع الى الدعاء و
 هو الضمنية فيكون مجازا لانه
 لا يمنع المدعى الا مجازا لانه

هذا اذا لم
 عا حكم على
 الانسان
 بالبيع باناطق
 واما اذا حكم عليه
 فتوجه عليه المنع

واما ما لها اى ما يؤل اليه المناظرة فهو ان في الضمير
 للشأن لا يخفى البحث عن امرين اما ان يعجز المعلن عن
 اقامة الدليل على مدعاه وسكت على المناظرة فذلك
 العجز والسكون هو الا في ام في اصطلاحهم او يعجز السا
 عن التعرض له اى للمعلن بشئ مما ذكر من وظائفه بان
 يستلزم دليل للمعلن الى مقدمة ضرورية القول بان يكون
 انكارها خروجا عن طور العقل او يستلزم دليل الى مقده
 من صلبه عند السائل فيكون يخطئ الى القبول وذلك
 العجز هو الا لزام على اصطلاحهم في اى على تقدير عدم
 خلو البحث عن احد الامرين المذكورين ينتهي المناظرة اذ
 الاحتمال الثالث مردود اذ لا قدره لهما اى المعلن و
 السائل على اقامة وظائفهما الى النهاية لعدم وفاء
 الطاقاة البشرية على ذلك واما اداب المناظرة فهي
 تسعة اداب احدها ان ينبغي للمناظر ان يحترق عن
 الايجاز والاحتصار في الكلام لئلا يكون محلا بالفهم و
 ثانيها ان ينبغي ان يحترق عن الاطناب لئلا يؤدي الى
 الملل وثالثها ان ينبغي ان يحترق عن استعمال الالفاظ

الغريبة في البحث فلا يؤدي الى غير الفهم ورابعها ان ينبغي
 ان يحترز عن استعمال اللفظ الجهد في البحث بلا تقييد يدل
 على المعنى المقصود لتلا يلزم التردد في فهم المراد ولا
 يأس بالاستفساد او استفساد الختم مع اللفظ الجهد
 وبعض المناظر من عدو ذلك الاستفساد سؤالا
 لكنه سؤالا بالمعنى القوي لا بالمعنى الا حطال وفي هذا ما
 يجوز اذا كان في اللفظ غرابة واجمال ليس معناه اما
 بالنقل عن اهل اللغة او بالنقل عن اهل العرف العام او
 الخاص ولا يجوز فيما عدا ذلك لكنه نعمته معونا لغرض
 المناظرة الذي هو اظهار لصواب ولذلك قيل ما يوجد
 فيه الاشباه حسن فيه الاستفهام وخامسها ان
 ينبغي ان يحترز عن الدخول في كلام الخصم قبل الفهم اي
 قبل فهم مراده لتلا يلزم الضلال في البحث ولا يأس بالا
 عادة وان افتقر الفهم الى الاعادة مرتين اذا الكلام
 قبل الفهم اقم من الاعادة وسادسها ان ينبغي ان
 يحترز عن التعرض او تعرض للمناظر لما لا دخل في المقصود
 لتلا يتشر الكلام ويحصل البعد عن المرام وهو اظهار

الصواب في مجلس واحد وسابعها ان ينبغي ان يحترز عن الم
 القحك ورفع الصوت أثناء المناظرة وأما الثامن
 اظهار البطش وغريك اليد وما يدل على السفاهة
 لان هؤلاء هم اوصاف الجهال يسترون بذلك جهلهم
 قال بعض ملوك اذا الزمت حجة قابلني بالصحة والحققة
 ان كان منك الحرام من فقهه والذب في العجز ما افقه
 وبرود بالتعجب بدل الحقيقة وما افهمه بدل افقه
 وتامنها ان ينبغي ان يحترز المناظر عن المناظرة مع اهل
 المهابة والاحترام لئلا يكثر ذنبه بجلال قدرتهم
 فسقط حدة ذهنه ودفنته ويفوت عرض المناظرة
 وتاسعها ان ينبغي ان لا يغيب المناظرة للخصم خفيلا
 الا ان استخفار الخصم ربما يؤدي الى صدور الكلام
 الضعيف عن المناظرة فيكون سببا لغلبة الخصم الضعيف
 عليه وهذا اشنع وجوه الالزام وهذا
 الذي ذكرناه من وظائفه الخاصة
 واداب المناظرة غاية ما سئل في هذا
 الباب اي باب اداب البحث

٨٦

76

اذلا امر يد عليها في تقريده

القواعد والامول

ومر الله التوفيق

لاظهار الحق

والهام الصواب

في كتاب

و الحمد

الله

على

التمام

وعلى

واله

افضل

الصلاة

والسلام

تمت

تمت

تمت

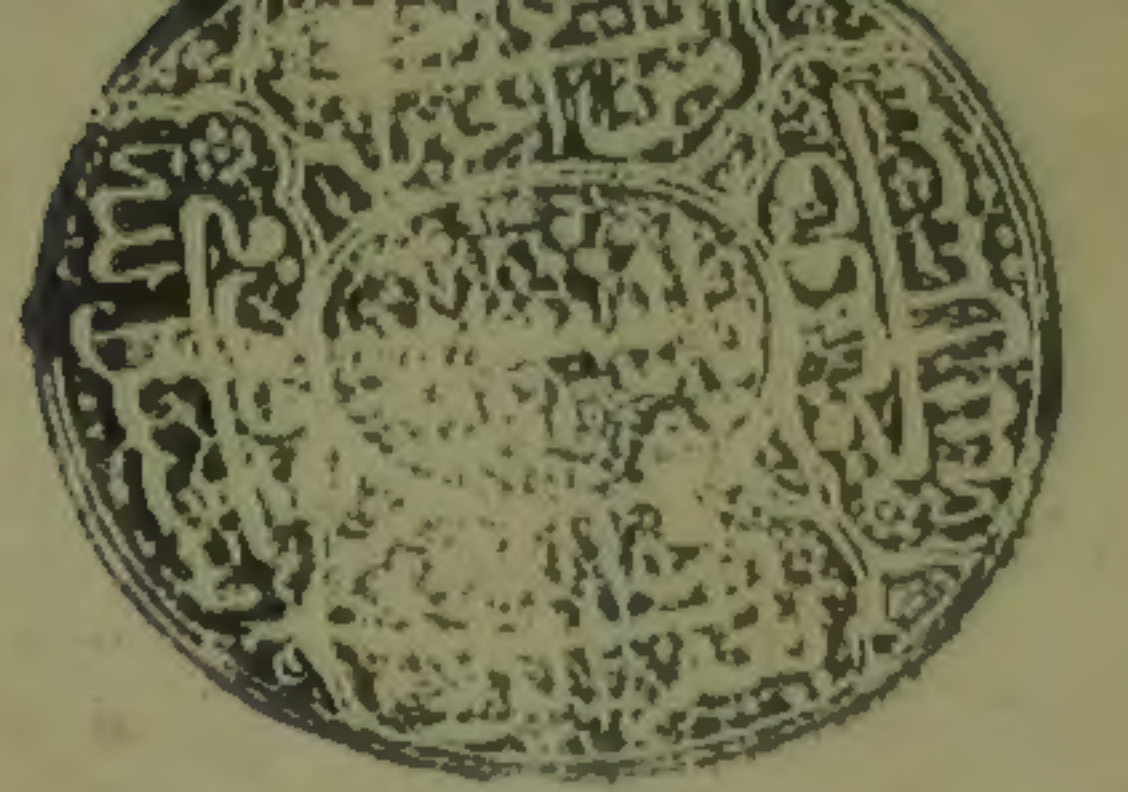
تمت

تمت

تمت

تمت

تمت



اعلم ان مناقضة السائل على المدعى المدعى على عشرة اوجه لانه
 اما ان يمنع الصغير الدليل او كبراه او كليهما على التعيين
 او يمنع المدعى على سبيل الجواز العطف او اللحق وعلى جميع
 التقادير اما ان يكتفى بالمنع مجردا او مع السند فيكون ارفق
 عشرة ووظيفة للعقل في مقابلة كل واحد منها سبعة
 ماعدا اقسام المسئلة وفيها خمسة فيكون مجموعها
 من قسمات المسائل ان يمنع الصغير مع السند
 فللعقل اثبات المقدمة للمنوعة وتحرير المقدمة
 للمنوعة وتحرير المدعى ان كانت المقدمة الممنوعة المستلزام
 وتغيب المدعى باطل السند المساوي وتغيب الدليل و
 الدخلى في السند بان لا يصلح للسندية او انه في حد ذاته غير
 صحيح او الدخلى في تغيب السند وان منع الكبير مع السند
 فللعقل الواثقة السبعة المذكورة وان منع المدعى منعها جازا عقليا
 مع السند فللعقل الوظائف السبعة المذكورة ايضا وان منع
 المدعى منعها جازا اخذ فوا منعها فللعقل الوظائف السبعة
 المذكورة ولان منع الصغير منعها جازا فللعقل الوظائف
 الستة الاولى وان منع الكبير منعها جازا فللعقل الوظائف
 الستة المذكورة ايضا وان منع كليهما على التعيين مجردا
 فللعقل الوظائف الستة المذكورة ايضا وان منع
 المدعى منعها جازا عقليا مجردا فللعقل الوظائف المذكورة
 وان منع المدعى منعها جازا اخذ فوا مجردا فللعقل الو
 وظائف الستة المذكورة ايضا فالجمله ثمانية ووظيفة تقرير
 عمر افندي الاختصار

بسم الله الرحمن الرحيم
 في جواب سؤال
 من منع المدعى الصغير
 من منع المدعى الكبير
 من منع كليهما
 من منع المدعى جازا
 من منع المدعى جازا عقليا
 من منع المدعى جازا اخذ فوا
 من منع المدعى جازا مجردا
 من منع المدعى جازا عقليا مجردا
 من منع المدعى جازا اخذ فوا مجردا
 من منع المدعى جازا مجردا

منع المدعى الصغير
 من منع المدعى الكبير
 من منع كليهما
 من منع المدعى جازا
 من منع المدعى جازا عقليا
 من منع المدعى جازا اخذ فوا
 من منع المدعى جازا مجردا
 من منع المدعى جازا عقليا مجردا
 من منع المدعى جازا اخذ فوا مجردا
 من منع المدعى جازا مجردا

بسم الله الرحمن الرحيم
 في جواب سؤال
 من منع المدعى الصغير
 من منع المدعى الكبير
 من منع كليهما
 من منع المدعى جازا
 من منع المدعى جازا عقليا
 من منع المدعى جازا اخذ فوا
 من منع المدعى جازا مجردا
 من منع المدعى جازا عقليا مجردا
 من منع المدعى جازا اخذ فوا مجردا
 من منع المدعى جازا مجردا

بسم الله الرحمن الرحيم
 في جواب سؤال
 من منع المدعى الصغير
 من منع المدعى الكبير
 من منع كليهما
 من منع المدعى جازا
 من منع المدعى جازا عقليا
 من منع المدعى جازا اخذ فوا
 من منع المدعى جازا مجردا
 من منع المدعى جازا عقليا مجردا
 من منع المدعى جازا اخذ فوا مجردا
 من منع المدعى جازا مجردا

بسم الله الرحمن الرحيم
 احذرك الله يا محب كل سائل واصل
 على نيتك البعوت باقوى الدلائل وعلى آله
 وصحبه للنوولين باعظيم الوسائل فاجرب
 البحث بين الحبيب والسائل وبعد فمهمة رسالة
 لخصتها في علم الاداب مجتمعا عن طرف الاختصار و
 الاخلال والاطلاب والله تعالى سائل ان ينفع موا
 شر الطلاب وما توفيق الا بالله عليه توكلت
 واليه المآب اعلم المناظرة هي النظر بالبصرة والجا
 بين في النسبة بين الشائل اظهر الصواب
 والحكم من الجانبين وظايف وللمناظرة اداب احسنها
 بعض من السلف واما في المسائل فثلاثة المناظرة والنقض
 والمعارضة اما ان يمنع مقدمة الدليل او يمنع الدليل نفسه والدليل
 فانه كانه الاول فانه يمنع من كانه الشاهد مقرون بالسند
 للمناقضة ويشترط في قانون بلخ وهو تعيين موضع الغلط
 واما منع بالدليل فهو من غير مسوع عن الحقيقين للاستزادة
 نعم فبوجود ذلك اقامة الدليل على تلك المقدمة وانه كانه الثاني
 بعد

Süleymaniye - U. Kütüphanesi	
Kismi	Hacı Beşir Ağa
Yeni	16.
Eski Kayıt No	575

فإنه نفع بالشاهد فهو القصد وأما منع بلا شاهد فهو مكابرة غير مستوح
انفاقوه فإنه اثبات فهو العارض وأما منع بلا دليل فهو مكابرة أيضا
وأما وتلحق للعقل أما عند المناقضة فاثبات المقدمة المنوعة بالدليل
أو التلخيص عليها وإبطال للعقل سندها، فإنه السند ما وباله أو منع
بجداعن الدليل غير مفيد أو تثبت مدعاه بدليل آخر وأما عند وظلغة
للعقل عند القصد الإجمال ففي شاهده أو اثبات للعقل مدعاه بدليل

منهم البأساء والضراء وزلازلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه مع نصر الله إلا
أن نصر الله قريب وانقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم
لا يظلمون يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضاً وما عملت من سوء توفى لوان
بينها وبينه أمداً بعيداً ويحذركم الله نفسه والله روف بالعباد كل من ذنقة الموت
وأما

الرابعة وهو قولهما وفي رواية الحسن عن الامام لا يضمن
 بالعدل ايضا ما لم يربح وان كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان
 ربح وحيث ضمن فلرب المال تضمن ايتهما شافى الشهور وقيل
 على الخلاف في ابراع المودع وان اذله بالمضاربة فضارب بالثالث
 وقد قيل له ما رزق الله بين نصفان او في نصفه او ما فضل فنصفه
 فنصف الربح لرب المال وثالثه للثاني وسدس الاول وان دفع بالنصف فنصفه
 لرب المال ونصفه للثاني ولا شيء للاقراوان شرط للثاني الثلثين فكل شرط
 وبضمن الاول للثاني سدس وان كان قبل ما رزقك الله او ما ربح
 بين نصفان فدفع بالثالث فكل منهم ثلثه وان دفع بالنصف فثلثه نصف
 ولكل من الاول ورب المال ربع ولو شرط لعبد رب المال ثلثا ليعمل معه
 ولرب المال ثلثا ونصف ثلثا في ويبطل بموت احدهما وبالحاق رب
 المال من نداء ابطاع المضارب ولا يتصرف في ثمنها وان كان نفدا من جنس
 رأس المال لا يتصرف فيه وان من غير جنس فله تبديل بحسنه حسنا
 ولو اقر قاي في المال دين على الناس لزمه الاقتصاء ان كان ربح والا فلا
 وبوكل المالك وكذا ساير الوكلاء والبيع والتمسار يجب ان يعلم وما
 هلك من مال المضارب فان افساه وفسدت ثم عفدت فملك المال
 او بعضه لا يتراد ان الربح وان افساه من غير فسخ تراداه حتى يتم